

## نحو يوجينيا سكانية مصرية

الخصوبة الزوجية و التحول السكاني والتنمية في عشر سنوات

رؤية إستشرافية لحملات تنظيم الخصوبة الزوجية بقرية مصرية

إعداد/د/ إيمان محمد حسن

مدرس علم الاجتماع الطبي

الملخص :

لزيادة السكان رائحه اجتماعيه ودينه يشتمها المصري في حياته ، ويعيشها بديلا عن فقدانه سعادات أخرى، ورغم حبه لـ"عبد الناصر" ، واحترامه "للسادات" ، وصبره على "مبارك" ، وقلقه من "مرسى" ، وتقديره للقياده الحاليه، لم يفلح أى من هؤلاء الرؤساء في فرض استراتيجيته سكانيه عليه، الى هنا يجب أن نقف ونتساءل: هل هناك ما يمكننا إقتراحه أو تعديله أو توفيقه أو تمصيره من سياسات أخرى، تقرب لنا الحل؟ ، لذا فقد طرحنا فكره اليوجينا السكانيه المصريه

يهدف البحث الى إستشراف آراء بعض السيدات المنجبات على فكره تحسين الخصوبه الزوجيه، وذلك بطرح فكره تدور حول الانتقائيه الاجتماعيه والسكانيه ، معنونه برخصتي الإنجاب والتصالح ، واعتمد الباحثه في معالجة الموضوع على نظريه " التحول الديموجرافي " ، ونظريه "هيو لافوليت Hugh Lafollette" في عام ١٩٨٠م حول إستخراج رخصة لمن يرغب في الإنجاب وأكد أن حمل "رخصة الإنجاب" يتطلب المرور بإمتحانات للتأكد من صلاحية الشخص واستعداده للإنجاب.

اعتمدت الباحثه على المنهج الاستطلاعي بجانب إستخدام الوصف كأسلوب بحثي في رصد بعض المكونات الإجتماعيه والثقافيه والمعيشيه لموضوع البحث، اعتمدت الباحثه على إستماره استبيان مقننه، وكانت من اهم نتائج البحث فغالبية أفراد العينه يساندن مبادره رخصه الإنجاب.

## Summary :

The increase in population has a social and religious smell that the Egyptian smells in his life, and experiences it instead of losing other happiness. Despite his love for "Abdel Nasser," his respect for "Sadat," his patience with "Mubarak," his concern for "Morsi," and his appreciation for the current leadership, none of them succeeded. These presidents are imposing a

demographic strategy on him, so we must stop and ask: Is there anything else that we can propose, amend, reconcile, or adapt that will bring us closer to the solution? Therefore, we proposed the idea of the Egyptian Population Yogina

The research aims to explore the opinions of some women who have given birth on the idea of improving marital fertility, by presenting an idea that revolves around social and demographic selectivity, entitled the two licenses to procreate and reconcile. In dealing with the subject, the researcher relied on the theory of “demographic transition” and the theory of “Hugh Lafollette” in 1980 AD. Regarding obtaining a license for those who wish to have children, he stressed that holding a “reproductive license” requires passing exams to ensure the person is fit and ready to have children.

The researcher relied on the exploratory approach, in addition to using description as a research method in monitoring some of the social, cultural, and living components of the research topic. The researcher relied on a standardized questionnaire form, and it was one of the most important results of the research, as the majority of the sample members support the reproductive license initiative.

تقديم :

لم تتوقع الباحثة هذا النجاح لقانون التصالح ، وبدايه علاج مشكله العشوائيات والبناء على الاراضى الزراعيه ، وتلك مشكلات مزمنه ومستعصيه علينا منذ فتره طويله، وهذا ما دعى الباحثة لاتخاذ نفس النهج مع مشكله الانفجار السكاني ، فهى فى حاجه لحل خارج الصندوق، وفى حاجه أخرى للتصالح مع المنجبين المصريين ، وهذا بدايه طرحنا لفكره اليوجينيا السكانيه أو الانتقاء الاجتماعى للسكان ، والباحثه تعتقد أن هذا المصطلح سيئ السمع،وقد لا يعرف الكثيرون ماذا يعنى وماذا يجنبى من حرب ، وأن التحسين يتم بانتقاء مجموعة من الأفراد هم الأكثر صلاحية من غيرهم لامتلاكهم صفات وراثية مرغوبة وتشجيعهم على الزواج بمن كان مثلهم وحملهم على التكاثر المقنن ومساعدتهم على تربية أطفالهم وإجراء الفحوصات الجينية اللازمه(١)،عموما الاهتمام بالنواحي الصحية للفرد والأسرة والمجتمع وتحسين

النسل هو الهدف الرئيسي لشعوب العالم المتقدمة لتكوين مجتمع يتمتع أفرادها بالقوة البدنية والعقلية، ويتكون علم "اليوجينا" من سلسلة من المعتقدات والممارسات التي تهدف إلى تحسين الجودة الوراثية للسكان، أحد المبررات لوجود تحسين النسل هو أن الأجناس البشرية التي تعتبر متفوقة تسود في البيئة بطريقة أكثر ملائمة، لهذا السبب يعتبر بعض العلماء هذا المفهوم بمثابة فلسفة اجتماعية، أي تحسين النسل الاجتماعي الذي تهدف فلسفته إلى تنظيم المجتمع، ومع ذلك ، هذه الفكرة ليست مقبولة كثيرا عالميا (٢).

والباحث هنا تؤكد مبدئيا على أمرين:

- الأولى : أنها لا تركز على فكره اليوجينيا الوراثية ، والتي تقوم على الانتقاء والاختيار الجيني كما سنوضح فيما بعد، وتستبدلها بفكره " اليوجينيا الاجتماعية" في شقها الثقافي والسكاني، وتقوم على الانتقاء الاجتماعي والسكاني والثقافي للأفراد، وستقدم في نهاية دراستها مقترحا لتعريفها وبكيفية تطبيقها بجانب حملات الخصوبة الزوجية المقدمه.

- الثانية: ستستخدم الباحث مفهوم "تنظيم الخصوبة الزوجية" بدلا من مفهوم "تنظيم الاسره" لإعتقادها بدقه المفهوم الأول وتعبيره المباشر والصريح عما يقصده البرنامج من تنظيم لخصوبة المرأة المصريه المتزوجه التي تسببت في هذا الانفجار، إضافة لتوافق هذا المفهوم مع مفهومى الخصوبة السكانيه والخصوبة الزوجية ، أما المفهوم الثاني فنعتقد أنه يدخل ضمنه تنظيم الاسره بمفهومها الواسع إجتماعيا ونفسيا وإقتصاديا وغيرها مما لا يصلح معه إستخدام وسائل دوائيه لضبط هذه الخصوبة .

أولا : المشكله البحثيه :

بعدما فشلت التغطيه السياسيه والاقتصاديه والاعلاميه حتى الدينيه لكيفيه تنظيم الخصوبه الزوجيه ، وبعدما أنفقت برامج تنظيم الخصوبه الزوجيه قرابة ٣ مليارات جنيهه منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن، في أكثر من ٦٠٠٠ وحدة تنظيم للأسرة في محافظات مصر، لكن النتيجة جاءت عكسية، حيث تضاعف عدد سكان مصر، مرتين منذ الستينيات، إضافة للكثير من المنح التي حصلت عليها مصر منذ السبعينيات، فبحسب الجريدة الرسمية، بدأت مصر في الحصول على منح مالية من الولايات المتحدة الأمريكية لتنظيم الخصوبه الزوجيه منذ عام ١٩٧١، وتم تجديد الاتفاقية والمنح منذ ذلك الوقت، وكان آخر هذه المنح، العام الماضي، حيث وافق مجلس النواب المنحة الأمريكية على منحة بقيمة ٢٩ مليون دولار، حصلت وزارة الصحة على الدفعة الأولى والبالغه ١١ مليون دولار، وتهدف الاتفاقية إلى دعم برنامج مصر الحالى

لتنظيم الخصوبة الزوجية والصحة الإنجابية لجعله أكثر فاعلية واستدامة، وذلك من خلال تحسين جودة خدمات تنظيم الخصوبة الزوجية والصحة الإنجابية المدعومة، وكذا نشاط دعم برنامج تنظيم الخصوبة الزوجية في مصر لجعله أكثر كفاءة واستمرارية، ونشاط المسح الديمجرافي والصحي في مصر ٢٠١٨، والذي سيعمل على جمع وتحليل ونشر بيانات عالية الجودة عن الصحة والسكان تمثل الأوضاع الحالية مقارنة بالأوضاع العالمية(٣).

ويستهدف قطاع تنظيم الخصوبة الزوجية الوصول لمعدل المستهدف ٧٤٪ عام ٢٠٣٠ ، خاصة أن معدل الزيادة السكانية بمصر ٢,٦٪ في عام ٢٠١٤، وهناك زيادة في عدد المواليد إلى ٢,٥ مليون سنويًا، لأن معدلات الزيادة السكانية شهدت زيادة ملحوظة، حيث كان معدل الإنجاب ٣ أطفال لكل امرأة عام ٢٠٠٨ وصل إلى ٣,٥ طفل عام ٢٠١٤، ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على دعم تنظيم الخصوبة الزوجية من خلال(٤):

الدعوة إلى أدلة وسياسات تنظيم الخصوبة الزوجية القائمة على حقوق الإنسان.  
وجود إمداد ثابت وموثوق به من وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية عالية الجودة.  
تعزيز النظم الصحية الوطنية؛ جمع البيانات وتمويل البحوث لدعم هذا العمل.  
الدعوة إلى تحسين الوصول وتنظيم الخصوبة الزوجية.

دعوة الشركاء-والحكومات - لتطوير الأدلة والسياسات، ومن خلال تقديم المساعدة البرنامجية والتقنية والمالية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

والان نأمل ما سبق في كلمات قليلة توضح إشكاليتنا البحثية: لزياده السكان رائحه اجتماعيه ودينيه يشتمتها المصري في حياته ، ويعيشها بديلا عن فقدانه سعادات أخرى، ورغم حبه لـ"عبد الناصر" ، واحترامه "للسادات" ، وصبره على "مبارك" ، وقلقه من "مرسى" ،وتقديره للقياده الحاليه، لم يفلح أى من هؤلاء الرؤساء في فرض استراتيجيته السكانيه عليه، الى هنا يجب أن نقف ونتساءل: هل هناك ما يمكننا إقتراحه أو تعديله أو توفيقه أو تمصيره من سياسات أخرى، تقرب لنا الحل؟ ، هذا ما سنحاول الإقتراب منه في طرحنا لفكره اليوجينيا السكانيه المصريه.

عموما تقاطع موضوعنا البحثي مع فكره تحسين النسل،قد يفتح النار والانتقادات على الجوانب الاخلاقيه والاجتماعيه بهذا العلم، رغم إشاره الباحثه لتمصيرها الفكره إجتماعيا بعيدا عن فكرتها الجينيه، لكن غالباً ما يؤدي ظهور تقنيات جينية جديدة لإثارة النقاش مجدداً حول أخلاقيات ها ، ف هل يمكن

فصل أفكار تنظيم الخصويه الزوجيه عن المآسي التي حدثت في الماضي بسببها، واعتماد طرق جيدة لمتابعة أبحاثها؟ أم أن هناك إشكالية أخلاقية راسخة في فكرة تحسين البشر وراثياً؟ يمكننا الدفاع عن علم تحسين النسل الجديد الذي يتم بشكل مسؤول وأخلاقي، كما ينبغي تقييم التقنيات الجينية الجديدة وفقاً لمعاييرها الخاصة، ولكننا نحتاج أيضاً إلى النظر إلى المسألة في سياق سياسي أوسع، فإذا ما قُدمت فكرة تحسين السمات الفردية كإستراتيجية رئيسية للارتقاء برفاهية الإنسان، فإن ذلك سيبدو إلى حد كبير، مشابهاً لإضفاء الطابع الفردي على المشاكل الاجتماعية التي كانت سمة مركزية من سمات علم تحسين النسل القديم.

لأن مستقبل مصر مرهون بكيفية التعامل مع "هرمها السكاني" في صورته الحالية، والمستقبلية، عاد من جديد الحديث وبقوة عن موضوع تحديد النسل الذي فشل نظام الرئيس الأسبق "حسني مبارك"، في تطبيقه طوال ثلاثين عاماً، بعد أن أنفق عليه مئات الملايين من الدولارات، وفشل من قبله أيضاً الرئيسان "جمال عبد الناصر" و"محمد أنور السادات"، فكل رؤساء مصر السابقين كانوا يعتبرون أن الزيادة السكانية هي التحدي الأكبر لمسيرة العمل الوطني، وهذا ما سنلاحظه فيما يأتي (٥):

بدأت معركة الزيادة السكانية في مصر منذ عهد "عبد الناصر" عندما تبنت الدولة وقتها مشروعات "تنظيم النسل"، بعد اعتراض الأزهر على مصطلح "تحديد النسل"، لكن الحملات روجت للاكتفاء بطفلين أو ثلاثة من أجل أسرة سعيدة، وقد أنشأ "عبد الناصر" المجلس الأعلى لتنظيم النسل عام ١٩٦٥، وفي خطابه في الذكرى ١٤ لثورة يوليو ١٩٥٢ قال: "إذا كنا وصلنا في زيادة السكان إلى أكبر نسبة في العالم، والإحصاء الأخير قال إن مصر زاد تعدادها على ٣٠ مليوناً، ومعنى هذا إن إحنا كل سنة حنزيد مليون، طب حنوكل المليون دول منين إذا لم نعمل؟ يعني لازم نعتمد على نفسنا".

أما "السادات" فلم يتخذ خطوات عملية، لكن اكتفى بالبحث عن حلول لهذه الزيادة السكانية، وحاول تخفيف الضغط عن القاهرة، من خلال إنشاء عاصمة جديدة وجد فيها حلاً لمشكلة التكديس السكاني، فوقع اختياره على منطقة صحراوية قريبة من مسقط رأس السادات في المنوفية، لتقام عليها "مدينة السادات" التي كان ينوي الرئيس الراحل جعلها عاصمة إدارية جديدة، وقال في أحد خطاباته: "زيادة السكان عندنا مازالت تسجل معدلاً شديداً الارتفاع، وحين نقول إننا نستقبل كل سنة مليون نسمة زيادة، فإننا نستقبل تلك الزيادة بالطبع في استخدام المرافق، وفي مصاريف الدراسة، وفي تشغيل الخريجين من المدارس والمعاهد والجامعات".

كان "مبارك" أكثر ضراوة في محاربة الزيادة السكانية، وبذلت حكوماته المتعاقبة جهود جبارة لوقف هذا الغول الذي يتطلع خطط التنمية ويهدد كيان الدولة المصرية، وظهرت العديد من المبادرات للتصدي للزيادة السكانية، طوال فترة حكمه، حيث قام بعقد المؤتمر الدولي للسكان في مصر، وبعده قام بتدشين حملة إعلامية ضخمة لحث المجتمع المصري على مواجهة الانفجار السكاني وتحديد النسل، وقد خصصت وزارة المالية ما يعادل ٤٢ مليون دولار أميركي للإنفاق على الحملة الإعلامية والتجهيزات الطبية وتوفير وسائل منع الحمل للرجال والنساء، ولكن كل هذه الجهود فشلت، ووصل عدد سكان مصر من ٤٠ مليوناً إلى أكثر من ٨٠ مليوناً.

إعتبر "مرسي" ارتفاع عدد السكان في مصر قيمة مضافة، وثروة قومية، مؤكداً أن العالم "يفرح" بزيادة عدد السكان، وأن الله موكل بالرزق للجميع، وعليه فسيطعم هذه الزيادات، وربط الرزق بالقوى، وذكر الآية القرآنية "ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء".

الأُن عادت القيادة السياسة لتؤكد من جديد على أن أكبر خطرين تواجههما مصر هما الإرهاب والنمو السكاني، وهذا التحدي يقلل من فرص مصر في المضي قدماً، كما اعتبر الزيادة السكانية أكبر تحد يواجه الدولة القادمة، وحذر في أحد لقاءاته أنه "في حالة الاستمرار في هذه الزيادة هتلاقى نفسك دخلتوا في رقم سكاني كبير جدا وهيبقى عبء عليكم ومش هتتحسوا ولا تشوفوا آثار كل الجهد اللي بنعمله"، ووضع قضية الزيادة السكانية على رأس أولويات الحكومة، حيث حظيت هذه القضية بأهمية كبرى في برنامج الحكومة، من خلال تطبيق سياسات تحفيزية للحد من الزيادة السكانية التي تقلل من فرص الاستفادة من ثمار التنمية، وزيادة نسبة استخدام وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية من ٥٩,٥٪ حالياً إلى ٦٤٪، وإتاحة خدمات تنظيم الخصوبة الزوجية وخاصة بالمناطق النائية والمحرومة، وورفع الوعي المجتمعي بخطورة الزيادة السكانية بمحافظات الجمهورية (٦).

وقد أعلنت وزارة الصحة والسكان عن التوصل لاتفاق بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بقيمة ١٩ مليون دولار في تسع محافظات داخل صعيد مصر ومناطق بالقاهرة والإسكندرية على مدار خمس سنوات؛ من أجل تحسين سبل استخدام وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية وخفض معدلات الخصوبة تدريجياً، وتقديم الدعم الفني والتدريب لوزارة الصحة والسكان لتعزيز برنامج تنظيم الخصوبة الزوجية والصحة الإنجابية، وتحسين السلوكيات الصحية من خلال دعم أنشطة صحة الأم والطفل وتنظيم الخصوبة الزوجية التغذية والتطعيمات والوقاية من الأمراض (٧).

عموما تقدم خدمات تنظيم الخصوبة الزوجية في مصر بجميع المراكز الصحية من قبل كادر صحي مدرب وتعتبر المشورة خطوة هامة سابقة لاختيار الوسيلة حيث تقوم القابلة بشرح جميع أنواع وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية المتوفرة للسيدة لمساعدتها على اختيار ما يناسبها، ويُعد الحصول على وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية الطوعية الآمنة حق من حقوق الإنسان، كما يُعد تنظيم الخصوبة الزوجية أمراً أساسياً لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو عامل رئيسي في الحد من الفقر، ومع ذلك، فإن ما لا يقل عن ٢٢٢ مليون امرأة على مستوى العالم ممن يرغبون في استخدام طرق تنظيم الخصوبة الزوجية الآمنة والفعالة غير قادرين على القيام بذلك لأنهم يفتقرون إلى الوصول إلى المعلومات أو الخدمات أو السلع أو دعم شركائهم أو مجتمعاتهم(٨).

ثانيا : أهمية البحث :

شهدت مصر في السنوات الاخيرة تزايداً ملحوظاً، في مدى الاهتمام بقدره تحسين النسل، على تجنب الكثير من الافراد والمجتمعات العبء المرضي الناتج عن الامراض الوراثية، ويمكن رد هذا الاهتمام وتلك الامال لعدة أسباب منها (٩):

انتشار فكرة أن الجنس البشري يتعرض لظاهرة معاكسة، أو ظاهرة تردي النسل تعاضم الاختراقات التي تم تحقيقها في مجال الهندسة الوراثية، وبزوغ فكرة إمكانية الحصول على أجناس بمواصفات وراثية حسب الطلب(أطفال الكتلوجات) .

قد تستخدم كثيرير للتمييز السليبي، وللتفرقة بين طبقات المجتمع المختلفة، أو بين الاجناس والاعراق المختلفة، ضمن ما يعرف بالعنصرية العلمية، التي يمكن أن تكون نقطة عودة للافكار العنصرية بشكلها العام، وخصوصاً الاعتقاد بدونية جنس أو عرق ما، مقارنة بسمو وتفوق عنصر آخر.

أن الافكار والمفاهيم العنصرية، خلال مراحل التاريخ المختلفة، كانت سبباً رئيسياً في ارتكاب الكثير من الجرائم البشعة ضد العنصر الاخر، مثل الابادة الجماعية، والتطهير العرقي، والاستبعاد، والاعتداء على الحريات الشخصية، ونزع الحقوق الاجتماعية والسياسية، وغيرها من الفظائع التي ارتكبتها الانسان ضد بني جنسه، بناء على اختلافات في اللون، أو الشكل، أو الاعتقاد غير المؤكد بدونيتهم الانسانية أو العقلية

نظرا للاعتبارات الاخلاقية والمسؤوليات القانونية المترتبة عن التشخيص ما قبل الولادة بهدف تحسين

النسل وخصوصا تلك المترتبة عن الاجهاض الارادي ، تم حصر ذلك في نطاق جد ضيق حين تكون صحة الام الحامل مهددة أو لتحتمل الحمل، أما الجنين فسواء كان سليما أو مشوها فال أحد يمكنه حرمانه الحياة أو الحجىء إلى هذا العالم، فالخالق و القوانين تضمن له ذلك الحق .  
وفي المقابل ظهرت معارضات قوية لفكرة تحسن النسل أو تعديله، وأكدت على أنها (١٠):  
لها أبعاد إيديولوجية وسياسية وعرقية

تتعارض مع مبدأ الحرمة المطلقة للحياة البشرية في جميع مراحلها ومستوياتها.  
صعوبة تحديد الجزء الذي يجب أن تمارس عليه العملية، يؤدي إلى توسيعها في كل مره بحثا عن الجينة المشبوهة و تعرف هذه الحجة باسم حجة المنحدر الزلق .  
عندما يتم القضاء على العقم سيؤدي ذلك إلى تحولات أنثروبولوجية كبرى.  
تحسين النسل سواء كبرنامج سياسي غايته تطهير العرق والسلالة بممارسات فضيعة ، أو تحسن النسل بوصفه ايدولوجية علمية مردها توظيف لعلم لغايات غير علمية ، كليهما لم يعد له مكانا في اهتمامات الكثرين حاليا.

عموما أن مسألة تعديل النسل بهدف تحسنه ، سواء بيولوجيا وفكريا واجتماعيا دون الاخذ بعين الاعتبار طبيعة الحياة البشرية التي أساسها المعايير والقيم الخارجة عن إرادة الانسان أصبحت من العشوائية خاصة إن كانت تتحكم فيها أيادي بشرية غير آمنة، يدخل ضمن انشغالات أخلاقيات علم الاحياء والاجتماع لانه يطرح عده مخاطر منها (١١):

- الاولى: مخاطر التحكم في الاجنة واستنساخ البشر وتفضيل والدات على أخرى وانتهاك قدسية الحياة البشرية عن طريق ممارسات واعية لا تخلو من النوايا السيئة .  
-الثانية: مخاطر إباحة الموت الرحيم، وشرعيته والاسراع في التخلص من المعاقين الذين يشكلون عبئا معنويا وماديا على المجتمع.

- الثالثة : مخاطر الخلل بنسب التوازن البشري بين الذكور والاناث فيؤدي ذلك لمشكلات تمس المجتمع ، كانتشار الامراض الجنسية وتشوهات وانقراض جنس دون آخر.

وتشير بعض الدراسات الى أن هناك صورة أخرى من المخاوف والمخاطر التي يمكن أن يؤدي استخدام تقنيات تعديل الجينات الوراثية - وبخاصة تقنية "كريسبر"- إلى ظهورها بسبب استخدامها في الأجنة البشرية تحديدا، وقد يأتي اليوم الذي ينجح فيه علماء من خلال تقنية كهذه في تعديل الجينات



الوراثية في كروموسومات البويضات أو الحيوانات المنوية البشرية سعياً إلى إنتاج أطفال يحملون صفات وراثية معينة حسب الطلب، أو توليد أطفال يتمتعون بقدرات "خارقة"، وهذا ما يفتح الباب أمام خطر السعي لنزعة "تحسين النسل" (اليوجينيا)، وهي نزعة انتقائية تتسم بروح العنصرية وتعتمد على اختيار ما تعتبره صفات وراثية جيدة واستبعاد أخرى تراها رديئة أو غير مرغوبة (١٢)، وقد تجمح وتسعى من خلال التنكر بقناع "تحسين النسل البشري" لإخفاء أعراف بشرية بعينها، أو حتى القضاء على سمات جسدية أو نفسية بشرية قد يتضح بعد فوات الأوان أن وجودها ضروري من أجل بقاء الجنس البشري، في المقابل تؤكد "إيريك كليلدرمان" أن هناك تقدم يتم إحرازه على صعيد استخدام تقنيات تعديل الجينات الوراثية في الخلايا الجسدية البشرية، وأن تعديل الجينات الوراثية يهدف حالياً إلى معالجة الأمراض فقط، وأن المخاوف المتعلقة بالـ"يوجينيا" ليست وشيكة أو مرجحة (١٣).

ثالثاً: الأطار النظري و المنهجى للبحث :

١- النظرية المستخدمة : ستعتمد الباحثة على نظريه " التحول الديموجرافي " ، ونظريه "هيو لافوليت Hugh Lafollette" في عام ١٩٨٠م حول إستخراج رخصة لمن يرغب في الإنجاب مثل رخصة القيادة ومزاولة بعض المهن كالتب والمحاماة، وعليه فإن عدم حمل تلك الرخصة قد يُعرض صاحبها لمخالفة القانون، وأكد أن حمل "رخصة الإنجاب" يتطلب المرور بإمتحانات للتأكد من صلاحية الشخص واستعداده للإنجاب، وستقوم الباحثة بعرض أهم مكونات النظريتين فيما يأتي:

١- نظريه التحول الديموجرافي: يعرف التحول الديموجرافي بأنه صيرورة مستمرة تمر بها جميع المجتمعات البشرية على الرغم من اختلاف مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، ويمكن ان تطول المدة الزمنية لها او تقصر تبعاً لدرجة تطور البنية الاقتصادية - الاجتماعية لهذه المجتمعات . لقد دفعت دراسة التغيرات التي طرأت على معدلي الوالادات والوفيات الخام في البلدان الصناعية خلال القرنين الماضيين الى بلورة نموذج نظري يسعى الى تفسير تطور ونمو السكان عبر الزمن عرف بنظرية التحول الديموجرافي ، حيث تشرح هذه النظرية العلاقة بين معدل الوالادات الخام ومعدل الوفيات الخام ،وقد كان للباحث فرانك نوتشتين الفضل في نشرها ، وربط فيها ما بين المستوى المرتفع للخصوبة والمستوى المرتفع للوفيات (١٤)، ويرى " حسين الشديدي" أن التحول الديموجرافي في السكان يحدث نتيجة انخفاض معدلات الانجاب بحيث يتحول المجتمع الذي غالبته من الاطفال وصغار السن والمعاليين الى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والانتاج المجموعة الاكبر اي ان معدل نمو السكان النشطين اقتصاديا في الفئة

(١٥-٦٤) سنة يتجاوز معدل النمو للفئات السكانية الأخرى (الفئات المعالة) وهم صغار السن (دون ١٥ سنة) وكبار السن (٦٥ سنة فأكثر) (١٥).

وتشير "عزيزه هاشم" إن التحول السكاني هو تغيير في الهيكل العمري والكمي للسكان في فئات العمر المختلفة، ويمر التحول السكاني بعده مراحل أهمها مرحلة النافذة السكانية حيث يزيد عدد السكان في سن العمل ويقل حجم الأطفال مما يترتب عليه أتاحة الفرصة لرفع معدل النمو الاقتصادي و الدخل القومي، كما أنها تمثل تحدياً لأنها لا تستمر طويلاً والحصول على عوائدها ليس مؤكداً وإنما يرتبط بالسياسات والإجراءات المتبعة. وقد استفادت دول شرق آسيا بهذه المرحلة في ستينيات القرن الماضي وأتبعته سياسات مكنتها من رفع معدل النمو وزيادة الادخار والاستثمار ودول شمال أفريقيا تدخل هذه المرحلة (١٦).

ويشير "جمال أبو الحسن" أن علماء السكان يرون إن كافة الأمم تواجه مرحلة تسمى "طور التحول السكاني" في هذه المرحلة تكون معدلات الخصوبة عالية، ويزداد عدد السكان في فئة الأطفال والشباب مقارنة بكبار السن، الصين ودول شرق آسيا مرت بطور التحول السكاني في العقود الأخيرة من القرن الماضي، وربما يُفسر هذا - جزئياً على الأقل - المعجزة الصينية بعد أن تبنت سياسة الطفل الواحد في ١٩٨٠، بعد تطبيق هذه السياسة تناقص معدل زيادة السكان بسرعة (هو اليوم من الأقل في العالم)، ولكن ظل لدى الصين خزاناً ضخماً من الشباب في سن العمل، مع عددٍ قليل من كبار السن والأطفال (الفئتين اللتين تحتاجان للإعالة) أسهم هذا الوضع الديموغرافي، الذي تزامن مع سياسات "دنج شاو بنج" الإصلاحية، في تسريع المعجزة الاقتصادية الصينية، اليوم تواجه الصين معضلة عكسية مع انخفاض نسب الخصوبة، وتحسن مستويات الصحة، تتزايد أعداد كبار السن. يعني ذلك مُعدلاً أكبر للإعالة، وحاجة متزايدة لبرامج المعاشات والرعاية الاجتماعية (١٧).

وترى "لمياء فليح" أن التحول الديموغرافي هو النموذج الذي يصف التغيير السكاني على مر الزمن لانه يقوم على تفسير التغيرات الملحوظة أو التحولات في معدلات المواليد والوفيات لمجتمع ما من مرحلة يكون فيها معدلي المواليد والوفيات عاليين (مرحلة ما قبل التحول) الى مرحلة يكون كليهما منخفضين (مرحلة ما بعد التحول)، وتنص هذه النظرية على ان التغيير الاقتصادي والاجتماعي المصاحب للثورتين الزراعية والصناعية ادى الى انخفاض كل من معدلي الولادات والوفيات على حد سواء ومن ثم انخفاض معدل النمو السكاني اذ يؤدي التطور الاقتصادي والاجتماعي وما يحدثه من تحسن في مستوى المعيشة، وارتفاع

دخل الفرد الى انخفاض النمو السكاني من خلال خفض الوفيات أولاً ثم الخصوبة لاحقاً ، أي ان معدل نمو سكان معين يميل الى الاستقرار في أي وقت يتم فيه إحراز مستوى معين من التنمية الاقتصادية والاجتماعية(١٨).

ان الانتقال الديموغرافي السابق هو حقبة زمنية تطول مدته او تقصر بحسب الحالات، وتتحول اثناءها المعطيات الديموغرافية لمجموعة سكانية ما ، وتتعدد اشكال الانتقال وتحدد بطول مدته الكلية وبمدة كل مرحلة من مراحلها ولا تقل مدة الانتقال عن (أربعين سنة)، أي ما يعادل جيلاً ونصف جيل وقد تبلغ (١٥٠) سنة في بعض الحالات أي ما يعادل (خمسة أجيال)، ويؤثر طول مدة الانتقال ومعدل النمو تأثيراً مباشراً في تغير حجم السكان بين نهاية النظام التقليدي وحجمها في بداية النظام العصري، ويقاس هذا التغير بمؤشر يسمى (مضاعف الانتقال) ، وغالباً ما يكون مضاعف الانتقال أكثر من (٢) ولكنه قد يصل الى (٢٠)، وعندما يكون أكثر من (٥) تكون مدة الانتقال قصيرة أي (اقل من قرن) ويحصل ما يعرف بـ (الانفجار الديموغرافي) وهو ما حصل بدول العالم الثالث منذ الحرب العالمية الثانية(١٩).

ان الانتقال أو التطور الديموغرافي الذي شهده العالم كان بدرجات متفاوتة بين بلدانه إذ بدء منذ زمن الانخفاض في نسب السكان للفئة العمرية دون (١٥) عاماً، والمزيد من الارتفاع في نسب السكان في سن الحمل للفئة العمرية (١٥-٦٤) عاماً وهذا ما يعرف بـ (النافذة الديموغرافية) أو الهبة الديموغرافية، والتي تستمر لمدة تتراوح ما بين (٣٠-٤٠) عاماً وما يترتب على هذا التغير في هيكلية السكان من خلق فرص مواتية للنمو الاقتصادي في الأجل القريب والمتوسط باعتماد سياسيات مواتية للحدث الهام(٢٠).

ووفقاً للنظرية فهناك اربع مراحل للتحوّل الديموغرافي تمر بها المجتمعات البشرية(٢١):

-المرحلة الاولى : تتميز بارتفاع معدل الوالادات والوفيات وبكونها بطيئة وقريبة للثبات وتبرز بشكل كبير في المجتمعات الزراعية ذات البناء الاجتماعي التقليدي المتخلف

- المرحلة الثانية : تتميز بسرعة نمو السكان نتيجة هبوط معدلات الوفيات بدرجة اسرع من هبوط معدل الوالادات بسبب تحسن الاوضاع الصحية والاقتصادية والتعليمية ، حيث ان الدول الصناعية المتقدمة قد مرت بهذه المرحلة واستمرت مدة طويلة قاربت قرناً كاملاً، اما الدول النامية فكان دخولها لهذه المرحلة سريعاً مستفيدة من التقدم الحاصل في مجالات الطب العالجي والوقائي حيث وصل معدل النمو السكاني فيها الى أكثر من ٢٪.

-المرحلة الثالثة : يبدأ النمو السكاني في هذه المرحلة في الانخفاض التدريجي نتيجة هبوط معدل

الوالدات (معدل النمو بين ١٪ - ٢٪ سنويا) وتسمى بالمرحلة الانتقالية .

- المرحلة الرابعة : يتميز النمو في هذه المرحلة بكونه متدرجا في الانخفاض ويسود نمط الاسرة صغيرة الحجم ، وتتميز المجتمعات التي تدخل هذه المرحلة بانفتاح النافذة الديموغرافية فيها حيث يصل معدل النمو الى اقل من ١٧٪ سنويا.

وقد ظهر إتجاهين حول هذه النظرية وهما :

- الاتجاه الأول : إهتم بالأثر الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه هذه المرحلة في النمو والتنمية الشامله، إذا ما تم الاعداد لتلك المرحلة بشكل جيد، وقد أكدت توقعات مستقبله دوليه على قدره الاقتصاد المصرى على تحقيق طفرات تنمويه متسارعه قائمه على زياده معدلات النمو، هذه التقارير ربطت ذلك بالاستفاده من النافذه الديموجرافيه التي تقوم على تميز الهيكل العمري للسكان بوجود شريحة كبيره ومتميزه من القادرين على العمل ، نتيجة لتراجع معدلات وفيات الأطفال والخصوبه، وتؤكد "مريم الخطرى" إن مصر تمر بمرحلة تحول ديموجرافي تاريخي يحمل "فرصة سكانية" أو "هبة ديموجرافية" تصاحبها تأثيرات عده على الحالة الاقتصادية والاجتماعية، ورغم أن هذه "الهبة الديموجرافية" تمثل تحديا أمام الدولة المصرية في توفير خدمات تعليمية وصحية ومسكن مناسب وفرص عمل لهذه الكتلة الكبيرة من النشء والشباب في المستقبل، إلا أن الدولة اعتبرتها منحة وهبة ديموجرافية، فعملت على استغلال هذه الفرصة واتجهت إلى الاستثمار في بناء المواطن، وتعظيم الاستفادة من هذه الطاقات البشرية الهائلة وتوجيههم نحو العمل والإنتاج والمشاركة الفعالة في بناء الوطن ليكون لهذه "الهبة الديموجرافية" دورا كبيرا في تحقيق نهضة تنموية حقيقية(٢٢).

أصحاب هذا الإتجاه يرون انخفاض مستويات الإنجاب يؤدي إلى انخفاض "معدل الإعالة العمريه" أي وجود عدد أقل من الأطفال المعالين مقارنة بعدد السكان في سن العمل" الأمر الذي يمكن المجتمع من تحويل قدر أكبر من موارده من الإنفاق الاستهلاكي إلى الإنفاق الاستثماري، بما يؤدي لتحفيز النمو الاقتصادي، ولكي يتم الاستفادة العظمى من الهبة الديموجرافية وتحقيق سوق عمل مرن يستوعب هذه الهبة الديموجرافية ويخدم الطلب في الداخل والخارج، هناك عدد من السياسات من الضرورة الأخذ بها(٢٣):

السياسات الصحية: وتركز على كلاً من الخدمات الصحية الوقائية والأساسية من خلال توفير خدمات الصحة الإنجابية التي تساعد الآباء على تكوين أسر أصغر حجماً، فالاستثمار في تحسين خدمات

الصحة الإنجابية يمكنه أن يسرع بالوصول إلى الهبة الديموجرافية.

سياسات التعليم: وهي تلعب دوراً أساسياً في توفير فرص عمل أفضل، ويعد محو الأمية ورفع معدلات القراءة والكتابة من أهم الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك، كما يجب ربط البرامج التدريبية المختلفة باحتياجات سوق العمل، ومن ثم تبرز أهمية التنسيق بين السياسات التعليمية والتدريبية لإكساب الشباب هذه المهارات، فالاستثمارات في قطاع التعليم تحتاج إلى مراجعة حتى يصبح المعيار هو الكيف والجودة وليس الكم، فالخريجين في مختلف المراحل يعانون من نقص شديد في المهارات التي يحتاجها سوق العمل، لذلك فإننا في حاجة إلى إجراء العديد من التدخلات المطلوبة في مجال التعليم؛ مثل النظام المزدوج وهو ربط المدرسة بسوق العمل من خلال تقسيم التدريب المهني بين التدريب العام في المدرسة والتدريب المتخصص في الشركة أو المؤسسة بعد ذلك، وهذا النظام المزدوج من أنجح الأنظمة التعليمية التي تمكن الطالب من الانتقال بسهولة من المدرسة إلى سوق العمل والتغلب على مشكلة التعليم النظري أو الأنظمة التدريبية البالية.

سياسات التدريب : وتقوم على مشاركة أصحاب العمل والشركات واتحادات العمال في وضع المناهج للمتدربين حتى يتحقق التناغم بين المناهج التعليمية واحتياجات سوق العمل، بجانب التدريب ما قبل التوظيف من خلال برامج تدريبية لتحقيق مرونة أكبر للعمالة حتى تكون أقدر على التجاوب مع التغيرات التكنولوجية.

سياسات تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة من خلال توفير مزيد من فرص العمل والقضاء على أي ممارسات تمييزية لغير صالح النساء في العمل أو التوظيف، وذلك بهدف زيادة قوة العمل المتاحة وزيادة مساهمتهم في قوة العمل.

الإتجاه الثاني: حذر من هذه الهبة الديموجرافية، وأكد على أن مصر تمر بتحوّل ديمغرافي معاكس، ويرى "يوسف كرجاج" أن مصر ليست حالةً منفردة، فالعديد من البلدان العربية تعيش على غرارها ومنذ سنوات انقلاباً في التوجّهات السكانية، ومن أكثر هذه التوجهات بروزاً ارتفاع مؤشّر الخصوبة من جديد، وبعدّ العديد من الوثبات والاستواءات، انخفضت الخصوبة المصرية، إنّما بصورة مُعتدلة، وهذا ما أثار القلق والمخاوف، ومع ذلك، منذ سنة ٢٠٠٥ وحتى اليوم، غيرت الخصوبة المصرية كلّ التوقّعات الدولية وعادت للارتفاع، فارتفع معدّل الولادات الخام سنة ٢٠١٢ من ٢٥,٥ للألف إلى ٣٢ للألف، لكنّه لوحظ انخفاض طفيف أعادَ هذا المعدّل سنة ٢٠١٣ إلى ٣١ للألف، على هذا النحو ارتفع مؤشّر

الخصوبة من ٣ أطفال لكلِ امرأة إلى ٣,٥ طفل، أي بفارقٍ نصف طفل إضافي لكلِ امرأة، ورغم تشكيك البعض بهذه التقديرات حول الخصوبة انخفاضاتها الوهمية، إلا أن آخرَ تحقيقين لبرنامج "استطلاع في السكان والصحة" لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤ يتوافقان بالكالم مع دوائر الأحوال الشخصية فيما يتعلّق بمستويات الخصوبة، الاستطلاع الأول يُلصقُ إلى أنّ مؤشّر الخصوبة سنة ٢٠٠٨ بلغ ٣ أطفال لكلِ امرأة وأن نسبة الولادات الإجمالي ٢٦,٦ للألف، في حين ارتفعت هذه الأرقام سنة ٢٠١٤ إلى ٣,٥ طفل لكلِ امرأة و نسبة ٢٩,١ للألف، ما يتطابق على نحوٍ تامّ مع مُعطيات دوائر الأحوال الشخصية، وبالتالي، فالتحوّل السكاني المعاكس في مصر أصبح واقعا (٢٤).

وتؤكد الدراسات في الجدول التالي عودة الخصوبة إلى الإرتفاع كأن مبالغاً للغاية بحيث بدا صعباً تصديقه، يثيرُ هذا الانقلاب المذهل للوضع المخاوف في مصر أكثر من غيرها من بلدان العالم العربي، وذلك بسبب الكتلة السكانية الوازنة في هذا البلد مقابل اقتصاد عاجز، بعض اليموجرافين يعتقدون أنّ السلوكيات ربما تكون قد تغيرت لأن السكان وجدوا أنفسهم تحت الضغط منذ تلك الحقبة، متناسين أنّ ظاهرة ارتفاع الخصوبة سابقة على ثورة يناير ٢٠١١، صحيح أن عودة الولادات بقوة إلى الإرتفاع منذ سنة ٢٠٠٥ تستأهل شروحات تذهب أبعد مما هو قابل للقياس ومحسوب، فالإفراط في الاستثمار في الجيل المستقبلي (ما يتبدى في عدد فائض من الأطفال) تفسير لا يمكن استبعاده في بلد ينقص فيه الأمان الاقتصادي، وهذا نوع من الاستخفاف بـ "التحوّل الذي يجرّه الفقر" (٢٥).

المستوى التعليمي	٢٠٠٨ -	٢٠١١ -	(%) نسبة النمو
دون تعليم	٣,٤	٣,٨	١١,٨
ابتدائي غير مكتمل	٣,٢	٣,٥	٩,٤
ابتدائي/ثانوي غير مكتمل	٣,٠	٣,٥	١٦,٧
ثانوي/ جامعة	٣,٠	٣,٥	١٦,٧
مجموع النساء	٣,٠	٣,٥	١٦,٧
نسبة النموّ البحتة	٢٦,٦	٢٩,١	٩,٤

٢- نظريه "رخصه الانجاب": كتب "هيو لافوليت" بحث تحت عنوان "إعادة النظر في منح التراخيص للآباء والأمهات"، ونشره في ٢٥ / ٨ / ٢٠١٠، في دوريه "الفلسفه التطبيقية"، المجلد ٢٧، العدد ٤٤، ص ٣٢٧-٣٤٣، وناقش فيه "لافوليت" ترخيص يمنح للآباء والأمهات للإنجاب، وقال أنه على الرغم من أن نظم منح التراخيص للمهنيين بعيدة عن الكمال - وينبغي عدم تجاهل مشاكلها وتكاليها- فإن لها ما يبررها بوصفها وسيلة ضرورية لحماية المصالح الحيوية للأبرياء، فهذه التراخيص تدافع عن المرضى من الأطباء والصيدالدة؛ تحمي العملاء من المحامين غير المؤهلين، وينبغي لنا أن نحمي الأشخاص المعرضين بشدة لأولئك الذين يفترض أن يخدموهم، والذين تربطهم بهم علاقة خاصة، واشتراط الحصول على ترخيص من المهنيين هو أكثر الطرق المعقولة للقيام بذلك، لهذا يتسأل "لافوليت" كيف ولماذا لا يتوازي الأساس المنطقي لمنح التراخيص للآباء مع الأساس المنطقي لمهنيي الترخيص، وهل يمكن تنفيذ هذا البرنامج؟، ويرفض من يرى النظرية نظرة معيبة للعلاقة بين الوالدين وأطفالهما(٢٦).

ويبدأ "لافوليت" حديثه "بسؤال: ماذا لو توقفنا عن طلب ترخيص الأطباء؟، فأولئك الذين يريدون أن يكونوا أطباء يجب أن يدرسوا لسنوات، يعملون ساعات جنونية كمقيمين، ويأخذوا امتحانات واسعة النطاق، وحتى لو نجحوا، فإن ذلك سيؤثر عليهم ضرا كبيرا، وإذا فشلت، فإنها مقيدة ماليا وتخبط أهدافها، ويمكن القول إنه من غير الإنصاف حظر الناس من تحقيق أحلامهم لمجرد أننا نتنبأ بأنهم لن يكونوا أكفاء، وينبغي لنا أيضاً أن نكف عن منح التراخيص لأطباء الأسنان، والصيدالدة، ومنظمي العظام، والمحامين، والمستشارين، والمعالجين الطبيعيين، حيث تقرر نظم التراخيص هذه خطأ بعض المهنيين غير المؤهلين وتحرم الآخرين ممن يتمتعون بالكفاءة من التراخيص(٢٧).

ورغم الدعم الساحق لترخيص هؤلاء المهنيين، يرفض العديد من الناس رفضاً قاطعاً مقترحات ترخيص الآباء والأمهات، وعلى الرغم من أن العلاقة بين أحد الوالدين وأطفالها مختلفة في بعض النواحي، فإنها تشبه أيضاً العلاقة بين الشخص المهني وتلك التي تحدهما، وللدفاع عن هذه المطالبات، ويؤكد "لافوليت" من خلال تجربته الشخصية أنه نادراً ما يوضح المستنكفون هذا الاعتقاد ويدافعون عنه، ويشك في أن أغلب المستنكفين يجدون الفكرة غريبة إلى الحد الذي يجعلهم يفترضون أن التراخيص المهني لا بد وأن يكون مشروعاً في حين لا يكون التراخيص الأبوي مشروعاً. حتى وإن لم يكن بوسعهم أن يقولوا لماذا. وأعتقد أيضاً أن العديد من الناس يعتقدون، على الأقل في شكل مخفف، نظرة معيبة للعلاقة بين الوالدين والأطفال(٢٨).

وعن الأسباب النظرية للترخيص يقول "لافوليت" عندما تتطلب ممارسة مهنة ما أو الاتصال بها معرفة أو مهارات خاصة وتؤثر تأثيراً وثيقاً على الصحة العامة ، ويجوز للهيئة التشريعية أن تحدد مؤهلات معقولة للأشخاص الراغبين في ممارسة هذه المهن أو الاتصال بهم وإلزامهم بإثبات حيازتهم لهذه المؤهلات عن طريق النظر في المواضيع التي يتعين أن تتعامل معها هذه المهنة أو الدعوة كشرط سابق للحق في اتباع تلك المهنة أو الدعوة ، واتباع هذا القانون ، نستطيع أن نحدد شرطين يبران نظرياً الترخيص لأي نشاط: الأول: الناس يشاركون في نشاط قد يضر بأولئك الذين يخدمونهم، إما بشكل مباشر أو بعدم قيامهم بواجباتهم الائتمانية ؛ والثاني: يمكن أن يكون الضرر ذا شأن وأن يغير الحياة، وتفسيرا لأهميه الشرطين ، يرى "لافوليت" ما يأتي:

أن معظم أعمالنا حميدة نسبياً، ما أختار أن آكله ، أقرأه ،،،، ولهذا السبب لا ينبغي لنا ولا ينبغي لنا أن ننظر بصفة عامة في تنظيم هذه السلوكيات البشرية، غير أن بعض الأنشطة تعرض الأبرياء للخطر بانتظام، ويرتفع خطر وقوع ضرر جسيم عندما تكون للطرفين علاقة خاصة مثل العلاقة بين المهنيين ومرضاهم أو زبائنهم، إن الأطباء غير الأكفاء من الممكن أن يؤذوا مرضاهم إلى حد كبير ؛ ويمكن للمحامين غير المستعدين أن يدينوا موكلهم بالسجن أو بالخراب المالي، ويمكن للمهنيين أن يلحقوا ضرراً كبيراً لأن زبائنهم معرضون بشكل خاص لهم. وقليل منا يستطيع أن يشخص بدقة مشاكلنا الطبية المعقدة ، وأن يقدم لأنفسنا المشورة القانونية الفذة ، أو أن يصمم جسورنا الخاصة، لذا يجب أن نسعى للحصول على ذوي الكفاءة المطلوبة، وعلينا أن نعهد إليهم بصحتنا وحياتنا وأمننا المالي وبنيتنا التحتية وحریتنا وما إلى ذلك. ولهذا ينبغي أن نرخص لهذه الأنشطة. وهي أنجع طريقة لحماية المواطنين الضعفاء، ولا يمكن للناس القيام بنشاط محفوف بالمخاطر بأمان إلا إذا كانوا أكفاء ولا يمكن لهؤلاء المهنيين أن يؤدوا مهامهم بكفاءة وأمان إلا إذا كانت لديهم المعارف والقدرات والحكم والتصرف ذات الصلة(٢٩).

لا يمكن للمهنية أن تضطلع بدورها بأمان ما لم تكن لديها حقائق أساسية جاهزة لتسليمها، ولا يمكن للطبيب أن يشخص أو يقترح علاجات للأمراض أو الحالات التي تجهلها، ولا يمكن للمحاماة أن تقدم حججاً معقولة أو أن تقدم التماساً مقنعاً إذا كانت لا تعرف قواعد الإثبات أو الإجراءات القانونية أو القوانين القانونية والعامة والقضائية ذات الصلة، بالطبع لا يمكننا تحديد بالضبط ما يجب أن تعرفه لأداء كل مهمة بكفاءة. غير أننا نعلم أن المهنة تحتاج إلى قدر كبير من المعرفة قبل أن تتمكن من أداء مهامها بكفاءة ، بل وإلى المزيد من المعرفة لأداء مهامها بشكل ممتاز(٣٠).



أن المعرفة المجردة لا تضمن الكفاءة، ويحتاج المهنيون أيضا إلى مهارات معينة، الجراح يجب أن يكون عنده أيدي ثابتة ودقيقة، ويحتاج المحامون المؤهلون إلى مرفق شفوي ومكتوب، ولا يعرف بالضبط أي المهارات تحتاج المهنية إلى أداء مهامها، ولكن المؤكد أنها لا تستطيع أن تؤدي مهامها المهنية بكفاءة إلا إذا كانت تتمتع بقدرات كبيرة؛ بل إنها تحتاج إلى مهارات أكبر حتى تؤديها بامتياز (٣١).

لا يكفي أن يتمتع المحترف الطموح بالمعرفة والقدرات المطلوبة؛ كما أنها تحتاج إلى الحكم لاتخاذ القرارات المناسبة، ويتعين على أي طبيب أن تستخدم معارفها وقدراتها في تقرير ما إذا كان الطفح الجلدي الذي تراه شائعا وبيئيا أو نوبة نخر نادرة وخطيرة، وإذا لم تكن تعلم، فيتعين عليها أن تعرف أين تجد هذه المعلومات؛ وإلا فقد يموت مريضها، يجب أن يقرر المحامي أي من اثنين من الالتماسات لتقديم أمام القاضي، إذا قامت بالحركة الخاطئة، قد تفقد الزبونة مصدر رزقها أو حرمتها، ويجب على المهندس المدني أن يقرر أي تصميم الجسر هو الأقوى بالنظر للجيولوجيا والمناخ، إذا اختارت التصميم الخاطئ، قد يموت الناس عندما ينهار الجسر، وبطبيعة الحال، لا يمكننا أن نعرف بالضبط طبيعة ومدى الحكم الذي يحتاجه المحترف، ومع ذلك، إذا كان حكم شخص ما يعاني من خلل شديد، فإنها لا تستطيع أن تضطلع بمهامها المهنية على نحو موثوق به، وبكفاءة، وبأمان (٣٢).

لو كان لدى شخص ما المعرفة والقدرة والحكم المطلوبين، فقد تفتقر إلى التصرفات المناسبة؛ وهذا يجعل من غير المرجح أن تؤدي مهامها بانتظام بكفاءة، وقد لا تستغرق الطبيعة العاجزة الوقت اللازم لاستخدام معارفها وقدراتها في التشخيص الصحيح لحالة قد تكون مميتة. وقد تفشل الحماية التي لا تنتقد نفسها بما فيه الكفاية في أن ترى أنها لا تدافع بقوة عن موكلها لأن الموكل يذكرها بلا وعي بمدرسة ابتدائية متوسطة الحماس، وبطبيعة الحال لا نعرف على وجه التحديد أي التصرفات - وإلى أي درجة - لا بد وأن يتمتع بها أي محترف. ومع ذلك، فإننا نعلم أنها إذا كانت لديها (أو تفتقر إلى) تصرفات معينة، فإن احتمالات أدائها لمهامها أقل بكفاءة (٣٣).

جميع برامج الترخيص تكلف المال: جميع الخيارات الفردية محدودة، وهم يعترفون ببعض المهنيين غير المستعدين ويفرضون منح التراخيص للآخرين المؤهلين، بما أن الأول غير كفاء، فسيؤدي البعض الذي يخدمونه، وبما أن هؤلاء يخدمون من الحصول على عمل يرغبون فيه، فإنهم يتعرضون للأذى، ولأنها سمات عامة لجميع برامج الترخيص، فمن الأفضل النظر إلى هذا على أنه تكلفة نظرية للترخيص، وهو تفسير لما نحتاج إليه من أسباب وجيهة لترخيص نشاط ما، ورغم أن هذه التكاليف باهظة فلا ينبغي لنا أن

نتسامح مع الترخيص، ونستمر في ترخيص الأطباء لأننا نعتقد أنها وسيلة ضرورية لحماية الأفراد الأبرياء من الخطر (٣٤).

لا يمكن لأي نظام ترخيص أن يكون مثاليا، وإذا حددنا متطلبات الحصول على رخصة عالية جدا في محاولة لضمان عدم منح أي أشخاص غير مؤهلين الترخيص ، فإننا سنرفض عددا أكبر من المرشحين المستحقين، وإذا خفضنا المعايير لتقليل فرصة استبعاد المرشحين المستحقين ، فإننا نزيد عدد المتقدمين غير الأكفاء الحاصلين على ترخيص. وهذا أمر مؤسف ، ولكن ليس مفاجئا، هذا ما يجب أن نتوقعه كمخلوقات خاطئة في عالم معقد (٣٥).

باختصار ، فإن طبيعة ومدى المعرفة والمهارات والحكم والتصرفات التي تحتاج إليها المهنة تختلف من مهنة إلى أخرى ومن مهمة إلى أخرى ضمن نفس المهنة، ومع ذلك ، من المؤكد أن المهنيين الأكفاء يحتاجون إلى درجة ما من كل منهم، وهذا هو السبب في أنه من المهم جدا بالنسبة لنا لترخيص لها، وهذا لن يضمن أنها أبدا إيذاء زبائنها، بيد أن ذلك سيجعله أقل احتمالا، والسؤال هنا : لماذا رخصة الآباء؟، هل أسباب منح التراخيص للوالدين هي نفسها أسباب منح التراخيص للأشخاص الذين يلتمسون الدخول في المهن النموذجية، وللإجابة على ذلك يرى "لافوليت" ما يأتي:

الأبوة والأمومة محفوفة بالمخاطر: فالأطفال، كمجموعة ، هم أضعف أفراد المجتمع، ولهذا السبب من المهم بشكل خاص أن يحميهم شخص ما من الأذى، وعادة ما يتحمل الوالدان هذه المسؤولية، وينبغي لها أن تحمي أطفالها من الأذى البدني وأن توفر احتياجاتهم الأساسية، ليس كل الآباء يفعلون ما يجب عليهم فعله، فالبعض يؤذي أطفاله بشكل مباشر ؛ ويؤدي آخرون أطفالهم بعدم الوفاء بواجباتهم الائتمانية تجاههم. وبما أن أحد الوالدين يسيطر بشكل شبه حصري على أطفالها على مدى سنوات عديدة ، فإن الأطفال معرضون بشكل خاص لآبائهم (٣٦).

التكاليف التي يتكبدها الأطفال كبيرة: نحن نرخص الأطباء لأنهم يمكن أن يؤذوا مرضاهم بشكل جدي ، وأحيانا بشكل دائم، ويمكن للوالدين بالمثل أن يؤذوا أطفالهما بشكل كبير وبصورة لا رجعة فيها، وتوقعت السلطات أن العدد الحقيقي للحوادث يزيد ثلاثة أضعاف، ووجدت دراسة وطنية واحدة أن طفلا من كل سبعة أطفال يتعرضون كل عام للإيذاء أو الإهمال ، وفي الولايات كان الوالدان مسؤولين عن ما يقرب من ٨٠ % من سوء معاملة الأطفال ، وفي حين يمثل شركاؤهم غير المتزوجين ٤ % ، يموت أكثر من أربعة أطفال يوميا من سوء المعاملة والإهمال ، وتشير الدراسات الحديثة إلى "أن الإجهاد الناجم عن

الصددمات النفسية في مرحلة الطفولة يمثل مسارا مشتركا لمجموعة متنوعة من السلوكيات الطويلة الأجل ، وهناك مشاكل صحية واجتماعية " ، بما في ذلك الوفاة المبكرة، والضرر لا يتوقف عند الضحايا، ويؤثر سوء معاملتهم على كيفية معاملتهم للآخرين عندما يكبرون. ومن الأرجح أن يسيئوا معاملة أطفالهم ، ومن الأرجح أن يصبخوا مجرمين، ويزعم بعض الباحثين أن إساءة معاملة الأطفال تخلق " ٣٥ طفلاً إضافياً، ووجد آخرون أن "سوء معاملة الأطفال يضاعف تقريبا احتمال تورط الفرد في أنواع عديدة من الجرائم" (٣٧).

الحاجة إلى الكفاءة: قد يفشل أحد الوالدين في حب أطفاله ورعايتهم وتشجيعهم وتوجيههم بطرق عديدة من شأنها أن تسبب لهم ضرراً خطيراً، كلنا نعرف الكبار الذين تطاردهم ذكريات الوالد الغير مهتم، أو الذي يستوعب نفسه، أو الذي لا يتعاطف معه، والآن لماذا لا نركز على هذه الإخفاقات الأبوية ؟ هناك سببان: الاول: أن الضرر الناجم عن إساءة المعاملة والإهمال هو عادة شديد الأهمية، والعمل على منعها سوف يحقق أكبر الفوائد بأقل قدر من التدخل، الثاني: على الرغم من أننا قد نختلف حول مدى ملاءمة بعض السلوكيات الأبوية، يمكننا أن نتفق على أن الإساءة والإهمال غير ملائمين، وهذا نصح مماثل تتبعه عند تقييم المهنيين، ونأمل أن يفرضي نظامنا للتدريب والترخيص إلى مهنية لا تؤذي مرضاها أو زبائنها فحسب ، بل تعزز مصالحهم إلى حد كبير. ورغم ذلك ، فإن هدفنا الأساسي يتلخص في ضمان عدم إيذاء الطبيب لمرضاها بشكل مباشر، أو عدم الاهتمام بمصالحهم الطبية على نحو خطير ، فمن المعقول أن نفعل نفس الشيء مع الأبوة والأمومة، وهذا يفسر لماذا ينبغي أن نركز قانونياً على الإساءة والإهمال. وفي الوقت نفسه ، يتعين علينا أن نحث أحد الوالدين على القيام بأكثر من مجرد عدم إساءة معاملة أطفالها ؛ وينبغي أن نجد سبباً لتمكينها من توفير الرعاية والتوجيه والدعم والمحبة التي يحتاجها أطفالها ، إذا نحن نرخص المهنيين لأنهم يحتاجون إلى المعرفة ، والقدرات ، والحكم ، والتصرفات للاضطلاع بمهامهم بكفاءة. ويحتاج أحد الوالدين إلى سمات مماثلة ليخلف أطفالها بكفاءة(٣٨).

المعرفة: لا يمكن للوالد أن يرضى أطفاله رعاية كافية إذا لم يكن يعرف - أو يعرف كيف تربي- احتياجاتهم، وإذا كان لا يفهم الاحتياجات البيولوجية للأطفال ، فقد يفشل في توفير التغذية المناسبة أو قد تطعمهم شيئاً خطيراً ، وإذا كان أحد الوالدين جاهلاً بأمراض الطفولة ، فقد يبالغ في التعامل مع مشكلة بسيطة في حين يتجاهل مشكلة قد تكون مميتة ، وإذا كان أحد الوالدين لا يعرف أهمية تعريف الأطفال الصغار باللغة ، فإنها قد تعوق نموهم، أو بالطبع لا أحد من الوالدين يعرف كل ما يجب أن

تعرفه، وينبغي ألا نضع معايير عالية بشكل مستحيل. ومع ذلك ، تحتاج الأم إلى مستودع أساسي للمعرفة إذا كان لديها أي أمل في أن تكون كافية(٣٩).

القدرات: بما أنه لا أحد من الوالدين يستطيع معرفة كل شيء ، فهي بحاجة إلى القدرة على إيجاد المعلومات التي تفتقر إليها، يجب أن تعرف أين تبحث أو من تسأل ، ويجب أن يكون لديها الموارد الفكرية لفهم ما تجده، وعندما يكون الأطفال صغارا جدا ، يحتاج الوالد أيضا إلى القدرة البدنية لإطعامهم، وتغيير حفاظاتهم، واحتضانهم ، وغير ذلك، لا يمكننا تحديد كل القدرات التي يجب أن يمتلكها أحد الوالدين. ومع ذلك ، من المؤكد أن شخصا ما يفتقر لمعظم هذه الحالات لا يمكنه أن يعنى الطفل بمفرده(٤٠).

الحكم : يحتاج الأب إلى أكثر من مستودع للمعرفة ومجموعة من القدرات البدنية والفكرية، تحتاج الام أن تكون قادرة على استخدام هذه لجعل الأحكام الحكيمة حول رعاية أطفالها، ويجب أن تكون قادرة على الحكم على الغذاء الذي يمكن إدخاله متى ، وكيف يمكن تأديهم ، وكيف يمكن تطوير مهاراتهم الفكرية والاجتماعية، وبطبيعة الحال ، فإن بعض الأبوين الغريمين أقل حكما من غيرهم ؛ ولا ينبغي لنا أن نتمسك الآباء بمعايير عالية بشكل مستحيل. ومع ذلك ، فإننا نعلم أنه كلما قل حكم أحد الوالدين ، كلما زاد احتمال إيدائها لأطفالها أو عدم رعايتها لهم بشكل كاف(٤١).

التصرف : الوالده الذي لديها المعرفة والقدرات والحكم قد تعرض أطفالها للخطر إذا افتقرت إلى التصرفات الفكرية والعاطفية المناسبة، إذا كانت عديمة الصبر ، محبطة بسهولة ، أو عرضة للعنف ، قد تضرب أطفالها، وفي حالة استيعابها الذاتي بشكل مفرط ، فإنها قد لا توفر الرعاية الكافية على نحو موثوق، وإذا كانت غير مهتمة أو لا تنتقد نفسها بما فيه الكفاية ، فإنها قد لا تلاحظ الطرق التي تتجاهلها أو تقلل من احتياجات أطفالها، وبطبيعة الحال ، لا ينبغي لنا أن نتوقع الكثير من أحد الوالدين. ومع ذلك ، فكلما كانت تصرفات أحد الوالدين أكثر قصورا ، كلما زادت احتمالات إلحاق الأذى بأطفالها ، كلما قلت احتمالات حبها لهم أو الوفاء بواجباتها الائتمانية تجاههم، وفي مرحلة ما يصبح خطر الإهمال أو الإساءة أو غير ذلك من المخالفات كبيرا إلى الحد الذي يجعلنا نفكر في التدخل. ولهذا يجب أن ننظر في منح التراخيص للآباء والأمهات(٤٢).

أما عن الاعتراضات النظرية على منح التراخيص للآباء والأمهات، فيقول "لافوليت" إن كل برامج الترخيص تكلف المال ، ولديها إيجابيات كاذبة وسلبيات كاذبة ، وتحد من خيارات الناس، ولكن هذا لا

يمنعنا من منح التراخيص للأطباء أو المحامين أو المهندسين ؛ ويعتقد أن فوائد هذه البرامج تفوق تكاليفها، ولا ينبغي لهذه التكاليف أن تمنعنا من منح التراخيص للآباء والأمهات، إن المخاطر التي قد يتعرض لها الأطفال (والبالغون الذين سوف يصبحون) من الجهل ، أو التشنج ، أو سوء المعاملة ، أو الآباء الخبيثين، هي مخاطر واسعة النطاق وهامة ، وعلى الأرجح أكبر من المخاطر التي يتعرض لها المرضى الذين يعالجونهم من قِبَل أطباء غير أكفاء، وبغض النظر عن أي اعتبارات خاصة ، فإن الأسباب النظرية لمنح التراخيص للآباء هي أسباب قوية مثل أسباب منح التراخيص للمهنيين، كم سيوضح "لافلوليت" فيما يأتي:

الأبوة والأمومة تختلف عن المهن النموذجية: زعم بعض المستنكفين أن الأبوة والأمومة تختلف اختلافا كبيرا عن المهن النموذجية، وعلى الرغم من وجود بعض التنافر بين هذه الممارسات ، فإن هذه الاختلافات لا تقوض الحالة النظرية لترخيص الوالدين، فقد يزعم أحدهم أننا نرخص لأولئك الذين يعملون في المهن النموذجية لأنهم قد يضررون بأعداد كبيرة من المرضى أو العملاء ؛ وعلى النقيض من ذلك ، وعلى الرغم من أن أحد الوالدين يمكن أن يؤدي أطفالها بشكل عميق ، فإن عدد الأطفال الذين يمكن أن يؤديهم قليل نسبيا، ومع ذلك ، لا يرى ذلك أو كيف أن هذا يقوض الحجة النظرية للتخصيص، للأسباب الآتية: أولا: إن الأساس المنطقي العام للتخصيص لا يتوقف على قدرة المهنيين على إلحاق الأذى بأعداد كبيرة من الناس ، بل يتوقف فقط على قدرتها على إلحاق الأذى العميق بأولئك الذين تخدمهم، ثانيا: بعض المهنيين يخدم فقط واحد أو عدد قليل من العملاء، ثالثاً: الأطفال أكثر عرضة للآباء من المرضى (أغلب أطبائهم)، وبما أن الأطفال هم مع والديهم لفترة أطول وفي ظروف أكثر تنوعا ، فإن فرص الوالد في إيذاء أطفالها مرتفعة بشكل خاص، رابعا: في حين يستطيع المرضى (عادة) أن يتركوا أطبائهم ، ومحاميهم ، وما إلى ذلك للعثور على طبيب آخر؛ ولا يمكن عادة أن يترك الأطفال آباءهم الأقل كفاءة ، وهذه الاختلافات تعزز -لا تضعف- حالة منح التراخيص للآباء والأمهات، على الرغم من أن المعارض لديه شيء مختلف في الذهن. وقد تعتقد أن الناس لهم الحق في أطفالهم ، في حين أن الناس ليس لهم الحق في أن يكونوا مهنيين(٤٣).

الحق في إنجاب الأطفال: يعتقد الكثيرون أن الناس لديهم الحق في أن يكونوا آباء وأن هذا الحق يمنع أي برنامج لترخيص الوالدين. ولتقييم هذا الادعاء يجب علينا أولا أن نفك الغموض عنه. قد يعني هذا ثلاثة أشياء مختلفة: الأولى: إذا كان الناس قادرين على الإنجاب ، فلا ينبغي لأحد أن يمنعهم من القيام بذلك

(الحق في الإنجاب)، الثانيه: إذا كان لدى الناس أطفال تحت سيطرتهم (سواء عن طريق الإنجاب أو وسائل أخرى) ، فلا ينبغي لأحد أن يمنع هؤلاء الأطفال من تنشئتهم (الحق السليبي في الظهر)، ثالثا : وإذا كان الناس عاجزين عن إنجاب أطفال ، فيتعين على الدولة (أو غيرها) أن توفر لهم طفلاً (الحق الإيجابي في الظهر)، ومع ذلك ، فإن أي حق معقول في الإنجاب يجب أن يكون "مرهوناً بوجود أو وضع خطة مجدية لتنشئة أطفالهم على نحو ملائم بأنفسهم أو برغبة الآخرين" ، الكثير من الناس يريدون الأطفال بشدة، وإذا كان للترخيص أن يحد من الإنجاب ، فإن إحباط رغبات الناس هو تكلفة للبرنامج لا ينبغي تجاهلها أو استبعادها(٤٤).

عدم إساءه معاملته الاطفال : إذا كان بعض الناس يتحدثون بطرق توحى بوجود هذا الحق، ويتعين أن يكون للوالد الحق في إعادة الأطفال الخاضعين لسيطرته دون تدخل من الدولة ؟ وعلى الرغم من أن تدخل الدولة بانتظام في القرارات اليومية التي يتخذها الوالدان سيكون كارثيا ، فمن غير المعقول الاعتقاد بأن للوالدين حقاً سلبياً غير مشروط في الخلفية ، ولهذا السبب يحظر القانون والأخلاق على أحد الوالدين أن يسيء معاملة أطفالها، وهو ينص على أن تلقح أطفالها لأمراض الطفولة الشائعة (ما لم يكن هناك عذر صريح) وأن تؤمن لهم التعليم، ولا نحتاج إلى التظاهر بأن هذه الشروط محددة بدقة أو منطبقة تماما، فهي تعبر عن اعتقادنا الراسخ بأن أي حق في الأطفال الخلفيين الخاضعين لرعايتهم يجب أن يكون مؤهلا ، وهذا الحق المؤهل يشبه الحق في أن يصبح محترفا، وهذا الحق ، رغم أهليته ، له أهميته لأنه يحظر أي حظر مخصص على كونها من الوالدين، ويكتسي التأهيل أهمية حاسمة لأنه يحمي الأطفال ، ولا سيما المعرضون لها(٤٥).

الحق مشروط فقط بالإساءة الفعلية : قد يدعي شخص ما أن هذا الحق ليس مشروطاً بتوقعنا أنها سوف تسيء معاملة أطفالها وتهملمهم ، بل فقط بتوقعها بإساءة معاملتهم أو إهمالهم ، بما أن هذا لا ينطبق على الترخيص المهني ، باستثناء الاعتبارات الخاصة ، فليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا ينطبق على الترخيص الأبوي أيضا ، يفترض هذا الاعتراض أن قوانين الترخيص هي ذراع للقانون الجنائي، وفي القانون الجنائي ، لا تعاقب الناس معاقبة ثابتة إلا إذا ارتكبوا فعلا جريمة ، وليس لأننا نحكم على أنهم من المرجح أن يفعلوا ذلك، غير أن هذا الاعتراض يسيء تفسير طبيعة الترخيص ومبرراته. ورغم أن القانون الجنائي والترخيص كليهما يهدفان إلى حماية الأبرياء ، فإنهما يسعيان إلى تحقيق هذه الغاية بطرق مختلفة إلى حد كبير، ورغم أن الهدف من ممارسة العقاب يتلخص في حماية المواطنين من خلال كبح الجريمة ، فإننا

نعاقب المجرمين الأفراد (الأفعال التي تندرج تحت هذه الممارسة) بسبب أفعالهم ، وليس في المقام الأول لحماية الآخرين، وعلى النقيض من ذلك ، فإن برامج الترخيص موجهة مستقبلا في كل من الهدف والتنفيذ، ولا تقتصر البرامج المصممة لحماية الأبرياء من الأعمال الخطرة فحسب ، بل إن قرار منع شخص معين من أن يصبح طبيياً أو محامياً أو مهندساً هو أيضاً قرار موجه نحو المستقبل، ونجرهما من الترخيص لأننا نعتقد أنهما غير مهياً لخدمة الزبائن أو المرضى الذين تربطها بهم علاقة خاصة (٤٦).

هناك تناقض بين أسباب ترخيص أحد الوالدين وأسباب معاقبة أحد الأبوين : فقد نعاقب الوالد المسيء على ما فعلته ؛ نحن سنرخص الآباء لحماية الأطفال، ويتجلى هذا الاختلاف في الأحكام المختلفة التي قد تصدرها المحكمة ضد أحد الوالدين المسيء المعاملة، وقد تسجن المحكمة الوالد أو قد ترحل أطفالها، هو يعمل الأول لمعاقبتنا ، وسيعمل على حماية الأطفال، تتوقع المحكمة أنهما من المرجح أن تعيد إيذاء أطفالها، ومما لا شك فيه أن هذا التنبؤ يستند إلى حد كبير إلى أفعالها السابقة، ولكن ليس تماما. وترك المحاكم الأطفال أحيانا مع آبائهم الذين يسيئون معاملتهم، وبذلك تبين المحاكم أنه يمكننا استخدام عوامل أخرى للتنبؤ بسلوك الوالد المحتمل في المستقبل. وهو أشبه بالقوانين التي تمنع الطفلة البالغة من العمر ١١ عاما من تربية طفل بمفردها، نحن نمنعها من أن تكون والده في تلك السن ، ليس لأنها أساءت معاملة الأطفال في السابق ، ولكن لأننا نعتقد أنها تفتقر إلى المعرفة المطلوبة ، والقدرات ، والحكم ، والتصرف. وهذا يدل على أننا نعترف بالفعل بأن الحق السلبي في الأطفال المؤخرين مؤهل. وكذلك ممارسة التنبؤ (٤٧).

التبني : بسبب الصدمة النفسية التي يواجهها الأطفال قبل تبنيهم ، يعاني العديد منهم من مشاكل، غير أن احتمال إساءة معاملتهم أقل من النصف مقارنة بالأطفال الذين تربوا على يد آبائهم البيولوجية ، فهم يستبعدون بعض الأشخاص الذين كانوا ليكونوا آباءً على ما يرام ، ويسمحون لبعض الآباء الذين يسيئون معاملتهم بالتبني ، وهناك إساءة استخدام متعمدة للنظام، ومع ذلك ، ما زلنا نستخدم هذه العملية للإعتقاد بأن فوائدها أكبر من التكاليف، وهذا يعطى سببا قويا للاعتقاد بأن ترخيص الوالدين يمكن الدفاع عنه نظريا على الأقل ، أن اللامبالاة المزعومة بين أن تكون مهنيا وأن تكون والدا بيولوجيا هي اللامبالاة بالمثل بين أن تكون مهنيا وأن تكون والدا بالتبني، وقد يدعي آخرون أن الفرق ذو الصلة هو بين الأبوة والأمومة الطبيعية والتبني، وقد يعتقدون أن الآباء البيولوجيين لديهم مودة طبيعية أو حب لأطفالهم وأن قوة هذا المودة تجعل من غير المحتمل أن يسيء أحد الوالدين معاملة أطفالها، وحتى إذا كان

كثير من الآباء يشعرون بمودة طبيعية لأطفالهم ، فإن ذلك لا يكفي لمنع جميع الآباء من إساءة معاملة أطفالهم. وهناك ما يقرب من ٩٢٪ من متعاطي الأبوين هم من الأبوين ، وإذا وصلنا ممارسات التبني الحالية - ومن المؤكد أنه ينبغي لنا ذلك - فإننا مضطرون بعقلانية إلى إنشاء برنامج للترخيص لجميع الآباء والأمهات ما لم تكن لدينا أسباب خاصة تدعو إلى الاعتقاد بأن هناك مشاكل عملية فريدة تتعلق بترخيص الآباء والأمهات (٤٨).

وينهى "لافوليت" النقاش السابق بقوله : ناقشت نظريا ضرورة أن ترخص بالانجاب للآباء والأمهات، والان ينبغي لنا أن ننشئ برنامجا للترخيص، و يتعين علينا أن نقرر ما إذا كان ذلك عمليا، ومع ذلك ، فإن هذا الاستنتاج المؤقت بالغ الأهمية، وهو يبين أننا لا بد وأن ننظم الأبوة والأمومة إذا كان بوسعنا أن نحدد المعايير اللازمة للوالد المختص ، وإذا كان لدينا أساليب معتدلة الدقة لتحديد الكفاءة ، وإذا لم تكن هناك أسباب خاصة تدعو إلى التفكير في أن تكاليف البرنامج تتجاوز فوائده، إذا لم يتم استيفاء أي من هذه الشروط ، ثم يجب علينا عدم ترخيص الآباء والأمهات ، إذا كان الأمر كذلك ، ينبغي أن نأسف لذلك لأننا بعدم تنظيم الأبوة والأمومة ، نعرض الأطفال الأبرياء لمخاطر كبيرة، ولذلك ينبغي لنا أن نبحث بجدية عن سبل لتحديد الكفاءة بدقة أكبر مع تخفيض التكاليف التنظيمية (٤٩).

يرد "لافوليت" على الذين يعترضون على منح التراخيص للآباء وعدم قدره نظريته على تلبية كل هذه الشروط (أو أي منها) ، وهو غير متشائم، ويرى:

أن أهم الشروط التي يمنح بها الوالدان الترخيص هي (٥٠):

يجب على الوالد المختص أن يكون على دراية ، وأن يتمتع بالقدرات اللازمة والحكم والتصرف، والمشكلة هي تحديد طبيعة ودرجة كل نوعية مطلوبة بدقة ، وعلى الرغم من وجود مجموعة متلاحقة من الاحتمالات ، هناك حالات واضحة تماما في الحالات القصوى والعديد من الحالات الواضحة فيما بينها.

يجب أن يكون لدى الوالد المختص ما يكفي من المعلومات لتحديد الاحتياجات الأساسية للأطفال ومعرفتها، وهي تتطلب القدرات والحكم لتلبية تلك الاحتياجات.

يجب أن يكون تصرفات الام مناسبة: فهي لا تستطيع أن تكون عنيفة أو أن تستوعب نفسها على نحو مفرط، ويمكننا أن نختلف حول درجة كل صفة ضرورية لتكون والدا كفؤا، ومع ذلك ، يجب أن يكون لديهم جميعا إلى حد ما.



هناك سمات أخرى قد يختلف عنها الناس المدروسون ، ويرجع ذلك جزئياً إلى اختلافهم حول الأهداف المركزية لتربية الأطفال، ومع ذلك ، فإن هذا الادعاء مثير للجدل بما فيه الكفاية بحيث لا ينبغي لنا أن نجعله على الفور معياراً قانونياً للحصول على رخصة الأبوة والأمومة .

ينبغي أن نسمح بإجراء بعض التجارب في مجال الأبوة والأمومة مثلما ينبغي لنا أن نسمح بإجراء تجارب في مجال المعيشة، ولا يمكننا أيضاً أن نحدد بشكل شامل معايير الطبيب أو المحامي الجيد، ولكن هذا لا يمنعنا من ترخيص هؤلاء المهنيين .ولا ينبغي لهذا أن يمنعنا من ترخيص الآباء والأمهات.

تحديد ما إذا كان الآباء المحتملون يستوفون هذه المعايير: وهذا أمر صعب ولكنه ليس مستحيلاً، فالآباء الأكفاء بحاجة إلى القليل من الذكاء ، ولدينا طرق لتحديد أولئك الذين لديهم قيود عقلية كبيرة، وأنهم يحتاجون إلى بعض المعرفة بشأن الأطفال ونمو الأطفال، وممكننا أن نختبر لذلك، ولدينا اختبارات لتحديد ما إذا كان شخص ما عنيفاً أو مستوعباً ذاتياً على نحو مفرط ؛ ومن شأن ذلك أن يحدد أخطر الآباء والأمهات المحتملين، ولدينا اختبارات أكثر دقة ، ولكن يمكن القول إنه لا شيء يعطينا القوة التنبؤية التي قد نريدها قبل إنشاء برنامج ترخيص قوي، ومع ذلك ، ينبغي ألا نضع وزناً كبيراً على هذا، ففي نهاية المطاف ، لم نبذل سوى القليل من الجهد لتحديد المعرفة والقدرات والحكم والتصرفات اللازمة التي يحتاج إليها الآباء الأكفاء(٥١).

التكاليف والفوائد المترتبة على إصدار التراخيص: يعتقد البعض أن تكاليف ترخيص الوالدين ستكون باهظة جداً، وهم يؤكدون أن البرنامج سيتعرض للإساءة عن عمد من جانب البيروقراطيين العديدين الضمير أو المتحيزين ، وأن البرنامج سيتعرض للإساءة عن غير قصد من جانب البيروقراطيين غير المهتمين، ولكن هل هذه المخاوف كافية لرفض الترخيص الأبوي- وهو يعلم في نهاية المطاف أن برامج التبني تحابي المسيحيين البيض الأغنياء - ومع ذلك فهو لا يغري بتسجيلهم وترك الآباء الطامحين "يتبنون"(أي يشترتون) أطفالاً في سوبر ستار المحلية، بل يعتقد (٥٢):

أن برامج التبني تحقق الكثير مما لم تتمكن من تحقيقه بأي طريقة أخرى، وهو لا يريد التخلي عن هذه المكاسب، ويود أن أفضل تغيير سياسات التبني لتجنب الجهل ، والتحيز ، والهزل، ويجب أن نفعل نفس الشيء مع برنامج عام لترخيص الوالدين.

ينبغي ألا ننسى عند القيام بذلك تكاليف الترخيص الأبوي، وبالنسبة للعديد من الناس ، فإن الرغبة في إنجاب طفل أمر أساسي في إحساسهم بأنفسهم، وهذا ليس سبباً لرفض الترخيص رفضاً قاطعاً.

ينبغي لوكالات التنبؤ ألا تسمح للمتقدمين غير المقبولين بالتبني ، حتى وإن كانت لديهم رغبات قوية للوالدين. ومع ذلك ، فإن الاعتراف بقوة هذه الرغبة ومركزيتها يدعونا إلى التحرك بحذر قبل منح ترخيص الوالدين على نطاق واسع.

منح التراخيص للوالدين مناسب من الناحية النظرية، ولا يمكننا أن نرفض رفضاً قاطعاً الترخيص الأبوي إلا برفض الترخيص لجميع المهنيين، هذا سيكون غير حكيم وغير أخلاقي، ومع ذلك ، لدينا أسباب تدعو للقلق بشأن الأخطاء داخل النظام أو إساءة استعماله، وبالإضافة إلى ذلك ، فإن شريحة كبيرة من السكان ستقاوم بشدة برنامجاً قوياً للترخيص، ويمكن لهذه المقاومة أن تقوض بسهولة أهداف البرنامج.

ينبغي ألا نقف مكتوفي الأيدي ولا نفعل شيئاً، والتكاليف التي يتكبدها الأطفال باهظة جداً، إذاً كيف نتابع ؟ ويتلخص أحد النهج، الذي دعا إليه "ديفيد آرشارد" في السعي إلى إيجاد وسيلة أقل تدخلاً لتحقيق نفس النتائج (تقريباً)، وإذا كانت هناك مثل هذه الوسائل ، سيتم تدعيمها، ويخشى "لافوليت" أن تفشل هذه الاستراتيجية في حماية الأطفال أو لن تنجح (جزئياً) إلا من خلال اتخاذ تدابير تدخلية غير مقبولة، فهو لن يحد من الآباء غير الأكفاء حتى كانوا قد أضر بالفعل الأطفال، فهذا يشبه منع شخص ما من ممارسة الطب فقط بعد أن أذى المرضى، ومن شأن اتباع هذا النهج أن يقوض هدفاً رئيسياً يتمثل في منح التراخيص للأبوين .

نحتاج إلى أكثر من مجرد الرصد ، على الرغم من أنه سيكون من الحكمة أن نستخدم وسائل غير جذابة نسبياً.

لذا يقترح "لافوليت" خطة ترخيص محدودة، نُجرِّبه ونرى ما إذا كان يعمل، اعتماداً على ما نجد ، يمكننا التخلي عنه ، تحمله ، أو توسيع نطاقه، فكيف سيكون شكل برنامج الترخيص المحدود ؟، يقول "لافوليت" أنا لست مهندساً اجتماعياً ، لذلك لا يستطيع القول بأي يقين، ولكن هنا أحد الخيارات(٥٣):

تحديد الحد الأدنى من متطلبات الترخيص ، ثم مكافأة أولئك الذين يحملون تراخيص . ولنقل مع إعفاءات ضريبية خاصة . بدلاً من معاقبة أولئك الذين لا يحملون تراخيص، وهذا من شأنه أن يغري معظم الآباء المحتملين بالسعي للحصول على تراخيص ، في حين أنه أقل تدخلاً من مخطط أكثر قوة، وسيشبه هذا النهج إحدى شركات التأمين التي تستخدمها لتشجيع المراهقين على المشاركة في دورة دراسية لتعليم القيادة، وتعطي شركات التأمين معدلات أقل للمراهقين الذين يكملون بنجاح تعليم

القيادة، قليل من الناس يشكون من هذه البرامج، يعتبرونها وسيلة جذابة لخفض معدلاتها، وإذا أعطينا إعفاءات ضريبية للوالدين المرخص لهم ، فإن الآباء المحتملين قد ينظرون إلى الترخيص على أنه استحقاق وليس عبئا.

قد يكون محور هذا البرنامج دورات تعليم الأبوة أو المدرسة الثانوية، وسيحصل الأشخاص الذين يكملون الدورة بنجاح على ترخيص، وإذا كانت الدورة صارمة ، فإنها ستضمن أن يكون لدى المزيد من الآباء معرفة حيوية باحتياجات الأطفال ونماتهم، ربما يعتقد بعض الناس أن هذه ليست مشكلة خطيرة: فهم يعتقدون أن أغلب الآباء لديهم المعرفة الكافية لتوجيه أطفالهم بكفاءة، وهم مخطئون، فقد كشفت دراسة حديثة أن ثلث الآباء في الولايات المتحدة يفتقرون إلى المعرفة الأساسية بشأن رعاية الطفل ونمائه ، وهذا من شأنه أن يزيد من إحباط الوالدين لأطفالهما ، ويزيد فيما بعد من احتمال إساءة معاملتهما أو إهمالهما.

لضمان تمتع الوالدين بالقدرات الملائمة ، والحكم ، والتصرف ، يمكن أن يكون تعزيز قدرات الناس وحكمهم هدفا هاما من أهداف الدورة، على الرغم من عدم وجود اختبار بسيط لهذه السمات ، يمكننا إيجاد طرق لضمان أن الآباء المحتملين لا يفتقرون إليها بالكامل، قد نرجب هذا: مجرد الطلاب الشخصية ذاتياً، ويمكن للمعلمين بعد ذلك مناقشة المشاكل المحتملة التي قد يكون لدى الآباء والأمهات الذين لديهم سمات شخصية معينة رعاية الأطفال، هذا النظام من شأنه أن يعطي معظم الناس سببا لطلب ترخيص، إذا حصل البرنامج على دعم الجمهور ، حتى أولئك الذين فشلوا في الدورة سوف يشعرون بالضغط الاجتماعي لاستعادة الدورة قبل أن يصبخوا آباء.

لن يكون هذا النهج خاليا من المشاكل، ويمكن القول إنها تفضل الأغنياء لأهم أكثر قدرة على التخلي عن الإعفاءات الضريبية، ومع ذلك ، فإن معظم الأثرياء يريدون هذه الإعفاءات الضريبية بقدر أي شخص آخر، ولذلك يعتقد "لافوليت" أن هذا يمكن أن يكون رخيصا نسبيا ، وفعالا نسبيا ، وطريقة غير مغرية نسبيا للحد من الإساءة والإهمال وتحسين الكثير من الأطفال عموما، ومع ذلك ، قد نقلق من أن الأطفال سيعانون، وبما أن الآباء غير المرخص لهم سيدفعون المزيد من المال في الضرائب ، فإن ما لهم سيقبل لرعاية أطفالهم، ومع ذلك ، إذا كانت الإعفاءات الضريبية المفروضة على الآباء المرخص لهم كبيرة بما فيه الكفاية - أي أكبر من الخصم الحالي بالنسبة للمعالين - فسوف يكون هناك دافع لدى الآباء لكي

يصبحوا مرخصين، وعلاوة على ذلك ، سيكون الأطفال في الأسر المرخصة أفضل مالياً مما هم عليه حالياً.

قد نشئ برنامجاً لمساعدة الآباء والأمهات الذين لديهم أطفال صغار ، ولنقل مخططاً مثل برنامج الزوار الصحيين في المملكة المتحدة ، والمرضة متاحة للزيارات المنزلية لفحص الطفل ورعايته ، وإسداء المشورة بشأن التغذية ، وتربية الأطفال ، والتنمية ، وما إلى ذلك. هذه خدمة يجدها الكثير من الناس مفيدة. عند توفير هذه الرعاية الداعمة ، يمكن للممرضة مراقبة المشاكل المحتملة. وإذا كانت هناك مشكلة فورية وملحة ، يمكنها أن تبدأ في التدخل. ويكتسي ذلك أهمية خاصة لأن نصف جميع حالات سوء المعاملة تقريباً تشمل أطفالاً تقل أعمارهم عن أربع سنوات .

وأخيراً ، نستطيع أن نحمي الأطفال بصورة غير مباشرة من خلال تعزيز التعليم العام ، وتوسيع نطاق الرعاية الصحية ، وتعزيز خدمات الأطفال، فحتى إذا كان من المرجح أن يسيء بعض الآباء معاملة أطفالهم أو يهملهم ، فإن العديد من هؤلاء الذين يسيئون معاملة أطفالهم يفعلون ذلك بينما يشددون اقتصادياً أو اجتماعياً أو شخصياً. ومن شأن وجود "شبكة أمان" قوية أن يقلل من الإجهاد الأبوي، وإذا ما لاحظنا بعد بضع سنوات فشل هذا النهج المتعدد الأوجه ، فيمكننا التخلي عنه أو تعديله، ومن ناحية أخرى ، إذا كان ناجحاً ، يمكننا أن ننظر في محاولة شيء أكثر قوة، ومع ذلك ، فإن هذه بداية جادة من شأنها أن تتجنب العديد من تكاليف برنامج الترخيص الكامل ، ومن الأرجح أن تحظى بدعم عام كبير (٥٤).

قد يزعم البعض أن هذا النهج يفقد جاذبية برنامج الترخيص الأكثر تطوراً ، وأنه يتخلى عن الرأي المقدم في ورقه "لافوليت" الأصلية، وهو يرفض كلتا المزايم، أولاً : هناك أسباب قاهرة تدعو إلى القلق بشأن بدء نظام صارم لترخيص الوالدين، ويتعين علينا أن نتحرك تدريجياً كما فعلنا مع الترخيص المهني عموماً ؛ وثانياً : كان الهدف الرئيسي للورقة الأصلية هو الاحتجاج بأن الترخيص له ما يبرره نظرياً، وأعتقد أن جعل الناس يعترفون بذلك سيكون هاماً لأن القيام بذلك من شأنه ، في جملة أمور ، أن يقوض الرأي المألوف بأن الأطفال هم ممتلكات آبائهم.

الأطفال كملكية: يرى "لافوليت" أنه بمجرد أن نتعد عن الاعتبارات الخارجية ، فإن معظم الرافضين رفضاً قاطعاً لترخيص الوالدين يفعلون ذلك لأنهم يعتقدون أنه لا يعترف "بهيمنة الوالد الطبيعية" على أطفالها، وفي بعض البلدان ، لا تزال وجهة نظر الأطفال هذه مقبولة على نطاق واسع، وفي البلدان

الغربية نادرا ما يتم تبني وجهة النظر هذه بشكل علني ، ولكنها لا تزال تشكل وجهات نظر العديد من الناس بشأن الأطفال ، وقد وصفت وجهة النظر هذه "الهيمنة الطبيعية" على هذا النحو (٥٥):  
لا يمكن للآخرين أن يتدخلوا أو ينتقدوا القرارات الأبوية على النحو الواجب إلا في ظروف غير عادية ومحددة بإحكام ، خاصة عندما يسيء الوالدان معاملة أطفالهما بشكل قاس ومتكرر، وفي جميع الحالات الأخرى ، يحكم الوالدان الحكم الأعلى  
أن الإيمان بسيادة الوالدين على الأطفال كان من أهم الوسائل التي اعترفت بها الدولة بأسبقية الأسرة ، وبالتالي حدود سلطتها .

ومن شأن إبطال الإيمان بالهيمنة الطبيعية أن يزيل المواقف والتصرفات والقوانين التي تزيد من احتمال إساءة المعاملة .

أن الآباء البيولوجيين لديهم مطالبة أخلاقية خاصة بأطفالهم ، وهو ادعاء يفوق مصالح الأطفال في جميع الحالات ، وإن كانت نادرة ، وهو يدفع الوالدين والولايات إلى طرح أسئلة غير ذات صلة واتخاذ قرارات ضارة، ولنتأمل هنا الحالة الخيالية التالية: حيث يتم استبدال طفلين من دون قصد عند الولادة، عندما يكونون في الثانية عشرة من العمر ، يكتشف الوالدان الخطأ، هل ينبغي للآباء أن يتبادلوا الأطفال بحيث أصبح لكل واحد منهم الآن "لهم" ؟ وآمل ألا يحدث ذلك ، إذا فعلوا ذلك ، فإن ذلك سيظهر أن هناك خطأ كبير في معاملتهم كوالدين. وبأي معنى ذي مغزى ، فإن الطفل الذي تربوه هو طفل لهم " ، ومن المؤسف أن القانون من المرجح أن يدعم أحد الوالدين الذي يريد أن يعود "طفلاها"، وهذه وجهة نظر للأطفال يجب أن تتخلى عنها.

الاستنتاج: الأسباب النظرية للتخصيص مقنعة، والاعتراف بما يجبرنا على إعادة التفكير في العلاقات بين الوالدين والأطفال، ورفض فكرة أن للآباء هيمنة طبيعية على أطفالهم ، وهذا لن يضمن أن الآباء دائما يحبون، ويهتمون، ويعرفون، ويدعمون، ولكنه سيساعد ، ويعتقد "لاقوليت" أن هناك أسبابا لتجربة شكل معتدل من التخصيص ، وهذا أفضل من ترك الأطفال في أيدي الأبوين الجاهلين، الأنانيين ، المغفلين ، القصيري النظر.

ورد على ما أورده "هيو لاقوليت" في بحثه السابق ، أشارت كل من "أوما نارايان وجوليا بارتكويك" ، في بحثهما المعنون بـ "الاستقلال الذاتي المحدود: الأطفال والرعاية والحضانة: إنجاب الأطفال وتربيتهم" ١٩٩٨ ، بالنسبة للعديد من الناس فإن فكرة أن الأطفال هم عملاء مستقلون يتعين على الوالدين أن

يحترموا استقلالهم الذاتي، وينبغي للدولة أن تحميهم، فكرة تثير الضحك، وهذه الفكرة بالنسبة لهم هي ذرية الأكاديميين العاطلين الذين لم يتفاعلوا مع الأطفال ، أو على الأقل لم يتفاعلوا معهم على نحو جدي، والاستقلال الذاتي هو إقليم للبالغين العقلانيين الكاملين، وليس الأطفال غير الناضجين ، ومن السهل أن نرى لماذا يعتقد العديد من الناس هذا الرأي، فالأطفال الصغار جدا لا يملكون الخبرة أو المعرفة اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مسائل ذات أهمية بالغة، فالعديد من الناس يستنتجون (أو يتحدثون) وكأنهم يستنتجون) من هذه الحقيقة أن كل الأطفال بلا حول ولا قوة ، وهم عاجزون تماماً عن اتخاذ أي قرارات مستنيرة(٥٦).

ويرى "توميسلاف براكانوفاك" في بحثه المعنون بـ "الترخيص الأبوي : مقابلات: علم النفس التطوري، بجامعة زغرب ، كرواتيا ، أن الضرر المتوقع الذي يلحقه كثير من الآباء والأمهات بأبنائهم المحتملين يجب أن يكون مرخصاً، ويطلب بإعادة النظر إلى وقائع مختلفة ، خاصة البيانات الإحصائية وتقديرات الاحتمالات المتصلة بالفروق بين الجنسين في البشر والتزاوج وسلوكيات الأبوة والأمومة التي يوفرها علم النفس التطوري، ويقترح أن تؤدي هذه الاعتبارات التطورية إلى جمود خطير بين بعض المبادئ الأخلاقية الأساسية التي يتفق عليها لافوليت ، مما يجعل من اقتراح كامل غير عملي أخلاقياً. ويجادل البعض أيضاً على غرار ما يلي: ومن شأن منح التراخيص الوالدية أن يعرض بعض أكثر الأشخاص شخصية وحميمية للخطر(٥٧).

ورغم أن اقتراح لافوليت يبدو مقنعا في العديد من الاحترام ، فمختلف الحقائق والبيانات الإحصائية وتقديرات الاحتمالات المتصلة بالجنس الاختلافات في سلوك التزاوج البشري وسلوك الأبوة والأمومة التي يوفرها علم النفس التطوري - أنه لا يمكن الدفاع عنه، فالنظريات النفسية التطورية تكشف عن اختلافات كبيرة بين الجنسين في التزاوج بين البشر وتربية الأطفال والسلوك، مما يوحي في الوقت نفسه بأن الآباء المحتملين يشكلون تهديد لرفاه الأطفال أعلى بكثير مما هو متوقع ، لذلك يقترح المؤلف إدخال اعتبارات نفسية تطورية في اقتراح لافوليت أمر ضروري نظريا ، ولكن هذا يؤدي حتما إلى جمود بين مبدأين أخلاقيين أساسيين - هما الضرر الذي يلحق الضرر - مبدأ الوفاية ومبدأ الفردية الأخلاقية - مما يجعل الاقتراح بأكمله غير عملي من الناحية الأخلاقية، ويزعم المؤلف أن الترخيص الأبوي سيكون ضرراً بالغا على الأطفال، العلاقات الحميمة والشخصية التي يراها لافوليت نفسه ضرورية لتنمية قدرة المرء على الأخلاق المحايدة(٥٨).

وترى "كارولين ماكلود" في بحثها المعنون بـ" ترخيص الوالدين والتميز ضدّهما " أنه من أجل حماية الأطفال من المخاطر المرتبطة بسوء تربية الأطفال ، أوصى بعض الفلاسفة بترخيص جميع الآباء ، بنفس الطريقة التي يتم بها ترخيص لسائقي السيارات والعديد من المهنيين ، مثل الأطباء. وفي هذا الفصل ، نوضح ما هو الترخيص الأبوي ، ونصف النظريات الفلسفية بشأنه ، ونقيم هذه النظريات من حيث مدى حسن تعاملها مع مشاكل التمييز في الترخيص الأبوي. وبينما يركز جزء كبير من مناقشتنا على التحيز البيولوجي ، وتمثيل الأبوة البيولوجية على الأشكال غير البيولوجية للوالدية ، فإننا نتطرق أيضا إلى أشكال أخرى من التمييز يمكن أن يسببها ترخيص الوالدين أو يفاقمه ، مثل التحيز الجنسي ، وكرهية المثليين ، والعنصرية ، والتحرّيش، ونرى أن أي اقتراح مناسب لصالح الترخيص الأبوي يجب أن يأخذ المخاوف بشأن التمييز على محمل الجد. وللأسف ، فإن معظم المقترحات الفلسفية لا تفعل ذلك(59).

٢- المنهج : الهدف الرئيسي للبحث هو إستشراف آراء بعض السيدات المنجبات على فكره تحسين الخصوبة الزوجية، وذلك بطرح فكره تدور حول الانتقائيه الاجتماعيه والسكانيه ، معنونه برخصتي الانجاب والتصالح، لذلك تعتقد الباحثه أن المنهج الاستطلاعي هو الانسب للبحث الراهن، وبجانب إستطلاع الآراء ستقوم الباحث باستخدام الوصف كأسلوب بحثي في رصد بعض المكونات الإجتماعيه والثقافيه والمعيشيه لموضوع البحث.

٣- ادوات جمع البيانات : ستعمد الباحثه على إستماره استبيان مقننه، تقوم على مجموعه تساؤلات تركز على:

- البيانات الاساسيه : الدخل، الحاله التعليميه، الاقامه، العمل  
- البيانات الزوجيه: مده الزواج، عدد الاطفال، مرات الاجهاض، الحمل غير المرغوب ، متخذ قرار التنظيم.

- دورات تنظيم الخصوبه :الاولى :الدوره المجتمعيه لتنظيم الخصوبه: الفئات المسانده أسريا، الفئات المعارضه مجتمعيًا، الفئات المتردده أسريا ومجتمعيًا، الثانيه: الدوره البيولوجيه لتنظيم الخصوبه: عدد الاطفال، مرات الاجهاض ، الحمل غير المرغوب فيه، الثالثه: الدوره الاجتماعيه لتنظيم الخصوبه: وسائل تنظيم الخصوبه، بدايه تنظيم الخصوبه، فتره تنظيم الخصوبه.

- حملات تنظيم الخصوبه الزوجيه: حمله أنا مسئول، حمله طوق النجاة ، حمله الحق في الصحه، حمله اتنين كفايه، حمله طرق الابواب.

- حمله ايدنا بأيدك: المسئولين عنها، والحوافز المقدمة للتصالح.

- الوعى بأهميه تنظيم الخصوبه: فوائد تنظيم الخصوبه على صحه الام والطفل والاسره والمجتمع، وأضرارها على الهيبه الاجتماعيه والطلاق والدين.

٤- العينه: قامت الباحثة بإختيار عينه بحثيه عمديه من الفتيات المتزوجات والمسجلات بدفاتر مركز تنظيم الاسره بقرية "برج النور الحمص" مركز أجا، محافظه الدقهليه، قوامها (١٦٥) مفرده بحثيه، وهن مجموع الفتيات المتزوجات فى الثلاث سنوات الاخيره ، وقد حصلت الباحثة على هذا الرقم من ثلاثه مآذين بالقرية وتوابعها، وقد حصل هؤلاء على الرقم الصحيح من قسم التوثيق بمحكمه الاحوال الشخصيه، خوفا من وجود حالات لا توثق فيها( كالقاصرات اللأتنى لا يسجلن زواجهن)، وتابعت الباحثة تلك الحالات سواء المترددات منهن على المركز، أو فى منازلهن.

وإشترطت الباحثة فى مفردات العينه ثلاث شروط أساسيه : أن تكون من المقيمات بالقرية أو القرى التابعه لها(تابع واحد)، أن يكون لها طفل أو طفلان، إستخدمت وسيله ما من وسائل تنظيم الخصوبه، وقد قامت الباحث بتطبيق الاستماره عليهن بمعاونه فريق العمل بالمركز، سواء فى المركز نفسه، والغالبه تم تطبيق الاستماره عليهن بمنزلهن ، وفى وجود مرافق من المركز، وقد عاون الباحثة على إتمام التطبيق وجود قرابات لها فى القرية، وقد إستبعدت الباحثة (١٨ استماره) من الاستمارات التى تم تطبيقها، إما لتضارب الاجابات فيها أو لشك الباحثة فى إجابات المبحوثه، أو لسفر المبحوثه مع زوجها فى عمله سواء داخل مصر أو خارجها، لتصبح عينه الدراسه (١٤٧ مفرده بحثيه )، أما بالنسبه للحمله الافتراضيه المعنونه ب" ايدنا بأيدك" فقد أكدت الباحثة للمبحوثات أنها حمله تجريبية وغير رسميه، وإستشرافيه لما يفترض تجهيزه فيما بعد .

خصائص العينه الاجتماعيه والزواجه :



اتخاذ قرار التنظيم										الإقامة الزوجية								الحالة الزوجية	
المجموع		غير محدد (3)		الزوجين معا		الزوجة		الزوج		المجموع		بيت عيله (2)		مع الأهل (1)		شقة مستقلة		الخصوبة تنظيم المتغيرات	
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
٤١	٦١	٦١	١	٦١	٩	١٢	١	١٦	٢	٤٨	٧١	١	٢	٢٣	٣	٢٣	٣	٤١	٥
٥٠	٢٣	٨	٠	١	٩	٢	٨	٣	٤	٣	١٨	٤	٢	١	٤	٨	٨	٥	٥
١٥	٣	٦	٩	٦	٠	١	٢	٢	٣	١٢	٣	١	٠	٤	٦	٦	٦	١	١
٦	٢٧	٠	٩	٠	٢	٠	١	١	٢	٢٧	٤	١	٠	١	٣	٨	٠	١	١
٢	٣٣	٦	٣	٣	٠	٧	١	١	٢	٢٨	١٠	٦	٠	٢	٠	٨	٠	١	١
١٨		١		٤		٥		٣		٤	٢	٠	٥	٠	٨	٨	٠	٢	٢
٤				١٣		٣		٤		١٩	٤	١	٤	٤	٠	٩	٠	٤	٤
٤				٦		٤		٤		١٩	٤	١	٤	٤	٠	٥	٠	٤	٤
١٠	١٤	٢١	٣	٢٩	٤	٢٤	٣	٢٥	٣	١٠	١٤	١٧	٢	٣٤	٥	٤٨	١	٧	١
٠	٧	١	١	٣	٣	٥	٦	٢	٧	٠	٧	٥	٧	٧	٣	٣	١	٠	٠

الاهل																			
متوسط		فوق		متوسط		جامعي		فوق		جامعي		المجموع الكلي		الاهل		الاهل		الاهل	
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
٢١	٧	٤	٣٥	٠	٨	١	٤	٢	١٥	٠	٦	١	١٠	١	١٠	٢	٢	٢	٢
٢٣	٧٧	٥	٧٧	٨	١٠	٤	١٠	١٥	٢٢	٠	١٧	٣	٢٩	٣	٣٣	٤	٤	٤	٤
٨	٣١	١٢	٣١	٩	٩	١٠	٩	١٥	٢٢	٠	١٧	٣	٢٩	٣	٣٣	٤	٤	٤	٤
٥٢	٠	٩	٠	٤	٠	١٥	٠	٢٢	٠	٠	٠	٠	٢٩	٣	٣٣	٤	٤	٤	٤
٤	٢١	٢	٢١	٧	٠	١٥	٠	٢٢	٠	٠	٠	٠	٢٩	٣	٣٣	٤	٤	٤	٤
١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٠	١٤	٢١	٣	٢٩	٤	٢٤	٣	٢٥	٣	١٠	١٤	١٧	٢	٣٤	٥	٤٨	١	٧	١
٠	٧	١	١	٣	٣	٥	٦	٢	٧	٠	٧	٥	٧	٧	٣	٣	١	٠	٠
٤٠	٥٩	٢	٤	١٨	٢	١٧	٢	١	١	٤٨	٤	٧	١٢	١	١٥	٢	٢	٢	٢
١	٦٥	٧	٤	٤	٧	٧	٢	١	١	٧٩	٨	١	٩	٩	٢٣	٣	٣	٣	٣
٤٤	٢١	٤	١	١٠	٦	٦	١	٢٢	٣	١٢	٩	٤	٢٠	٣	٨	٠	٠	٠	٠
٢	٠	١٢	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	١	٢	٢	٠	٠	٠	٠
٣	١	٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧	٠	٤	٠	١	٠	٠	٠	٠
١	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤	٠	٠	٠	٠
١٠	١٤	٢١	٣	٢٩	٤	٢٤	٣	٢٥	٣	١٠	١٤	١٧	٢	٣٤	٥	٤٨	١	٧	١
٠	٧	١	١	٣	٣	٥	٦	٢	٧	٠	٧	٥	٧	٧	٣	٣	١	٠	٠

كافة النسبية = ٥٢,٢٠٣ درجات الحرية = ١٤ كذا الجدولية = ٢٩,٨ معامل التوافق = ١,٩٤ دالة احصائيا ٠,٠١  
جدول رقم (١)

(١) مع الاهل : تقصد بما الباحثه الاقامه في عيشه مشتركه مع اهل الزوج أو اهل الزوجه

(٢) بيت عيله: تقصد بما الباحثه الاقامه في شقه مستقلة في بيت عيله ، يكون فيها الاهل في شقه، والاولاد المتزوجون في شقق منفصله، المعاش والاكل قد يتشاركون فيه ، وقد يعيش بعضهم أو كلهم في معاش واكل مستقل.

(٣) غير محدد: تشمل الاهل ، والأقارب ، والاصدقاء وما شابهم

(٤) ربه منزل: فى العينه البعض منهن أميات ، والباقي متعلمات بدرجات مختلفه، لكنهن لا يعملن فى اى من المهن المذكوره ونلاحظ فى الجدول السابق أن:

١- بالنسبه للإقامه الزوجيه: غالبيه أفراد العينه يقيمون فى شقق مستقله ويمثلون (٤٨,٣٪) من العينه الكليه، وغالبيتهم يعملون فى وظائف حكوميه ويمثلون (٤٨,٣٪) من العينه الكليه، غالبيه أفراد العينه دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ويمثلون (٥٣٪) من أفراد العينه الكليه ، غالبيه أفراد العينه حالتهم التعليميه فوق المتوسط ويمثلون (٤٩٪) من أفراد العينه الكليه، غالبيه أفراد العينه فى الفئه العمريه (٢٥-٣٠سنه) ويمثلون (٥٤٪) من أفراد العينه الكليه .

٢- بالنسبه لمتخذ قرار التنظيم : غالبيه افراد العينه يتخذون قرار التنظيم بالاتفاق بين الزوجين ويمثلون (٢٩,٣٪) من العينه الكليه ، وغالبيتهم يقيمون فى شقق مستقله، ويمثلون (٤٨,٣٪) من العينه الكليه ، وغالبيتهم يعملون فى وظائف حكوميه ويمثلون (٤٨,٣٪) من العينه الكليه، وغالبيه دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ويمثلون (٥٣٪) من أفراد العينه الكليه ، وغالبيه حالتهم التعليميه فوق المتوسط ويمثلون (٤٩٪) من أفراد العينه الكليه، وغالبيتهم فى الفئه العمريه (٢٥-٣٠سنه) ويمثلون (٥٤٪) من أفراد العينه الكليه.

وبذلك فغالبيه أفراد عينتنا البحثيه يقيمون فى شقق خاصه، على عكس المعتاد عليه فى القرية ، حيث يقيم الابن مع أهله (بيت عيله) لكن لان العينه من النساء فقد أشرن لاقامتهن فى بيت غير بيت عيلتها أو مع أهلها ، غالبيه هؤلاء يعملون فى وظائف حكوميه ، و دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا)، وحالتهم التعليميه فوق المتوسط ، وغالبيتهم فى الفئه العمريه (٢٥-٣٠سنه) ، اما عن إتخاذ قرار التنظيم فغالبيه أفراد العينه الكليه ويمثلون (٢٩,٣٪) يتخذونه بالاتفاق بين الزوجين ، وغالبيتهم يقيمون فى شقق مستقله ، ودخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا)، وحالتهم التعليميه فوق المتوسط ، وأخيرا غالبيتهم فى الفئه العمريه (٢٥-٣٠سنه).

رابعا : المفاهيم الاساسيه:

١- اليوجينيا : اسم " يوجينيا Eugenics " كلمه مشتقة من عبارة يونانيه تعني الفرد الطيب الحسب والنسب، النبيل العرق، وهو مذهب وفلسفه وحركه اجتماعيه يضم أفكارا وأنشطه لتحسين نوعيه البشر بمعالجه العيوب الوراثيه للمرضى (اليوجينيا الاجابيه) أوالتخلص منهم وتصفيتهم (اليوجينيا السلبيه) ، ويتم

هذا التحسين بانتقاء مجموعة من الافراد هم الاكثر صلاحية من غيرهم لامتلاكهم صفات وراثية مرغوبة وتشجيعهم على الزواج بمن كان مثلهم وحملهم على التكاثر ومساعدتهم على تربية أطفالهم جراء الفحوصات الجينية للراغبين في الزواج قبل إتمامه للوقوف على مدى ما تحمله جيناتهم من تشوهات أو أمراض وراثية وذلك لتجنب إصابة أبنائهم بالامراض والتشوهات التي قد تنتقل إليهم من أسالفهم كأمرض القلب والاعوية الدموية وأمراض الدم مثل أنيميا الخاليا المنجلية والثالسيميا ومرض نرف الدم (هيموفيليا) ومرض البول السكري وتليف الرئة الكيسي أو الحويصلي وضمور العضلات، وأمراض الجهاز المناعي والتشوهات الكروموسومية الجسمية والجنسية وغيرها (٦٠) .

ويرى بعض المؤلفين أن هذا العلم يهتم بـ (٦١):

تحسين الصفات الوراثية لعرق بشرى أو سلالة بشرية بالتحكم بالتزاوج بين البشر.  
تحسين الجنس البشري والمجتمع من خلال تشجيع الانجاب عن طريق أولئك الذين يملكون الصفات المرغوب فيها، أو ما يطلق عليه:

اليوجينيا الايجابي، أي الجينات الجيدة السليمة، وتثبيط أو منع تناسل أولئك الذين يملكون الصفات غير المرغوب فيها.

اليوجينيا السلبي، بمعنى الجينات السيئة التي تسبب الاعاقات والامراض يهتم بتعديل تسلسل الحمض النووي في الخاليا الحية؛ مما يعطي إمكانية إضافة الطفرات أو استبدال الجينات في الخاليا أو الكائنات الحية، فهو عملية تعديل جيني لمنع الاصابة بالامراض الوراثية، مهد الطريق لـ"تصميم" أطفال في المستقبل وتعزيز جينومهم وانتقاء السمات المرغوبة كالطول ولون العين ومستوى الذكاء .

دراسه العوامل والمتغيرات التي تستطيع أن تقي أو تحسن العرق الانساني والصفات العنصرية لأجيال قادمة مهما كانت هذه الصفات جسمانية و عقلية .

حظي هذا العلم بشعبية في أمريكا خلال الجزء الاكبر من النصف الاول من القرن العشرين لكنه ، اكتسب ارتباطه السلبي بشكل رئيسي من محاولات هوس أدولف هتلر لخلق سباق آري متفوق، شوط طويل -علميا وأخالقيا- ليوفر الامل لعالم العديد من قطع علم تحسين النسل الحديث، الذي يطلق عليه الهندسة الوراثية البشرية .

تحسين النسل الحديث ، المعروف باسم "الهندسة الوراثية البشرية"، يغير أو يزيل الجينات للوقاية من الامراض ، أو لعلاج المرض أو تحسين الجسم بطريقة معينة .

الفوائد الصحية المحتملة للعلاج الجيني البشري مذهلة حيث يمكن علاج العديد من الامراض المدمرة أو التي تهدد الحياة البشرية .

مع تقدم التكنولوجيا ، يمكن للناس أن يتخلصوا بشكل روتيني مما يعتبرونه سمات غير مرغوب فيها في نسلهم ، يسمح الاختبار الوراثي بالفعل للاباء بتحديد بعض الامراض لدى أطفالهم في الرحم مما قد يؤدي إلى إنهاء الحمل.

يشعر كثير من الناس بأن جميع البشر لديهم الحق في أن يولدوا بغض النظر عن المرض ، ولا ينبغي العبث بقوانين الطبيعة .

يشرح العلماء في فرض حدود جديدة لعلم تحسين النسل ، يمكن أن تشكل الاخفاقات الماضية تحذيرا في التعامل مع الابحاث الوراثية الحديثة بعناية .

في النهايه يرى بعض العلماء أنه لا ينبغي لنا أن نسمح لليوجينيا بأن تسيطر على تفكيرنا وقراراتنا، بل الأصح هو أن نتبع الأدلة العلمية في ضوء سياسات وقوانين وضوابط أخلاقية تُسن لمواكبة ظهور الاكتشافات العلمية ذات الفوائد المحتملة، ويبدو أن باب الجدل سيبقى مفتوحا لتدخل منه مزيد من النقاش والخلاف حول تقنيات جديدة في مجال تعديل الجينات الوراثية، فبينما ما زال الجدل حول تقنية "كريسير" قائما، بدأ قبل بضعة أشهر جدال علمي وأخلاقي حول طريقة جديدة تحمل إسم "NgAgo"، وهو اسم إنزيم جديد أعلن باحثون صينيون أنهم قد اكتشفوا أنه يمكن أن يُستخدم لتعديل الجينات الوراثية بشكل أكثر دقة من تقنية "كريسير"، لكن هناك علماء غربيين شككوا في نجاعة تلك الطريقة التي أعلنها نظرائهم الصينيين، مؤكدين أنها لم تنجح عندما حاولوا تطبيقها مختبريا، وهكذا فإن ظهور طريقة "NgAgo" الصينية أطلق موجة جديدة من الجدل على صعيد تعديل الجينات الوراثية في المدونات الالكترونية ومنابر التواصل الاجتماعي، وهو الجدل الذي سرعان ما انتقل إلى ساحات المجالات العلمية المتخصصة، ما يعني أننا سنسمع قريبا عن تطورات تلك الطريقة مقارنة بنظيرتها "كريسير" (٦٢).

٢- اليوجينيا السكانية : مصطلح "تحسين النسل" أنشأه الإنجليزي "فرانسيس جالتون" عام ١٨٨٣- ابن عم تشارلز داروين - وكان يعتقد أنه إذا كان من الممكن تقدير الوراثة ، فسيكون من الممكن إنتاج بشر أفضل، كان مفهوم تحسين النسل البشري له تأثير كبير في الولايات المتحدة، منذ الثورة الصناعية، هاجر العديد من الفلاحين إلى المدن من أجل البحث عن عمل وبالتالي حياة أفضل، خلال

هذه الفترة ، واجهت الولايات المتحدة لأول مرة مشكلة التوزيع الاجتماعي، إلى جانب هجرة الفلاحين، كانت هناك حقيقة أخرى لافتة للنظر وهي وصول العديد من المهاجرين الذين قدموا من أوروبا على وجه الخصوص، وقد سعى مفهوم جالتون إلى معالجة الوراثة البشرية لتحسين الأجيال المقبلة، ومع ذلك ، افترضت تحسين النسل في النهاية فروعاً أخرى في الولايات المتحدة ، حيث تم اعتبارها ليس فقط لتمكين تكاثر العابرة (هدف جالتون) ، ولكن أيضاً لمنع الأشخاص الذين يُعتبرون أقل شأنًا ولا يستحقون نقل وراثتهم لإعادة إنتاج أنفسهم(٦٣).

أما مصطلح "اليوجينيا السكانية" فقد اشار له يشير بعض الباحثين بإعتباره تطبيق علمي لأفكار ومبادئ حركة اجتماعية-بيولوجية، تدعو لتفعيل الممارسات الهادفة لتحسين التركيب الوراثي للأفراد والمجتمع، وهذا ما يجعلها فلسفة اجتماعية تدفع إلى تحسين الصفات الوراثية الانسانية، من خلال تشجيع معدلات أعلى من الانجاب بين الاشخاص المتمتعين بصفات وراثية مرغوبة، وفي الوقت نفسه خفض معدلات الانجاب بين الاشخاص الموسومين بصفات وراثية غير مرغوب فيها، وتشجيع الاشخاص المسمون بالمخزون الصحي المتفوق على التكاثر ومنع التكاثر عند المعاقين ذهنيا والاشخاص خارج القاعدة الاجتماعية(٦٤) .

ويرون أن اليوجينيا السكانية تسعى لتواجد سكان أصحاء حجمهم محدود ربما بحيث لا يؤثر ذلك على التوازن الدقيق للطبيعة بين الأجناس والبيئة ، وليس هناك تماثل في مواصفات إدارة السكان من البشر سواء في الأهداف أو الطريقة ، ويعترضون أخلاقيا على طريقة " إفراغ الدلو ثم إعادة ملاءه" ، أو "إداره السكان قسرا باليوجينيا"، كالتى نفذتها حكومة إنديرا غاندي وسببت العقم وقطع القناة الدافقة ورغم أن الهند رفضت في النهاية هذه السياسة، فإن عدد سكان البلاد حالياً هو اقلّ بعدة ملايين عما سيكون الأمر بدون هذه السياسة، وقد ثبت إن سياسة الصين شبه الإلزامية بولادة طفل واحد كانت أكثر تأثيرا وإن الهند بمعدل خصوبتها الإجمالي ٣,١ ستتجاوز الصين عاجلاً من حيث أعلى عدد للسكان في العالم . يُقدَّر بأنه في سنة ٢٠٠٠ كان عدد سكان الصين هو ربع بليون اقل مما سيكون عليه بدون سياسة الطفل الواحد هذه (٦٥).

نفس الاشكاليه حدثت في فجر القرن العشرين كبار رجال الصناعة الأمريكيين، حيث أصيبوا بالذعر عندما لاحظوا المعدل الكبير لنمو الأقليات والفقراء ووصول الملايين من المهاجرين إلى أمريكا كل عام، وتوقعوا تغييرا جذريا للوضع العنصري والعرفي للأمة في نفس الوقت الذي يهاجر فيه السود من

الجنوب إلى الشمال بأعداد غير مسبوقه وخوفاً من أن تتزايد الأقليات لتفوق البيض عدداً ، رأى رجال الصناعة أن الحل هو "اليوجينيا" فبدأ كبارهم مثل "روكفيلر وهنري فورد وأندرو كارنيجي وأفريل هاريمان وبريسكوت بوش" بتمويل حركة يوجينية تشجع الإجهاض والتعقيم والقتل الرحيم كسبيل لمواجهة هذه "المشكلة" الجديدة، بل إن عائلة هاريمان شركاء بريسكوت بوش، قد قامت بتوفير التمويل لألمانيا النازية كما أنشأت مكتب التسجيل اليوجيني في كولد سبرينج هاربور وهو موقع مشروع الجينوم البشري حالياً(٦٦).

ويعتبر كبح جماح النمو السكاني من أبرز مهام اليوجينيا ، ويمكن أن يتم عن طريق(٦٧):  
تطوير ونشر "تنظيم النسل"، فقد تم خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية في العالم أكثر من مليار ونصف المليار عملية إجهاض فتناقص متوسط عدد الأطفال للمرأة بأكثر من الثلث في ظرف ثلاثين عاماً ونقص المتوسط في كل الدول النامية من ١,٦ طفل إلى ٠,٣ طفل ثم أخذت اليوجينيا تطرق مدخلا جديدا هو تحويل نمط الحياة والثقافة لسكان العالم الثالث كي يتوافق أكثر مع نظرة الغرب المتحررة نحو الجنس.  
تحويل نمط الحياة والثقافة لسكان العالم الثالث كي يتوافق أكثر مع نظرة الغرب المتحررة نحو الجنس والتناسل ، وتوالى الأبحاث على مر السنين وكان التقدم الأكثر إثارة هو ابتكار "المادة الوراثية المهجنة" أو "دي إن إيه" المطعم عام ١٩٧٣ التي يمكن من خلالها قص قطعة من المادة الوراثية ثم وصلها بأخرى.  
استخدام خارطة الجينوم البشري وأساليب الهندسة الوراثية لتطوير أسلحة بيولوجية تبيد مجموعات عرقية معينة دون غيرها أو نشر أمراض معينة في أعراق دون أخرى، وتتم بدراسة الجينات ومواصفاتها لكي تتمكن تحديد مواصفات جينية خاصة يستطيعون استخدامها كشيفرة خاصة تميزهم أمام هذه الأسلحة فلا تسبب لهم أي ضرر وتفنتك بغيرهم من الأجناس.

ويؤكد أصحاب هذه اليوجينيا السكانية أنها تمنع مخاطر متعددة على صحة المرأة، فقد ثبت علمياً أن استخدام أي نوع من وسائل تحديد النسل يعود بآثار وخيمة على الحالة الصحية للأم، فالجهاز التناسلي للمرأة يهيمن على وظيفة هرمونات التناسل التي تفرز من الفص الأمامي للغدة النخامية والمبيض وفي الحالة الطبيعية تفرز هذه الهرمونات بنسب مقدرة ومعينة بحيث إذا حدث فيها أي زيادة أو نقص أدى ذلك إلى حدوث حالة مرضية ( )، إضافة لذلك فوسائل منع الحمل لها أضرار على من يتعاطينها، أهمها اختلال التوازن الهرموني في الجسم وزيادة الوزن وتجمع كميات كبيرة من السوائل وحدوث التهابات شديدة في الجهاز التناسلي للمرأة وزيادة احتمالات تعرضها للنوبات القلبية المميتة خصوصاً لمن تجاوزن الثلاثين

من العمر ولا سيما من تخطين الأربعين كما ثبت أن استعمال موانع الحمل ولا سيما الحبوب، قد يؤدي للإصابة بالأورام السرطانية(٦٧).

وأخيرا نشير إنتشار دعوات تحديد النسل في معظم البلدان الإسلامية بحجة مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، ورصدت لهذه الحملة أموال طائلة كان من الممكن توظيفها في مشاريع اقتصادية واجتماعية أكثر جدوى تؤكد التقارير أن ما يصرف على إنجاح حملة تحديد النسل في عام واحد من سيارات وأطباء وممرضين وممرضات وأدوية ومهمات وعمليات جراحية ومستشفيات وغيرها يكفي لرعاية أكثر من مليون طفل في حين أن زيادة الأطفال لا تتجاوز ربع مليون طفل.

٣- الخصوبة الزوجية : مما لا شك فيه ان العديد من قراراتنا اليومية مشحونة و مملوءة بالنتائج الجينية ، من سيكون عنده اطفال وكم عددهم ؟ ان اي شيء يؤثر على الخصوبة هو عامل في الخيار الجديد ممكن ان يشمل هذا مشيه الى اقرب صيدلية لشراء مواد منع الحمل او زيارة الى عيادة الاجهاض او قرار لتقليل او حتى ايقاف انجاب الاطفال لنصبح قادرين على التقدم في حياتنا المهنية وتعليمنا ، يعني تخصيص الرعاية اليومية المجانية والدعم المالي لأطفال السكان المرفهين فقط ان الحكومة وفرت الحوافز لبعض المجاميع لانجاب الاطفال وحجبتها عن الاخرين وان هذه السياسة اصبحت عامل مهما جدا في الخيار الجيني ، يرى مروجو تحسين النسل باننا يجب إحلال الانتقاء العلمي بدلاً من الانتقاء الطبيعي حسباًو كما قال "فرانسيس جالتون" "تحسين النسل أو الاخضاء" (٦٨).

يرى"خالد زهدى" الخصوبة هي مقياس للمستوى الفعلي للانجاب في مجتمع سكاني ، ويعبر عنه بعدد المواليد الاحياء التي انجبت أي محسوبا من إحصاءات المواليد الاحياء ، هذا ويجب التمييز بين الخصوبة العادية وبين الخصوبة الفسيولوجية ، فالخصوبة العادية كما ذكرنا تقاس بعدد المواليد الاحياء الذين تنجبهم المرأة خلال فترة حياتها والخصوبة الفسيولوجية تعني القدرة البيولوجية على الانجاب أو الحمل أي عكس العقم، ونحن هنا سوف ندرس الخصوبة العادية(٦٩)، وترى"شروق سمير" أن مفهوم الخصوبة ظهر نتيجة التحليل الدقيق والعميق لظاهرة الولادات في مجتمع ما، بغرض التوصل إلى مؤشرات واقعية لتلك الظاهرة ، والخصوبة هي ظاهرة ديموغرافية واجتماعية تعني قدرة السكان على التكاثر والإنجاب لتعويض النقص الطبيعي الناتج عن وفياتهم على أن تتناسب هذه الزيادة مع معطيات وظروف المجتمع وأهدافه المحلية، وخططه التنموية القصيرة والطويلة الأجل،وتعد الخصوبة من أكثر العوامل الديموغرافية أهمية لتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية عن زيادة عدد السكان في المجتمع(٧٠).

ولأن الخصوبة هي مصدر الإنجاب، فالإنجاب غير المنظم يعتبر خصوبه غير منظمه، وتنظيم الإنجاب هو خصوبه منظمه، هذا إن كان حديثنا عن خصوبه فرد سينجب أي عدد من الأفراد، أما إن كان حديثنا عن أفراد مجتمع، فالمشكلة لها أبعاد أخرى، ومفاهيم أكبر بحجم المنجبين في المجتمع، ليصبح الحديث عن خصوبه مجتمع بأكمله نساءه وذكره، والنسل الناتج عن هذه الخصوبه، وسواء إستخدمنا أو إستخدم غيرنا مصطلحات من قبيل النمو السكاني، وتنظيم الخصوبه الزوجيه، وتنظيم النسل، ومعدلات الإنجاب، ومعدلات الخصوبه وغيرها، فالنمو السكاني هو زياده في بمعدلات الخصوبه ، والتعامل معه لخفض وضبط معدلات الخصوبه، هو تنظيم للخصوبه على مستوى الاسر، وتنظيم النسل هو تنظيم للخصوبه على مستوى المجتمع (٧١).

لذلك يجب التمييز بين نوعين من الخصوبه الاجتماعيه هما خصوبه المجتمع وهي تشمل جميع نساء المجتمع المتزوجات وغير المتزوجات اللواتي في سن الحمل والخصوبه الزوجيه وهي تشمل النساء المتزوجات فقط في سن الحمل، وهذه تكون دائما أعلى من خصوبه المجتمع لانها تقتصر على النساء المتزوجات، ولقد جرت العادة في الأبحاث الديموغرافية التمييز بين مصطلحي الخصوبه الفعليه (المتحققه) ، والخصوبه الكامنه، وقد عرفت الخصوبه الفعليه Fertility بأنها المقدرة الفعلية على الإنجاب والتوالد، بينما عرفت الخصوبه الكامنه Fecundity بأنها القدرة الفيزيولوجية على التوالد دون الإنجاب (وتعبر عن حالات لا تريد أو لا تتمكن من الإنجاب لأسباب عده)، أما الخصوبه الزوجيه فتعني خصوبه المتزوجات من نساء المجتمع، ويتم فيها التركيز على فئة معينة من المتزوجات كالفئة التي تقابل مثلاً الزيجات التي عقدت خلال سنة واحدة والتي تتبع خصوبتها تبعاً لمدة الزواج، ويمكننا أن نميز بين نوعين من الخصوبه الزوجيه: الخصوبه غير المخططة: هي الخصوبه التي تظهر في المجتمعات التي لا يمارس فيها الزوجان برامج تنظيم الأسرة بشكل مخطط ومنظم، وتختلف تلك الخصوبه من مجتمع لآخر باختلاف العادات الاجتماعيه فيه، والخصوبه المخططة: وهي الخصوبه التي تلجأ فيها الزوجه أو الزوجان معاً لمنع الولادات أو المباعده بينها، أو تأخير حدوثها (٧٢).

٤- الهبه الديموجرافيه : هي مجموعه من التغيرات الايجابية في المجتمع التي تصاحب وتبني التحولات الديموغرافية ، ومنها التحول الى اسرة صغيرة الحجم فعندما يتجه حجم الاسرة نحو التناقص التدريجي خاصة عندما يصل مستوى الإنجاب إلى مستوى الاحلال، يدخل المجتمع إلى فترة يبدأ خلالها معدل نمو



السكان في سن العمل بتجاوز معدل نمو الفئات المعالة ، ولذا لا تتحقق مثل هذه الفرصة الا إذا تواصل واستدام الانخفاض في معدلات الانجاب، وتتسم هذه الهبة الديموغرافية بعده سمات من أهمها (٧٣):

لا تؤدي أكلها بنفسها إنما تحتاج إلى استجابات نحوها في سياق السياسات الاجتماعية والاقتصادية .

تتصف بانها محدودة زمنيا وتمثل بالتالي فرصة تنموية تاريخية قد لا تتكرر ، فهي لا تتاح الا مرة واحدة على مدى ٢٥-٣٠ عام ، ثم ما تلبث ان تتبدد حين تبدأ معدلات الاعالة بالارتفاع مرة اخرى حيث تنتقل الفئات العمرية التي شكلت القوة البشرية في مرحلة انفتاح النافذة الديموغرافية الى خارج القوة البشرية ( كبار السن) دون ان يحل محلها عدد مساو ويستنتج من ذلك ان الدورة الديموغرافية سوف تتجه في وقت ما الى اتجاه معاكس بحيث تتجه نمو فئة المعالين على حساب الفئات الاخرى وعندئذ تعود معدلات الاعالة والانفاق إلى الارتفاع على حساب الاستثمارات الموجهة للنمو الاقتصادي وهو ما قد يؤدي لعواقب اقتصادية واجتماعية وثقافية خطيرة بارتفاع السكان ( كبار السن) من خلال الضغط على نظام الضمان الصحي والخدمات الصحية وانكماش نسبة السكان في سن العمل

تبرز اهمية معرفة توقيت انفتاح النافذة واستشعارها بشكل مسبق وتحديد مدى انفتاح النافذة الديموغرافية ومحاولة تسريع هذا الانفتاح حين يكون محدودا عن طريق سياسات سكانية تنموية هادفة في ضوء رؤية مستقبلية في اطار من التكامل بين السكان والتنمية.

تصنف الهبة الديموغرافية الى مستويين : الاول : الهبة الديموغرافية البسيطة ، وهي الفرق بين معدل نمو السكان المعالين ومعدل نمو السكان في سن العمل ، فكلما تباين او ارتفع الفرق بينهما كلما ادى ذلك الى زيادة مساهمة الهبة الديموغرافية في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي الى زيادة حصة الفرد هذا الناتج ، الثاني : الهبة الديموغرافية المضاعفة ، وهي الفرق بين معدل نمو السكان و معدل نمو التشغيل ويطلق عليها بالمضاعفة لكونها تستوعب نمو السكان في سن العمل مضافا اليه نصف معدل السكان العاطلين عن العمل.

وترى "مريم الخطرى" أن تحقيق الهبة الديموجرافية، يتم من خلال ٣ آليات رئيسية يؤثر من خلالها التحول السكاني على إتاحة ما يعرف بـ "النافذة الديموجرافية"، وهي (٧٤):

الآلية الأولى: يؤثر التحول السكاني في نسبة السكان في سن العمل، وفي معدلات الادخار ، وكذلك مستوى تراكم رأس المال البشري، فمع تراجع معدل الإنجاب تنخفض نسبة الأطفال، وتزايد نسبة السكان في سن العمل وترتفع نسبة مشاركة الإناث في الحياة الاقتصادية نتيجة لانخفاض أعباءها العائلية

وارتفاع مستوى تعليمها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل الإعالة العمرية والذي ينعكس في خفض معدل الإعالة.

الآلية الثانية : يؤثر التحول السكاني على النمو الاقتصادي وارتفاع معدل الادخار القومي، فمع تزايد نسبة السكان في سن العمل وارتفاع معدل مشاركتهم في الحياة الاقتصادية ترتفع معدلات الأجور، ويتزامن هذا الارتفاع مع انخفاض معدل الاستهلاك ، نظرا لما تتميز به هذه الفئة العمرية من انخفاض الميل للاستهلاك وارتفاع الميل للادخار، مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، الأمر الذي ساعد في النهاية على ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي ومع استمرار التزايد في معدلات النمو الاقتصادي تتحسن الأحوال الصحية والتعليمية والمعيشية لغالبية السكان، الأمر الذي ينعكس على سلوكهم الإنجابي بما يسرع من الانخفاض في معدلات الخصوبة.

الآلية الثالثة: فتمثل في الاستثمار في مجالات التنمية البشرية المختلفة وعلى رأسها التعليم لما له من عائد اقتصادي واجتماعي مرتفع لا يقل بحال من الأحوال عن العائد المتحقق من رأس المال المادي، فمع تزايد الوعي بأهمية التعليم والرعاية الصحية وتراجع معدلات الإنجاب، تتزايد النسبة التي تخصصها الأسر المختلفة من دخولها للاستثمار في تعليم أبنائهم وهو ما سينعكس بالضرورة على معدلات الإنتاجية والأجور والادخار والاستثمار وعلى مستويات الثقافة والتحضر.

وأخيرا ينظر بعض الباحثين للهبه الديموجرافيه بإعتبارها نوع من الفعل الاقتصادى لتحقيق الانتاجية ، ولكي يتحقق النمو الاقتصادى، يجب أن تتاح للشباب فرصة الحصول على تعليم جيد، ومستويات مناسبة من التغذية والخدمات الصحية بما فى ذلك إمكانية الحصول على الخدمات الجنسية والمتعلقة بصحة الانجاب، مع وجود عدد أقل من المعالين ، بسبب تراجع معدلات الانجاب، ومع وجود عدد أقل من المعالين كبار السن نظراً لديها فترات احتمال أقل للبقاء على قيد الحياة والقطاع الاكبر بين الشريحة السكانية ذات ألق الاجيال الاكبر سناً العمر الانتاجى العامل، يتراجع معدل الاعالة بشكل ملحوظ مما يؤدى إلى تحقيق العائد الديموغرافى، وعادة ما يرتبط العائد الديموغرافى فى العديد من الاقطار بأسر صغيرة الحجم، ونسب مشاركة اقتصادية عالية للاناث مما يحقق الدخل ويزيد من معدلات فترات العمر الافتراضية، ومع تنامى قوة العمل بالمقارنة بالشريحة السكانية المعالة، تتوافر الموارد اللازم للإستثمار فى مجال التنمية الاقتصادية ورفاهية الاسر المعيشية، فيمتد هذا التغير السكانى لعقود طويلة ، يطلق عليه مسمى العائد الاول(٧٥).

وقد أكدت دراسات عديدة على أن الطفرة الهائلة في المواليد في مصر حدثت بالثمانينيات والتسعينيات، وإستقر الهرم السكاني فيها على قاعدة عريضة جدا من الأطفال، مع الوقت بدأت هذه القاعدة في التحرك إلى أعلى، طفرة الأطفال في سن المدارس، تحولت - عندما كبر الأطفال - إلى طفرة من الشباب في سن التجنيد، وصلنا إلى هذه النقطة في مصر مع انتهاء العقد الأول من الألفية، مع تخرج مواليد التسعينيات في الجامعة، الان تمر مصر مرحله هامه من مراحل التحول الديموجرافي، تشير الى قرب دخولها لمرحلة "النافذه الديموجرافيه"، أو "الهبة الديموجرافية" والتي تعرف بأنها المرحلة التي يبلغ فيها مجتمع ما الذروة في حجم السكان في سن العمل "الفئة العمرية من ١٥ - ٦٤ سنة"، مقابل أدنى نسبة للسكان المعالين "الأطفال والمسنين" وهي مرحلة تدوم فترة معينة، حيث تمثل الفئة العمرية الأقل من ٣٠ سنة ما يقرب من ٦١٪ من إجمالي السكان، كما يقع حوالي ٢٧٪ من السكان ضمن الفئة العمرية بين ١٥ إلى ٢٩ سنة (٧٦).

خامسا : الدراسات السابقة :

لدينا ثلاث محاور بحثيه للدراسات التي إهتمت بمتغيرات موضوعنا البحثي وهم :

- المحور الاول: الدراسات الخاصه بموضوع تنظيم الخصوبه الزوجيه:

إهتمت عشرات الدراسات الطبيه والاجتماعيه المصريه بإشكاليه وسائل تنظيم الخصوبه الزوجيه، كدراسه " مشيرة العجمي، وإيناس رزق" عن سلوك الأزواج المرتبط بتنظيم الأسرة وعلاقته ببعض المتغيرات بإحدى قرى محافظه الدقهلية، والمنشوره في معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية (٧٧)، ودراسه "هدى محمد" عن العوامل المؤثرة علي السلوك الإنجابي للمرأة الريفية : دراسة ميدانية ببعض قرى محافظة سوهاج ، والمنشوره في قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة دمياط (٧٨)، ودراسه "محمد صلاح الدين فتحي" و"احمد حسام الدين"، عن التعليم وتحديات المشكله السكانية في المجتمع المصري: دراسة تحليلية، والمنشوره في مجلة بحوث التربية النوعية كلية التربية بالاسماعيلية ، جامعة قناة السويس (٧٩)، ودراسه "مصطفى عوض وآخرون"، بعنوان: نوعية الحياة وعالقتها بخصوبة المرأة المصرية في ضوء بعض العوامل النفسية دراسة ميدانية على شرائح اجتماعية متباينة، والمنشوره في مجلة العلوم البيئية معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، المجلد ٤٥ ، ج٢ ، مارس ٢٠١٩، ودراسه "منى خليفة" المعنونه بـ "تنظيم الأسرة: أثر الدلو المثقوب"، والمنشوره بتاريخ ١٤ / ٥ / ٢٠٢٠، وإهتمت بتوقف

العديد من مستخدمات الوسائل غير الدائمة لتنظيم الأسرة عن استخدامها بعد فترة ، كالماء الذي يتسرب من خلال الثقب في الدلو (٨٠).

أيضا إهتمت عشرات غير المصريه بنفس الإشكاليه، كدراسه "سامية مشتي" بعنوان "الخصوبة المفضلة و تنظيم الأسرة: دراسة ميدانية خاصة ببلدية القبة، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، ٢٠٠٤ (٨١)، ودراسه "زينب سعدودي، وجويدة عميرة " بعنوان "موقف الزوجين من استعمال وسائل تنظيم النسل: دراسة ميدانية على عينة من الأسر بولايي البليدة والمدية، جامعہ الجزائر (٨٢)، ودراسه "اسامة محمود محمد سحويل، اشرف حسن اشقفة" المعنونه بـ"العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على خصوبة المرأة في محافظة شمال غزة: دراسة في جغرافية السكان: رسالة ماجستير ٢٠١٤" (٨٣).

وقد توصلت غالبية هذه الدراسات إلى نتائج هامة منها (٨):

استعمال وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية يرتفع بين النساء اللواتي لديهن مزيد من الاطفال الذكور على قيد الحياة، وبين النساء الحضريات، والنساء المنتميات إلى أسر أكثر ثراء، والنساء اللواتي التحقن بالتعليم، وبين صفوف من يتذكرن الاعلانات الخاصة بتنظيم الخصوبة الزوجية .

تبين أهمية تعليم المرأة وإقامتها في الحضر على ارتفاع استعمال وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية، وأن التحسينات الحاصلة في نوعية تعليم الاناث ساهمت فيّ تزايد الاقبال على استعمال وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية، وكلما زاد بقاء النساء في المدارس، تطلعن إلى مستوى أعلى من المعيشة أنفسهن وأسرهن، كما أصبحت نوعية الاطفال أكثر أهمية من الكم.

أهمية التعليم في التأثير على معدلات الاستعمال، حيث إن النساء الحاصلات على مستوى التعليم العالي أكثر ميال واستعمالا وقبولاً لوسائل تنظيم الخصوبة الزوجية من النساء غير المتعلمات، وأن النساء المتزوجات الحاصلات على مؤهل علمي وكذلك أزواجهن، وينتمين إلى أسر ذات مستوى معيشي مرتفع، ويسكن الحضر أكثر ميال نحو استعمال وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية.

وأن المحددات الأساسية لإستعمال وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية تتعلق بالرغبة في تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة، وارتفاع المستوى التعليمي للزوجة، كما لم تعق وفيات الاطفال استعمال وسائل التنظيم.

عمل المرأة لم يكن بالعامل الحاسم في قرار استعمال وسائل التنظيم، وأكدت على أهمية وفعالية النقاش بين الزوجين حول تنظيم الخصوبة الزوجية في فعالية الاستعمال، كما يميل الأزواج في المناطق الحضرية إلى ارتفاع نسب احتمال استعمال وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية مقارنة بالمناطق الريفية، وزيادة الاستعمال بزيادة حجم المدينة، وأن التعليم الثانوي فما فوق له فعالية في زيادة نسب احتمال الاستعمال.

إرتفاع المستوى التعليمي للزوجة ساهم في زيادة إقبالها على استعمال وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية سواء حالياً أو سابقاً، وأن زيادة نسبة بقاء الاطفال على قيد الحياة للمرأة أدى بها إلى زيادة الاستعمال الحالي لوسائل التنظيم مع وجود اختلاف بين الدول محل الدراسة، علاقة بين النساء صغيرات السن والمستوى التعليمي وموقف الزوج الايجابي ووسائل تنظيم الخصوبة الزوجية، وأهمية الوضع الاجتماعي والصحي والتعليمي في التأثير على قرار استعمال وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية.

وأكدت غالبية الدراسات على فشل الحكومات المتعاقبة في الحد من الزيادة السكانية، وأرجعت - كما اورد "سعيد صادق" - أسباب ذلك إلى:

عدم جدية هذه الحكومات، وشماعة الدين، وأن نجاح النظام الحالي في الحد من هذه الزيادة يتطلب وقفة قوية وإصدار تشريعات شديدة وتوقيع عقوبات قاسية على أي مواطن يخالف هذه القوانين والتشريعات أن الزيادة السكانية هي أكبر خطر يواجه الدولة المصرية، هذه الزيادة هي السبب في مشكلة البطالة والإرهاب وارتفاع معدل الجريمة في المجتمع، وأن الأزهر ورجال الدين لعبوا دوراً سلبياً في هذا الموضوع بسبب تفسيرهم الخاطئ للنصوص الدينية، موضحاً أن الإسلام لا يريد إنساناً ضعيفاً وإنما يريد إنساناً قوياً، والرسول (ص) يقول "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف"، منوهاً إلى أن رجال الدين يستخدمون النصوص الدينية والأحاديث النبوية في غير محلها، مثل "تناكحوا، تكاثروا، تناسلوا، فإني مباهٍ بكم الأمم يوم القيامة".

عموماً ركزت الدراسات السابقة في مضمونها على تحليل وتفسير انخفاض الخصوبة، ودور التخطيط العائلي في هذا الانخفاض، واعتمد جزءاً منها على معرفة مستويات واتجاهات الأزواج نحو وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية، في حين اهتم بعضها بالتحول الاجتماعي والاقتصادي الذي مرت به المجتمعات، ومدى التغيرات الحاصلة في توجهاتهم نحو وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية، وتتفق الدراسة الراهنة مع بعض الدراسات السابقة بموضوع تنظيم الخصوبة الزوجية، وتختلف معها في المنهجية المتبعة في رصد أهم محددات وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية ووضعتها ضمن مجموعة متنوعة من المتغيرات الديموغرافية

والاجتماعية والاقتصادية، كما تتميز الدراسة الراهنة في رصد وفهم أثر التغيرات الحاصلة في دوافع استعمال وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية في مجتمع ما زال تحت الانفجار السكاني، وفي حاجة ماسة إلى برامج تنمية فعالة، يكون للمرأة دور فعال فيها، وتحاول توفير قاعدة معلومات في مجال الصحة الإنجابية، يهتدي بها أصحاب القرار التنموي في مدى تحقيق أهداف الإنمائية التي اعتمدها الامم المتحدة عام ٢٠٠٠ (٨٥).

ورغم توافر وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية في العيادات والوحدات الصحية، إلا أن هناك مقاومة من المعتقدات الاجتماعية والثقافية والدينية الخاطئة مثل تفضيل الذكور على الإناث وتحريم تنظيم الخصوبة الزوجية، بالإضافة لاعتماد كثير من الأسر على الإنجاب كمصدر للدخل من عمالة الأطفال، إضافة إلى "الجمعيات الأهلية" التي تقدم نحو ٣٪ من خدمة تنظيم الخصوبة الزوجية على مستوى الجمهورية، حيث إن هناك ٥٠٠ عيادة موزعة على المحافظات، وتسعى لتوفير خدمات تنظيم الخصوبة الزوجية من خلال الوحدات الصحية، ولكن بعض الجمعيات أغلقت لإعتمادها على المعونة من الخارج (٨٦).

- المحور الثاني: الدراسات الخاصة بموضوع اليوجينيا السكانية وتنظيم الخصوبة: لا توجد دراسات كثيرة معلنة عن اليوجينيا، لارتباطها بفكره العنصري النازي، لكن غالبية ما كتب من الدراسات عنها ركزت على التعريف بها، وفلسفتها وأهم أهدافها، ومحاسنها ومساوئها، وأهم ادواتها المعلنه والضمنيه، كدراسه "ماجدة محمود هزاع، عبد الفتاح حمود إدريس، المعنونه ب"التحديات المستقبلية للثورة الصناعية الرابعة من منظور إسلامي الجينوم البشري والهندسة الحيوية المستقبلية، والمنشوره في دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي (٨٧)، ودراسه "سامية محييدات، إيمان غالب" والمعنونه ب" الثورة البيولوجية ومفهوم ما بعد الانسان" والمنشوره في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم الفلسفة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ٢٠١٨ (٨٨)، ودراسه "مصطفى النشار" بعنوان الثورة البيولوجية وعلم اليوجينيا، مجله العربي (٨٩)، ودراسه "جراي ويست" عن تحسين النسل، فكرة قديمة ما زالت تثير الجدل حتى الان لم ينته النقاش بعد حول اليوجينيا أو تحسين النسل، لكن يجب التصدي لمن يروج لها بأنها الحل لمشاكلنا الاجتماعية ٢١ مارس ٢٠١٧ (٩٠).

ومع صعود الحركات القومية المتطرفة في أوروبا، والتطور غير المسبوق في الهندسة الوراثية مؤخرًا، وأبحاث "الجينوم" البشري، عاد علم "اليوجينيا" العنصري القديم ليطل بوجهه القبيح على العالم مرة أخرى، عادت "اليوجينيا" لتصم علم الوراثة البشرية بوصمة عار جديدة، فظهرت في فرنسا وبريطانيا وألمانيا

جماعات كانت تعيش في الظلام، تدعو إلى استخدام "اليوجينيا" لفرز البشر ودعم تفوق الجنس الأبيض وحمايته من الأزمة الاقتصادية العالمية، ومن ثم عادت الدراسات التي تتناول الجانب الأخلاقي للجينوم (٩١)، كدراسه "دانيل كيفلس و ليروي هود"، ترجمة " أحمد مستجير" والمعنونه بـ "الشفرة الوراثية للإنسان القضايا العلمية والاجتماعية: مشروع الجينوم البشري"، عالم المعرفة، العدد ٢١٧، ١٩٩٧ (٩٢) ودراسه "ايهاب عبد الرحيم محمد"، الإطار الأخلاقي لأبحاث الجينوم والهندسة الوراثية البشرية (٩٣)، ودراسه "طارق الديب" بعنوان "اليوجينيا": بشر حسب الطلب، عالم "التحكم في السلالة البشرية" يعود مجددا (٩٤)، ودراسه "محمد غالي" "المعنونه بـ"علماء الشريعة ومنجزات الطب الحديث": التحديات الاخلاقية في عصر الجينوم نموذجا، مجله تبين للدراسات الفلسفيه والنظريات النقدية، العدد ٢٧- المجلد السابع - شتاء ٢٠١٩ (٩٥)، ودراسه "عواشريه حياة" بعنوان "البيوا تيقا ومستقبل الإنسان": فرانسيس فوكوياما نموذجا، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الفلسفة، قالمه، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٧ (٩٦)، واخيرا دراسه "بوغالم جمال" مشروع الجينوم البشري بين التقدم العلمي والمأزق الأخلاقي (٩٧).

وتعليقا على ماسبق، نشير الى ما كتبه "ميسا سوزان" في كتابها "من علم تحسين النسل للدولة إلى علم تحسين النسل للأفراد" عام ١٩٩٩ (٩٨)، ففيه كل ما ينتقد فيه هذا المفهوم، وهي ترى أن علم تحسين النسل في مختلف الأماكن بأنه علم "مثالي" و"غير واقعي" وذو أهداف متناقضة ولا يثبتها البحث وأن مجرد ذكر المفهوم يُعيد للذاكرة ممارساته المُخجلة واستهجانها، مثل "الخزي والعار" و"رعب تحسين النسل الكلاسيكي" و"خطر الانحراف في تحسين النسل" و"الدجالون الأمريكان" و"الميل الخطرة" و"الخوف" و"تهديدات علم تحسين النسل" و"شيطان تحسين النسل" و"المجازفة" و"الشذوذ" و"إغراءات تحسين النسل" و"متاعب حصان طروادة في علم تحسين النسل" و"طيف علم تحسين النسل" و"الوحشية النازية" و"غرف الغاز" و"التفرقة العنصرية" و"التفرقة العرقية" و"الانحدار الزلق لعلم تحسين النسل" و"السمعة الكريهة" و"البربرية" و"التحذير" و"القاتل" و"المقاومة المُحتسرة لهذا الاتجاه" و"التمييز الجيني" و"التسبب في العقم وجراحات المَحّ الفصية" و"الحتمية الزاحفة" و"تقليل الثقافة لصالح الطبيعة" و"عبادة الجسد" و"الأفكار المجنونة" و"أسوأ من القتل" و"الديكتاتورية" و"الانحراف الانتفاعي"، و"المذهب الجيني" و"اللانسانية"، و"عليك أن لا تقوم بالاستنساخ!" و"سيء بصورة مطلقة ومناقض للخير" و"الضلال والانحراف"، "شريّر بصورة مُطلقة"، و"شريّر بالغريزة"، و"شريّر مُتشدّد"، و"الاستهجان العالمي المُطلق" و"الرعب الميتافيزيقي" و"الإفكار ألتخصيبي الجيني في عملية الاستنساخ" (٩٩).

- المحور الثالث: الدراسات الخاصة بموضوع التحول السكاني في مصر، ركزت غالبية دراسات التحول السكاني على عوامل التحول الديموجرافي، ومخاطر الزيادة السكانية، وإهتمت بالتحسينات المستمرة مع

نهاية هذه المرحلة والمتعلقة بأعداد الوفيات بين كبار السن لتعجيل نمو الشريحة السكانية الأكبر سناً، حيث ينمو الناتج القومي للفرد بصورة أبطأ ويتحول العائد الأول إلى عائد سلبى، بينما يمكن تحقيق عائد آخر أيضاً، فتمتع الفئة السكانية العاملة من كبار السن التي تواجه فترات تقاعد ممتدة بحافز أعظم على تراكم الاصول الامر الذى يؤدي إلى تحقيق زيادة في الناتج القومي، باختصار، يؤدي العائد الأول إلى تحقيق حوافز انتقالية ومن ثم يؤدي العائد الثانى إلى تحويل هذا الحافز إلى أصول أعظم وتنمية مستدامة(١٠٠).

من هذه الدراسات: دراسه " مطانيوس مخلول، عدنان غانم"، عوامل التحول الديمغرافي: أثر تراجع الوفاة على الخصوبة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلميه، ساسله العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٠٨ (١٠١)، ودراسه "أيمن زهري"، المعنونه بـ "الديموغرافيا الخطرة: سكان مصر في القرن الحادي والعشرين"، الجمعية المصرية لدراسات الهجرة، فبراير ٢٠١٨ (١٠٢)، ودراسه "هاله محمد زايد" بعنوان، دراسة تحليلية لمؤشرات التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ٢٠١٧، جامعة بنها (١٠٣)، ودراسه "كيث كرين، ستيفن سايمون، جيفري مارتيني"، بعنوان: تقرير التحديات المستقبلية للعالم العربي تداعيات الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية، مؤسسه زانده، ٢٠١١ (١٠٤)، ودراسه "ماجد عثمان" بعنوان: القضية السكانية: مصر بعد ال ١٠٠ مليون، الخميس، ١٨ فبراير ٢٠٢١، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم القرار (١٠٥)، ودراسه "ابراهيم محمد" بعنوان "تحليل الزيادة السكانية تُجهض التنمية وتزيد الفقر في مصر"، ٢٠٢٠/٢/٢٣ (١٠٦)، ودراسه "حنان على كامل" بعنوان: التعمر السكاني في مصر: دراسة في جغرافية السكان، منشوره بتاريخ ٤/٢٠١٧ (١٠٧)، ودراسه "احمد عبد العزيز واخرون" بعنوان: تقرير تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية ٢٠١٧، معهد التخطيط القومي، ج.م.ع (١٠٨)، ودراسه "طارق محمد أحمد حسين، واخرون"، بعنوان: دراسة للتغيرات في عوامل النمو السكاني بريف محافظة الوادى الجديد قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، فرع الوادى الجديد ٢ (١٠٩)، وأخيرا استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، والتي تضمن كل الاستخلاصات البحثيه السابقه (١١٠).

مما سبق يمكننا أن نشير لاهم النقاط المرتبطه بموضوعنا البحثي ومنها (١١١):



تضاعف عدد سكان مصر أكثر من ثلاث مرات بالنصف الثاني من القرن ٢٠ كنتيجة الانخفاض السريع بمعدلات الوفيات، خاصة بين الرضع والاطفال وكذلك الانخفاض البطيء في معدلات الانجاب. وصل المعدل السنوي للنمو السكاني في مصر تقريباً إلى ذورته بنسبة قدرها حوالي ٣٪ في نهاية الخمسينات من القرن الماضي، بينما حقق العالم هذه الذروة بنسبة ٢٪ في نهاية الستينات من القرن الماضي. ينمو سكان مصر اليوم بمعدل قدره ٦,٢٪ سنوياً وهي نسبة أسرع بكثير من المعدل العالمي ويقدر بـ ٢,١٪ سنوياً، انخفض إجمالي المعدل السنوي للمواليد من ٨,٣٨ في الألف سنة ١٩٨٧م ليصل إلى ٣٠ في الألف سنة ١٩٩١م.

بين سنة ١٩٩٢م و٢٠١٠م، بدأ هذا المعدل في التناوب في حدود ٢٧ في الألف ثم أخذ في الزيادة ليصل لأعلى مستوى حيث حقق معدل ٩,٣١ في الألف سنة ٢٠١٢.

انخفضت إجماليات معدلات الاخصاب والانجاب في عقد الثمانينيات والنصف الاول من تسعينيات القرن الماضي لتصل إلى ٦,٣ طفل لكل سيدة سنة ١٩٩٥م.

وجود تراجع بطيء في العقد التالي وقد تحقق بزيادة في إجمالي معدل الانجاب من ٣ طفل لكل سيدة سنة ٢٠٠٨م ليصل إلى ٥,٣ طفل لكل سيدة سنة ٢٠١٤.

مقارنه معدل المواليد الخام ومعدل الانجاب الخام ونسبة السكان دون سن ١٥ في بعض الاقطار النامية المختارة، يتبين أن الاستقرار النسبي في معدل ومستوى الاخصاب والانجاب في مصر على مدار العقدين الماضيين

الزيادة التي تحققت خلال ٦ سنوات بنسبة ٤٠٪ لها آثارها الهائلة على جودة الحياة ، والخدمات الاساسية للمواطن خاصة التعليم الذي يحتاج لزيادة عدد الفصول التعليمية بنسبة ٤٠٪ بحلول سنة ٢٠١٨، وذلك سيتكلف ما قيمته ١٨ مليار ج.م .

طفرة المواليد التي شهدتها مصر ستواجه تباً عا وقتاً صعباً الفترة من ٢٠٠٦م - ٢٠١٢ للحصول على نفس المستوى من التعليم الذي كان متاً حاً للفئات العمرية الاكبر عمراً، الذين لم يكن يتلقون بدورهم مستوى تعليم يتمتع بالجودة .

نسبة السكان في قوة العمل "سن ١٥ - ٦٤" تمثل حوالي ٦٢٪ بمعنى أننا نعيش في مجتمع فتي وشاب وبلغت فئة السكان من سن "٠ - ١٤" حوالي ٣٤٪ من إجمالي السكان، والفئة العمرية من ١٥ - ٣٥ حوالي ٣٥٪ .

الخلفيه النظرية للبحث:

إهتمامنا النظرى هنا يتمحور حول : طرح رؤيه سريعه فكره اليوجينيا الجينيه القائمه على التنقيه والانتقاء والتصفيه العرقيه لاجناس وأعراق يراها البعض لا تستحق البقاء، وهدفنا من طرح هذا الامر التفريق بين هذه اليوجينيا الجينيه ، وما نطرحه كيوجينيا إجتماعيه- سكانيه، وتتمحور حول التنظيم والتنقيه والانتقاء والتصفيه الاجتماعيه والسكانيه لفئات عمريه يرى المجتمع ضروره ترشيد عددهم ، ولتحقيق ذلك سنشير لأربعه خلفيات نظريه ، الاولى خاص باليوجينيا السكانيه ، والثاني خاص بتنظيم الخصوبه الزوجيه، والثالث خاص بالتحول السكاني ، والرابع نقدم مقترحنا حول اليوجينيا السكانيه المصريه ،وسنشير لهم فيما يأتى:

١- اليوجينيا السكانيه:

بدايه اقترح أفلاطون تطبيق مبادئ التربية الانتقائيه على البشر في حدودعام٤٠٠ ق.م ، وصاغ المصطلح "فرانسيس جالتون" في عام ١٨٨٣(١١٢)، وكلاهما صاغ فلسفه هذا العلم من النقاط الاساسيه الاتيه (١١٣):

اليوجينا ببساطه هي علم الجينات البشرية التطبيقي .

ولد علم اليوجينا الحديث من حركة اليوجينا وليس العكس .

محاولات تحسين الجنس البشري محتومه ما دام البشر يعيشون مع الحيوان .

تسمح الهندسة الجينيه لعلم اليوجينا بتشجيع او عدم تشجيع تكاثر الافراد الجيدين اوغير الجيدين بأن يكون لديهم اطفالهم دون ان ينقلوا لهم جيناتهم بإشكاليات كبرى

إمكانية التداخل في النشوء البشري لتوجيهه مع امكانية البحث عن آفاق جديدة بغض النظر عن كيفية حصول التنوع الحالي .

وفق تحسين النسل لابد من إجهاض الجنين خاصه المعوقين عقلياً الذين يشكلون لآبائهم حملاً كبيراً لا يرغبون فيه.

علم الاستنساخ قد يجبي من جديد حركة تحسين النسل في المجتمعات البشرية.

وقد إعتبرها"فريدريك أوزبورن١٩٣٧" في مقال له بعنوان "تطوير فلسفة يوجينية" فلسفه اجتماعيه، ونوه

لآثارها على النظام الاجتماعى، وأشار فيها أوزبورن إلى (١١٤):

ارتفاع معدلات التكاثر الجنسي بين الأشخاص الذين يعانون من الصفات المرغوبة (تحسين النسل الإيجابي)، أو انخفاض معدلات التكاثر الجنسي وتعقيم الأشخاص ذوي السمات الأقل رغبة أو غير المرغوب فيها (تحسين النسل السلبي).

أن اختيار الجينات بدلاً من "اختيار الأشخاص" أصبح ممكنًا مؤخرًا من خلال التقدم في تحرير الجينوم ، مما أدى إلى ما يسمى أحيانًا بتحسين النسل الجديد ، والمعروف أيضًا باسم تحسين النسل ، أو تحسين النسل ، أو تحسين النسل.

أن مبادئ تحسين النسل ظهرت كحركة شعبية لتحسين النسل في المملكة المتحدة وانتشرت في العديد من البلدان بما في ذلك أمريكا وكندا ومعظم الدول الأوروبية.

تبنّت العديد من الدول سياسات تحسين النية بهدف تحسين جودة المخزون الوراثي لسكانها، وتشمل البرامج كلاً من التدابير "الإيجابية" كتشجيع الأفراد الذين يُعتبرون "لائقين" بشكل خاص على الإنجاب، والتدابير "السلبية" كحظر الزواج والتعقيم القسري للأفراد الذين يُعتبرون غير لائقين للتكاثر. أن الأشخاص الذين يُعتبرون غير لائقين للتكاثر غالبًا ما كان أشخاصًا يعانون من إعاقات عقلية أو جسدية، وأشخاصًا سجلوا درجات منخفضة من اختبارات الذكاء المختلفة ، والمجرمين والمنحرفين ، وأفراد مجموعات الأقليات المحرومة.

ويرى العلماء أن لليوجينيا شكلان أساسيان هما (١١٥):

أ- يوجينيا سلبية : تهدف إلى إنقاص تواتر وجود الجينات المرضية في جمهرة ما بطرق غايتها إنقاص نسب ولادات أفراد يحملون أمراضاً وراثية، كالصرع والزهايمر، وهذا يعني تطبيق الحَجْر، أو إصدار قانون، يمنع الأفراد حاملِي الجينات المعطوبة المسببة للأمراض من الإنجاب، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه الشائع بأن بالإمكان تحقيق ذلك بالإرشاد المناسب، وبالإجهاض الاصطناعي أو بالتعقيم إما اختيارياً وإما إجبارياً، وقد برهن علم تحسين النسل السليبي الحديث أن بعض العاهات الموروثة تنتقل من الأبوين للطفل على نحو مؤكد ومنتظم وكأنها تخضع لقواعد الرياضيات، ولذا كان من المنطقي إزالة انتشار هذه العاهات، عموماً تقع اليوجينا السلبية التي تهدف لخفض الخصوبة بين غير المحظوظين جينياً ضمن قاعدة وعادة التخطيط الأسري والإرشاد الجيني وتشمل الاجهاض والتسبب في العقم وطرق اخرى في التخطيط الأسري، لضمان هذه الخدمات في متناول الجميع دون أي تمييز يُنصح بأن يتلقى الأشخاص ذوي المداخل المنخفضة هذه الخدمات مجاناً ، وعموما الهدف من تحسين النسل السليبي هو منع

الأشخاص الذين يعتبرون "محدودين" من التكاثر، على سبيل المثال ، أولئك الذين يعانون من مشاكل عقلية وأمراض وراثية وأمراض معدية ، إلخ، أصبح مفهوم تحسين النسل السلبي حاضرًا جدًا في واقع الولايات المتحدة بحيث أصبح دستوريًا في البلاد.

ب- يوجينيا إيجابية: تشير للمناهج التي تنوي رفع الخصوبة بين المخطوبين جينياً، وتشتمل هذه المناهج على الحوافز المالية والسياسية والتحليلات السكانية ، والتخصيب في انابيب الاختبار ونقل البويضات والاستنساخ، ان الدول المؤيدة للولادات ( أي تلك التي ترغب في رفع معدلات الولادة فيها ) منخرطة فعلاً في تحديث اشكال من اليوجينا الايجابية، يعرفه البعض بأنه الإنجاب التفاضلي أو الاصطفائي لمن يطلق عليهم اسم الأفراد المتفوقين على سواهم، وذلك في سبيل تحسين الرصيد الوراثي للجنس البشري، ويعد "هيرمان. ج. مولر" من أهم المتحمسين لهذا النوع من الهندسة البشرية، وهو الذي دعا إلى تأسيس بنوك للنطاف المنوية لجمع مقدار منها من الواهبين الذين تختارهم لجنة مناسبة، وتخزين النطاف مدة حتى تتمكن لجنة الرقابة من التأكد من خصائص الواهبين، من حيث وفرة الصفات الوراثية المرغوبة. ثم يلجأ المؤلفون إثر ذلك إلى تلقيح عدد كبير من النساء الراغبات من تلك النطاف المنوية لتحملن بشراً متفوقين وراثياً، والوصول إلى عالم أفضل، ويؤكد أصحاب هذا الخط العناية بخصائص الواهب من حيث الكفاءة العقلية الرفيعة والشخصية المفضلة اجتماعياً والخلو من العيوب الجسدية ذات العلاقة بالوراثة.

وقد إستعانت عده بلدان بأفكار اليوجينيا السكانية لتحقيق أهداف ما لها، منها(١١٦):

أ- يوجينيا برازيلية : إعتقد بعض العلماء في البرازيل بأن السود مسؤولون عن سلسلة من الأوبئة، بالنسبة لمثقفين ذلك الوقت، فإن تحسين النسل هو وسيلة لأداء نوع من "النظافة الاجتماعية"، أي شخص لا يتلاءم مع مفهوم العرق المتفوق الذي تم تأسيسه يعتبر شرًا يجب محاربته، كان أحد الأهداف الرئيسية لعلم تحسين النسل البرازيلي مكافحة الهجرة من أجل تجنب خلائط الأعراق في المستقبل .

ب- يوجينيا أمريكية: مع انتشار مفهوم تحسين النسل في أمريكا أسس المواطنون والعلماء البارزون مكتب تحسين النسل الذي تتبع الاسر وخصائصها الوراثية، مدعين أن معظم الناس الذين يعتبرون غير لائقين هم من المهاجرين أو الاقليات أو الفقراء، أن السمات العائلية السلبية كانت ناجمة عن جينات سيئة، وتحت ستار حماية المجتمع من نسل الاشخاص الذين يعانون من مرض عقلي ، تم إجبار العديد من عمليات التعقيم على الاقليات، وقد إعتبر بعض العلماء الامريكان هذا العلم "علم زائف وكاذب" .

ج- يوجينيا شرق اسيا(الصين والهند): ذكر "Jeffrey Sachs في كتابه "Common Wealth" أن الزيادة السكانية قد جعلت المياه العذبة يذهب ٧٠٪ منها لري المحاصيل لغذاء الإنسان ، وقد طالب "Hugh Lafollette" في عام ١٩٨٠م بإستخراج رخصة لمن يرغب في الإنجاب مثل رخصة القيادة ومزاولة بعض المهن كالطب والحمامة، وعليه فإن عدم حمل تلك الرخصة قد يُعرض صاحبها لمخالفة القانون، وأكد أن حمل "رخصة الإنجاب" يتطلب المرور بإمتحانات للتأكد من صلاحية الشخص واستعداده للإنجاب.

د- يوجينيا المانية: في كتابه كفاحي، أعلن "هتلر" أن اليهود والغجر أقل شأنًا من الاربه ، وإعتقد أن على الالمان أن يبذلوا قصارى جهدهم بما في ذلك الابادة الجماعية ، للتأكد من أن مجموعة الجينات الخاصة تظل بهم نقية، في عام ١٩٣٣ أنشأ النازيون قانون منع ذرية المرض الوراثي الذي إلى أدى الالاف من عمليات التعقيم ، حيث تم التخلص من الالمان ذوي الاعاقات العقلية أو الجسدية بالغاز أو القسري، بحلول عام ١٩٤٠ قتل هتلر مئات الالاف من المكفوفين والصم بالحقنة القاتلة.

وبعيدا عن اليوجينيا الجينية السالفه الذكر، إتجهت بعض البلدان ليوجينيا صحيه تفيد صحة السكان والمجتمعات والافراد مثل :

أ- المعاقين: يعتقد بعض العلماء إن الطريقة الوحيدة لإيقاف تكاثر الأفراد المصابين بعاهاث هي التعقيم، وقد وضعت تشريعات بالولايات المتحدة وكندا والسويد والدنمارك وسويسرا للتعقيم في سبيل تحسين النسل، وتعريف الأفراد بالعوامل الجينية كي يبتعدوا عن الزيجات الخطرة ، مع تقديم مساعدات مادية للأسر الكبيرة العدد والسليمة كإعطائهم القروض عند زواج صحيح بغية تحسين النسل والإكتثار من الحاملين لأفضل الصفات الوراثية، نفس الامر إتخذته معظم الحكومات في أوروبا للحدّ من المعوقين عقلياً وجسدياً نتيجة الكثير من الأمراض الوراثية كمتلازمة داؤن (١١٧).

ب- تشوهات الأجنة: ساعدت دراسات هندسة الوراثة وتحسين النسل، على التخلص من كثير من الأمراض الوراثية ، فقد أمكن للتقني المخبري تشخص كثيراً من التطورات المفاجئة بالجينات داخل الرحم، أي ما يتعلق بعيوب الصبغيات ، لذلك سعى العاملين في هندسة الجينات على وضع ما يسمى بـ"خارطة الجينات" والغاية منها معرفة أي جينات تقع على كل صبغي، وتحديد الأنشطة الكيمياوية الحيوية التي تسببها في المرضى، وقد تمكنت الهندسة الوراثية من الكشف عن الجينات المعيبة والتخلص منها أحياناً،

أو تكييفها وذلك بفضل الأساليب الجديدة التي تُوصَل إليها لا في نطاق الوراثة البشرية فحسب، بل في الأوساط الحيوانية والزراعية أيضاً (١١٨).

ج- تحسين النسل: يعتقد العلماء بأن مبادئ اليوجينيا ستخلق بيئة خالية من الأمراض، سينتج عنها نسل وذرية خالية من العيوب الوراثية، والافراد الذين يتناولون طعاما صحيا، غالباً أصحاء ويتغلبون على الأمراض، فانتقاء مجموعة من الافراد الاكثر صلاحية من غيرهم، لإشتمالهم على صفات وراثية مرغوبة وتشجيعهم على الزواج من خلال إجراء لهم فحوصات جينية قبل الزواج لتفادي التشوهات والأمراض الوراثية (١١٩).

بعد تلك الاطلاعه على اليوجينيا، نتساءل نظريا: هل طرحنا لفكره الانتقاء الاجتماعى والسكانى - ما أطلقنا عليه اليوجينيا الاجتماعيه السكانيه - يتنافى مع الاسلام؟ ما علاقته هذه اليوجينيا بتنظيم الخصوبه فى مصر؟، هذا ما سنحاول توضيحه فيما يأتى:

أ- علاقته اليوجينيا بالاسلام (١٢٠):

ففي الوقت الذي انتشرت دعوات تحديد النسل في معظم البلدان الإسلامية بحجة مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وُترصد لهذه الحملة أموال طائلة كان من الممكن توظيفها في مشاريع اقتصادية واجتماعية أكثر جدوى، ورغم أن التقارير تؤكد على أن ما يصرف على إنجاح حملة تحديد النسل في عام واحد من سيارات وأطباء وممرضين وممرضات وأدوية ومهمات وعمليات جراحية ومستشفيات وغيرها يكفي لرعاية أكثر من مليون طفل في حين أن زيادة الأطفال لا تتجاوز ربع مليون طفل، سنويا بين سكان المنطقة، لم تظهر أي دعاوى لليوجينيا في المجتمعات العربية، ولم تظهر إلا بعض الدعوات النادرة للتعميم الذكوري وربما الأنثوي، ولهدفين أساسيين هما تنظيم النسل، ومنع بعض الأمراض الوراثية المؤكد حدوثها في حالات إنجابيه معينه، وتكون التأكيدات المختربيه الجينيه داعمه لذلك، وليس للأمر علاقته بفكره عرقيه أو عنصريه.

ربما الفكره الاساسيه الداعمه لعدم وجود اليوجينيا في المجتمعات الاسلاميه العربيه، هو قداسه موضوع الانجاب، وفي ذلك تقول "الزهراء محمد" من المعلوم من قديم الأزل أن الإنجاب هبة من الله. وذكر الله في كتابه أمثلة على تمني الأنبياء وسائر المؤمنين للذرية. دعا إبراهيم عليه السلام ربه قائلاً (رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ) -الصفحات-، وقال تعالى عن زكريا عليه السلام (إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا) -مريم- (وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ

أُرَاجِنَا وَدُرِّيَاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِمُنْتَقِيَنِ إِمَامًا) -الفرقان-، وأمر الله تعالى شعبياً عليه السلام أن يُذكر قومه أن يذكروا نعمة الله عليهم إذ جعلهم كثرة بعد قلة، فقال: (واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم) - الأعراف: ٨٦- ، وقد ورد هذا المعنى في عدة أحاديث منها ما رواه النسائي وأبو داود والإمام أحمد بلفظ ( تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم)، ومنها: (تكاثروا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة) رواه الشافعي عن ابن عمر، إذا الإسلام يرى في الذرية نعمة تستحق الشكر عليها، والأمم الواعية ترى في الإنجاب قوة بالنسبة لها؛ فالفرد هو القوى الكامنة لأي مجتمع، ولكن قد قرر البعض أن يحدث في تلك الفطرة -أي حُب الذرية- خللاً فظهر ما أسموه "اليوجينيا".

بعد أن نجح الغرب في جعل نمط الحياة الأمريكي والأوروبي حُلماً للشعوب العربية في أكثر من نواحي في الحياة؛ منها "قضية الحد من الإنجاب"، ظهرت بعض الكتابات القليلية الداعية لأفكار ظاهرياً بعيدة عن اليوجينيا ، لكننا في الحقيقة هي دعاوى يوجينية واضحة، كالدعاوى التي نادى بها "ويندل كليفلاند" Wendell Cleland" الأمريكي المقيم في مصر في كتابه الذي يناقش فيه المشكلة السكانية في مصر الكتاب صدر عام ١٩٣٦ بعنوان "The population problem in Egypt" ، وتناول في الكتاب طرق لتحديد النسل والتعقيم لتقليص الزيادة السكانية ومن وجهة نظر "كليفلاند" أن إنجاب الفقراء والفلاحين بلا قيود؛ فهم بحسب رأيه "أناساً نصف أحياء يفتقرون إلى الحماس"، ويعانون من سوء التغذية وأنهم كالمجهدات كالبهارسيا والانكلستوما التي "استنزفت حيوية الطبقات العاملة".

عاد الموضوع ذاته للنقاش بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فظهر ما كان يسمى "برنامج تنظيم النسل القومي" وقد ألقى "عبد الناصر" بالأزهر عام ١٩٥٤ كلمته: " لقد كانت أكبر مصائبنا في العهد الماضي أننا نعيش على موارد محدودة لا تزيد، فكنا أشبه شيء بأسرة يتزايد عدد أعضائها ويبقى دخلها ثابتاً لا ينمو، وقد أهملت حكومات العهد الماضي مشروعات الإنتاج عن جهل وعن عمد"، وفي عهد "مبارك" قامت الحكومة المصرية بحملة بعنوان "الراجل مش بس بكلمته.. الراجل برعايته لبيته وأسرته" للحث أيضاً على تحديد النسل، وقد تحدث "السيسي" عن نفس الأمر في مؤتمر الشباب عام ٢٠١٧ م ، وأكد أن "أكبر خطرين يواجهون مصر هما: الإرهاب والزيادة السكانية"، نظراً أن الزيادة السكانية تقلل من فرص مصر إلى السير للأمام، وقد دشنت الحكومة المصرية مؤخراً حملة إعلامية بعنوان "عيلين كفاية" ظهر بها

كالعادة رجل يغتني بلهجة سكان جنوب مصر يحثُ الناس بطريقة "فكاهية" على الإكتفاء بطفلين فقط.

الملفت للنظر أنه في خضم دعوات الغرب للعالم العربي إلى تحديد النسل وإستجابة الأنظمة العربية لتلك الدعوات، تتجه العديد من الحكومات الغربية إلى تشجيع شعوبها على الإنجاب، على سبيل المثال: روسيا مثلاً يبلغ عدد سكانها ١٤٧ مليون نسمة تُشجع المواطنين الروس على زيادة الإنجاب وحددت الحكومة الروسية يوم ١٢ سبتمبر من كل عام "يوماً وطنياً للأزواج" ومن يُولد بعد ذلك التاريخ يُطلق عليه "المولود الوطني" إضافة للجوائز المقدمة من الحكومة كالفوز بالمال أو بسيارة.

ألمانيا التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ٨٢ مليون نسمة تُشجع النساء على الإنجاب عن طريق الحوافز والأجازات للنساء العاملات.

اليابان التي يبلغ عدد سكانها ١٢٨ مليون نسمة، قد وضعت الحكومة خطة لزيادة السكان ودعم الشباب بما يتعلق بالتوظيف لتهيئتهم مادياً للزواج والإنجاب.

كوريا الجنوبية بدأت السياسة منذ عام ٢٠٠٥م لتحفيز المواطنين على الإنجاب بما يشمل الدعم التعليمي والأولوية لشراء شقة سكنية.

إيطاليا وشعار "الأرض مقابل الأطفال"، فقد شجعت الحكومة الإيطالية شعبها على الإنجاب بإعطائهم قطعة أرضية عند إنجاب طفل جديد.

إن فكرة اليوجينا قد بدأت من الغرب عندما قرروا أن بعض البشر لا يستحقون الحياة فقرروا إبادتهم بشتي الطرق "القتل على اساس العرق"، "التجارب على البشر"، "التعقيم الإجباري"، أو حتى "الحملات لشن قوانين تؤكد حرية المرأة للإجهاض وقتما تشاء"، أو بأساليب نفسية أخرى، ورغم أن اليوجينا منهج متطرف في أفكاره فما زال حتى الآن يُناقش بكل وضوح أو أساليب مُستترة أحياناً، بل هناك أقسام في جامعات تدرس اليوجينا! وبدلاً من اعتبار أفراد المجتمع كقوى بناءة أو تفعيل مبدأ العدالة الإجتماعية انقلبت الآية وظهر الفساد .

مع صعود الحركات القومية المتطرفة في أوروبا، والتطور غير المسبوق في الهندسة الوراثية مؤخراً، وأبحاث "الجينوم" البشري، عاد علم "اليوجينا" العنصري القديم ليطل بوجهه القبيح على العالم مرة أخرى، فبعد قرون طويلة من اختفائها عادت "اليوجينا" لتصمم علم الوراثة البشرية بوصمة عار جديدة، فظهرت في فرنسا وبريطانيا وألمانيا جماعات كانت تعيش في الظلام، تدعو لاستخدام "اليوجينا" لفرز البشر ودعم



تفوق الجنس الأبيض وحمائته من الأزمة الاقتصادية العالمية، و"التحكم في السلالة البشرية" ب"ضبط معدلات الولادة" و"تحسين صفات البشر" عن طريق ولادة الصالحين بيولوجيا فقط، بتشجيع الزواج المبكر لما يسمى "الأعراق الممتازة" فحسب، وحرمان غير الصالحين من الخروج للحياة، وهو بذلك علم عنصري، وهذا ما يؤكد "فرانسيس جالتون" عندما قال إن "كلاب أفريقيا تكف عن النباح إذا ما تنفست هواءنا".

البعض من العلماء المسلمين إهتموا ب"اليوجينيا" في جانبها الإيجابية، والتي تدرس العوامل الخاضعة للتحكم الاجتماعي بهدف تحسين الخصائص الطبيعية الموروثة للأجيال في المستقبل جسديا وذهنيا، وذلك على عكس "اليوجينيا" السلبية وهي الحد من تناسل من لا يستحقون الحياة، حسب رؤية عنصري لا إنسانية ساخرة، ويدخل في عداد هؤلاء المتخلفين ذهنيا أو أصحاب الأمراض الخطيرة وسواهم، ونعتقد أن "اليوجينيا" حسب النظرة الإنسانية كلها شر، فمن الذي يعطي لهذا العالم أو ذاك حق "تقويم" البشر، وإعطاء تصريح بالحياة لمن يرى أنه الأفضل عرقا أو عقلا، وحرمان آخرين من فرصة الحياة لمجرد أنهم ولدوا ببشرة سمراء أو أقل صحة وذكاء من غيرهم؟، وهذا ما أكدته "مجدي زعبل" بقوله إن "اليوجينيا" تعتمد على استبدال الانتخاب الطبيعي من الكائنات الحية عامة والبشر خاصة، بانتخاب صناعي موجه لخدمة أهداف اجتماعية أو سياسية معينة، وهي بذلك تصطدم اصطداما مروعا بالمبادئ الأخلاقية والاعتبارات الإنسانية، وهو السبب الأساسي لاختفائها من خارطة العلوم البشرية وظهورها بقوة أو على استحياء بين آن وآخر، على يدي المتطرفين القوميين في الغرب.

ب- علاقة اليوجينيا بالخصوبة (١٢١) :

كيف يمكننا ان نحمي مصالح الاجيال التي لم تولد بعد ؟ ان هذا صعب جداً في عالم ينظر فيه للاطفال كسلعة عادية، مثلاً يدرس الاقتصاديون والمخططون الديمغرافيون ما يُسمى بـ " الانتقال الديمغرافي " الذي يختار فيه الناس في المجتمعات المتقدمة ان يكون لهم اطفال اقل ويحددون كلفة الطفل الواحد بأنها تساوي عدد x من السيارات أو أجهزة التلفزيون أو أشياء أخرى لدى المستهلك ، وما هي التأثيرات على جهد الجينات في الحالات التي تختار فيها نساء شابات قادرات على الولادة الحصول على التعليم والمهن بدل الحمل فيقللن خصوبتهن ( في ٢٠٪ عند المتزوجين الامريكان يتحول تأخير الخصوبة الى إلغاء كامل لها) بينما في نفس الوقت تُكافئ النساء الشابات ذوات القابلية الاقل كلما زاد عدد الاطفال الذين يحملهم ويؤمنن حتى من الاجهاض المسموح به عندهم ؟ بينما تتهرب الفتيات في البلدان ذات

برامج الرفاه المتطورة من الدراسة باللجوء للحمل عندما يجدرّ انفسهّن غير قادرات على الاستمرار في برنامج دراسي ما ، فإنّ دراسة في بداية ٢٠٠١ أظهرت بأن ثلث النساء الأمريكيات من اللواتي يكسبن أكثر من \$ ٥٥,٠٠٠ في السنة هنّ بدون اطفال في عمر ٤٠ ومن المحتمل ان يعشن حياتهن بدون ان يلدن أبداً .

تمثل " معدلات الخصوبة الاجمالية TFR " (عدد اطفال المرأة أثناء حياتها) إجراءً مهماً لقياس انماط الخصوبة وتلعب دوراً أيضاً في زيادة الطول الجيلي للسكان ، فمن الواضح انه كلما بكرت المرأة في انجاب الاطفال ، كلما زاد عدد المواليد الذين يمكن ان تنجبهم ، فإذا تحيلينا مجموعتين في احدهما يكون معدل عمر النساء عند انجاب الاطفال ٢٠ سنة والمعدل في الاخرى يكون ٣٠ ، سيكون للمجموعة الاولى ٥٠٪ اطفال أكثر من الثانية حتى لو كان TFR متطابقاً ومتماثلاً، مثلاً في دراسة للشباب في نيويورك ، جاء الطفل الاول للنساء اللواتي في اسفل مستوى ٥٪ من الذكاء بمقدار سبع سنوات أبكر من النساء اللواتي في اعلى مستوى ٥٪ من الذكاء ، ان الاجهاض مهم في النقاش حول تحسين النسل الى درجة أنه يؤثر على الاختبار وخاصة عندما تكون هذه الخدمة موجودة أصلاً لمجموعات IQ العليا التي يمكنها ان تدفع لإجرائها ولكنها غير ممكنة لمجموعات IQ الدنيا التي تعتمد لتلقي الخدمة على الإعانات أو مجاناً .

فيما يتعلق بالخصوبة والإنجاب يرى البيوجينيون أنه (١٢٢):

رغم أن من أهم أعراض البيوجينيا الحديثه ، الحفاظ على نقاء الخصوبة البشرية من الأمراض الوراثية المحتملة لها، يواجه التداخل الجيني (الوراثي) للجراثيم مقاومة من الناس الذين يشعر البعض منهم ومن منطلقات دينية بأن مثل هذا العلاج " غير طبيعي " وبأنه ليس لدينا حق في ان "نلعب دور الله " ، حتى مسألة العناية التقليدية الاعتيادية مرفوضة مثلاً من مجموعات دينية مُعينة كما أننا من وقت لآخر نُطالع في الصحف مقالات عن عوائل مات اطفالها بسبب نقص المعالجة الطبية ، كما ستكون هناك إعتراضات غير دينية من أناس يجذرون من القيام بأخطاء، بالفعل، الخطأ احتمالية واردة، على أيّة حال ، عندما نكون قد حققنا تفهماً أكثر لعلم الجينات البشرية فإن المعارضين من غير الدينيين سيكون تأثيرهم أقل .

يرفض البيوجينيون بعض أفكار "حركة الأشخاص المعوّقين" عن الخصوبة البشرية، والتي يرونها مناهضة لأفكار علم تحسين النسل، والتي تعتقد أن "كل الامراض هي جزء من التنوع في الجنس البشري"، ومعارضتهم الأخلاقية والانسانية لفحص الابوين قبل الولادة والاجهاض الاختياري والتي تنبع من

الاقتناع بأن الحياة مع وجود العوق تستحقّ ومن الاعتقاد بأن المجتمع العادل يجب ان يُقدّر ويحمي حياة الناس مهما كانت نوعية حظوظهم أثناء الولادة، ويتسألون: كيف أن شخص ما (علم تحسين النسل الشخصي) أو مجتمع ما (علم تحسين النسل الاجتماعي) يُقرر أي الخصائص مسموح في ان تكون في المواليد او لا تكون، هل يمكن يؤثر المجتمع أو يُعدّل في قرارات علم تحسين النسل الشخصي/الاجتماعي؟ هل هناك طريقة معقولة للتمييز بين فقر الدم المنجلي والزهايمر وتحديد الجنس، والشلل الميخي الولادي والامراض العقلية وإنشقاق العمود الفقري والقزمية والنزف الوراثي وأمراض القلب الشريانية وأمراض العظام والبدانة ؟ .

التأكيد على ان حقيقه اليوجينيا "مع تحسين الخصوبه البشريه ، وليست مع تشويه هذه الخصوبه"، أيضا "ضد المرض وليس ضد المصابين به"، فلعلم تحسين النسل صلة بتحسين الخصوبه وتنقيتها، وتقليل عدد الجينات المُنتجة للأمراض ولا صلة له بالتخلّص من الناس المرضى ، ولماذا يجب ان يوافق منع المرض والعوق التقليل من قيمة المرضى والمعوقين ؟ هل التطعيم من شلل الأطفال مثلاً أمرٌ سيء لأنه يفترض أننا نُقلل من شأن المشلول ؟ ، ويرى هؤلاء أن السبب الوحيد لإمكانية قبول هذا العمل عند البعض هو ان الطفل لا حوّل له ولا قوة لمقاومة آلياتنا وغير قادر على طلب التعويض قانونياً .

يجب عدم القلق من مشاكل الخصوبه السكانية التي قد تعمُ الكوكب لفترة قصيرة نسبياً ، في المجتمعات التقليدية القديمة، يمثل الأطفال - لأهم عنصر الأمان الوحيد لأبويهم - سلعة اقتصادية وكلما زاد الأطفال كلّما كان أفضل، في المجتمعات المتطورة اقتصادياً ، الأطفال بالكاد يُعتبرون ملكية قانونية اقتصادية وان الطريقة الأكيدة أكثر لزيادة الاستهلاك هي بالحدّ الأدنى تقليل عدد هؤلاء الأطفال، في ٢٠٠٣ كان معدّل الخصوبه الإجمالي TFR في شرق آسيا أدنى من الإبدال بمعدل ١,٧ وانخفض TFR القومي الى ١,٣ في اليابان وتايوان ، هبط TFR في أوروبا إلى ١,٤ وكان في كندا والولايات المتّحدة ١,٥ و ٢,١ على التوالي ، بتناقض حاد ، كان TFR بامريكا اللاتينية ٢,٧ وبأفريقيا ٥,٢، ان TFR في العالم كله هو ٢,٨ وتضخّم سكان الكوكب بقدر ستة أضعاف في السنوات ال ٢٥٠ الأخيرة وهم يتزايدون بقفزات رغم ان ذلك أبطأ من السابق .

بدون يوجينيا هناك أمل بأن العالم بكامله سيمرّ أخيراً بالانتقال الديموغرافي ، وستتغير معدلات الخصوبه، وستكون أكبر زيادة للسكان في أفقر البلدان، مثلاً يعيش سكان بنغلاديش ال ١٣٤ مليون على ارض بقدر حجم ولاية وسكونسن الأمريكية ، ويتوقع ان يرتفع عدد نفوس بنغلاديش الى ٢٥٥ مليون

سنة ٢٠٥٠، وهناك احتمال زياده عدد الفلسطينيين اثناء نفس الفترة بقدر ٣,٣ أضعاف نفوسهم الحالية وهذا يحصل على ارضهم التي ينقصها الماء بصورة حرجة ، يتوقع ان تضيف الهند نفوساً يساوون عدة مرات أوروبا بكاملها ، هذه التنبؤات الديموغرافية ليست دقيقة بالكامل ، فهناك منحنيات واطئة ومتوسطة وعليا ، وهناك اسئلة لا يملك احد اجابة لها ، كم روح ستزهق بالظواهر التي تُقلل النفوس ، ليس بتناقض الخصوبة وانما بزيادة عدد الاموات ؟ تقريباً ، هناك تقديرات بفقدان ٥٠ مليون بسبب الايدز .

النزاعات المسلحة قد تقود الى موت بلايين الناس ، وبالتالي إنخفاض الخصوبة البشرية في العالم بأكمله خاصة في الشعوب المتصارعه ، وربما تغيرها بدون تحل لتطبيقات اليوجينيا، لذلك يعتقد علماء اليوجينيا بأن يخلق السكان القليلون القادرون على البقاء باستخدام الموارد المتجددة الموجودة في حينها ضغطاً اقلّ ويجعلون الانتقال الى اقتصاد جديد يمكن السيطرة عليه بصورة أكبر أمراً وارداً .

في فترات الكساد الاقتصادي، أو عندما تطول فترة البطالة ، يعيش الكثيرون على رواتب وإعانات شهريه إجتماعيه، يرى اليوجينيون أن صرف هذه الإعانات يجب ان يكون مشروطا بعدم انجاب المزيد من الأطفال.

تواجه فكرة الربط بين الاقتصاد والخصوبة (عدد المواليد) معارضات لم يتم إثباتها بعد ، وقد بينَ " دانيال فيتسغ" أنّ رواتب الرعاية في الولايات الجنوبية لم تؤدي الى تقليل واضح في نسبة الخصوبة ، ويتسأل هل نحرّم النساء البائسات وأطفالهنّ من المعونة المالية ؟ هل نرفع أيدينا ونسمح للمجتمع أن ينقلب جينياً ؟ على الاقلّ ينبغي علينا أن نزيد من خدمات التخطيط العائلي للفقراء .

نستطيع الآن الفصل بين الجنس والإنجاب وربما يحدث واحد منهما بدون الآخر ، وقد أصبح من الممكن الآن للنساء أن يتجنّبن ولوج السائل المنوي الذكري ، وتترك حقّ التمتع الجنسي للشخص نفسه ، وتترك حقوق الإنجاب — بقدر تحديدها لطبيعة الناس مستقبلاً— كقرار للشخص نفسه .

بما إن العديد من الأمم قد اجتازت فترة الانتقال الديموغرافي، أشارت معظم التكهّنات الديموغرافية إلى انخفاض معتدل في نمو السكان عالمياً ولكن يفترض المalthوسيون إن عدد السكان هو بالأصل كبير جدّاً بحيث أنهم لا يستطيعون إعالة أنفسهم وأن هذا النمو السكاني السريع قرع أجراس الخطر في أجزاء عديدة من كوكبنا ، وتؤكد هذه المجموعه بأن الرأسمال البشري هو المصدر الأكبر وأن هناك مغالاة في الخوف من أن يجتاز عدد السكان الطاقة الاستيعابية لكوكبنا، ونظرياً هذه المخاوف خاطئه.

٢- تنظيم الخصوبة الزواجية:

أشرنا فيما سبق إلى الخصوبة الزوجية المخططة أو ما تسميه الباحثه بتنظيم إنجاب المتزوجات في المجتمع ، وتؤكد على أن تنظيم هذه الخصوبة الزوجية يأتي عبر ممارسة استعمال وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية ، وتعد وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية من أهم محددات الخصوبة المباشرة؛ لكونها أولى المتغيرات المسؤولة عن التباين الكبير في مستويات الخصوبة الزوجية ، وتعرف بأنها (١٢٣) :

إلتقاء الزوجين عن تراض فيما بينهما إلى استعمال وسيلة مشروعة وقانونية من تنشئة الاطفال كمواطنين صالحين ومنتجين.

يشمل المباحة بين حمل وآخر لضمان إتمام الام الرضاعة الطبيعية، وإعطائها فرصة كاملة لحماية صحتها واستعادة نشاطها، والحفاظ على صحة أوالدها .

يوفر للزوجين الخيار للتحكم بموعد البدء بإنجاب الأطفال، وعددهم، والفترة الفاصلة بين الواحد والآخر، ومتى يجب التوقف عن الإنجاب، كل حسب ظروفه ومقدرته وبموافقة الزوجين معاً وضمن الإطار الصحي الذي يركز على صحة الأم والطفل معاً.

وقد اختلفت المجتمعات في تناولها لإشكاليه لتنظيم الخصوبة الزوجية، كما يأتي (١٢٤):

في حقبة الستينيات ، أقدم عدد كبير من البلدان النامية بوضع برامج قومية لتنظيم الخصوبة الزوجية، هادفة تحديد النسل من خلال ترويج واستعمال حبوب منع الحمل

شهدت فترة الستينيات والتسعينيات من القرن الماضي زيادة واسعة في وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية بين النساء المتزوجات، فقد ارتفع المعدل الوسيط الانتشار وسائل منع الحمل من ٢٧٪ إلى ٤٠٪، كما ساهم التقدم الملحوظ في انتشار برامج تنظيم الخصوبة الزوجية في المنطقة العربية عموماً، في توفير وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية، وتقبل فكرة ممارسة التنظيم، مما أدى إلى تخفيض الخصوبة بتلك الدول .

اتسع نطاق تنظيم الخصوبة الزوجية ضمن الاهتمام المتزايد بالنمو السكاني السريع في الدول النامية؛ باعتباره عائقاً حقيقياً يُلتهِم الجهود الوطنية المبذولة في التنمية، ويوجب على الحكومات مزيداً من الانفاق على توفير الحد الأدنى من الخدمات المطلوبة بفعل الزيادة في عدد الأطفال.

ناقش مؤتمر السكان والتنمية المنعقد بالقاهرة عام ١٩٩٤ موضوع الصحة الانجابية ومدى أهميته في تحقيق التنمية، وخرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: الحاجة الماسة إلى انتشار وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية وحث الحكومات على كفالة جميع مرافق راعية الصحة وتنظيم الخصوبة الزوجية.

وينظر خبراء التنمية بصورة متزايدة إلى تنظيم الخصوبة الزوجية باعتبارها (١٢٥):

أمورا حيوية تسعى لتحسن رفاهية الانسان، وتحقيق الاهداف الاجتماعية والانمائية التي تتباين في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا .

أن الفائدة والفعالية تكمن في استعمال وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية فقط عندما تحد من زيادة الانجاب حينما يزيد عدد الواليدات المرغوب فيها على غير المرغوبه.

إذا كان الناتج الممكن من الاطفال أقل من الطلب عليهم عندئذ تنتفي الرغبة في الاستعمال، وفي هذه الحالة تنشأ ظاهرة "الطلب المفرط" التي تدفع الوالدين للبحث عن طرق لزيادة الخصوبة وتبني الأطفال.

أنه في حالة "العرض المفرط" التي يتفوق فيها إنتاج الاطفال على الطلب عليهم، فإن الوالدين حينها يواجهان زيادة في عدد الاطفال غير مرغوب فيهم مما يدفعهما إلى استعمال وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية، فيزداد الطلب على تلك الوسائل.

يفرض قرار استعمال تنظيم الخصوبة الزوجية على الاسرة نوعين من التكاليف هما: التكاليف النفسية وتكاليف السوق، وفي حالة انعدامهما، تكون الظروف أقرب إلى ظروف المجتمع الامثل في استعمال وسائل التنظيم، ويزداد اعتماد ضبط الخصوبة ويقترّب عدد الاطفال لدى الوالدين من العدد الذي يرغبان فيه.

كلما انخفض الضبط المتعمد للخصوبة، يزداد عدد الاطفال غير المرغوب فيهم، فالخصوبة المتدنية قد تدوم زمنا أطول إذا تحققت بصورة مقصودة، ألن هناك قيمة إيجابية للفرد الذي يمارس تنظيم الخصوبة الزوجية طوال حياته الانجابية .

والآن نتقل لإشكاليه تنظيم الخصوبة الزوجية في مصر، وهى محور موضوعنا البحثي، وستحدث فيها عن إمكانيات قطاع تنظيم الخصوبة الزوجية، ودور المجلس القومي لحقوق الإنسان في ذلك، كما يأتي :

أ - إمكانيات قطاع تنظيم الخصوبة الزوجية (١٢٦):

عدد وحدات تنظيم الخصوبة الزوجية وصل لـ ٦٥٢٢٢ وحدة على مستوى المجتمع بنهاية عام ٢٠١٤، منها ٥٠٠ وحدة متنقلة، وتتنوع الوحدات بنسبة ٣٧,٥٪ في الحضر، و٦٢,٥٪ في الريف، وتتبع حوالى ٩,٢٪ من الوحدات وزارة الصحة بما فيها وحدات التأمين الصحي والمؤسسة العلاجية، و٣,٥٪ لوحدات الجمعية المصرية، و٤,٥٪ لباقي الجمعيات.

الخطة السنوية للقطاع إتاحت خدمات تنظيم الخصوبة الزوجية والصحة الإنجابية، وتأمين وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية في جميع العيادات على مستوى الجمهورية، بالإضافة للتحسين المستمر لجودة خدمات

تنظيم الخصوبة الزوجية المقدمة بالقطاع الحكومي والأهلي والخاص، وأيضا دعم الشراكة مع الجهات التي تعمل في مجال تقديم خدمات تنظيم الخصوبة الزوجية.

عدد الرائدات الريفيات التي تقوم بالتوعية بين الأسر ١٤ ألفا و ٢٨٠ رائدة، ولكن القطاع بحاجة لحوالي ١٠ آلاف رائدة ريفية، ولكن لغياب التعيين نجد الرائدة تتولى الإشراف على ٥٠٠ أسرة بدلا من ٢٠٠ أسرة.

يرفض الأطباء بالبرنامج العمل بالمناطق الريفية، لذلك يعاني من عجز دائم، ويعتمد على الممرضات لأنهن أكثر استقرارا وقربا للسيدات بالريف، ولا حوافز للأطباء.

تستخرج الوزارة أذون توريدات بـ ١٠٠ مليون جنيه لشراء وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية سنويًا، وتستهلك مليون لولب وتحتاج للتوسع في استخدام الأقراص داخل الجلد، وتحتاج لقرابة مليون قرص، حيث نستهلك حوالي ٨ ملايين شريط (برشام).

تلي حوالي ٨٥٪ من الخدمة، بينما القطاع الخاص والصيدليات يلي ١٥٪.

هناك تراجع بالعيادات التابعة للجمعيات الأهلية لتوقف تمويل الجمعية المصرية لتنظيم الخصوبة الزوجية وتقلصها بعد انتهاء المعونة الأمريكية.

وجود عجز في الرائدات الريفيات، حوالي ١٠ آلاف رائدة ريفية لتغطية القرى والنجوع لأن دورها في تلك المناطق أهم، وبالأخص في سوهاج، حيث تنخفض نسبة استخدام وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية ولا تتعدى ٣٠٪ وفي أسيوط ٤٠٪.

القطاع في حاجة لتكثيف الحملات الإعلامية والدعائية والتثقيفية بعد أن اختفت في الفترة الأخيرة، خاصة منذ فترة حكم الإخوان التي توقف فيها المشروع وتراجع للخلف، وتوافر دعم سياسي ليصبح مشروعا قوميا ، وتوفر الدعم المالي بإستمرار لاستيراد أنواع جديدة من وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية تلي احتياجات الأسرة.

وفي نهايه حديثنا عن تنظيم الخصوبة الزوجية، نشير لكثير من الدعاوى المناهضة لهذه الفكرة في مصر، والغريب انها بعيدة عن المؤسسات الدينية التي وافقت عليها بتحفظات ، لكن الاشكاليه فيما طرحه "المجلس القومي لحقوق الإنسان" حيث اشار الى (١٢٧):

إن القانون الذي تتم مناقشته في مجلس النواب والخاص بتنظيم الخصوبة الزوجية مخالف للدستور، ولحقوق الإنسان الأساسية في العالم كله، وعلى رأسها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لأن حق

حرية الزواج والإنجاب من حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن تنظيم الخصوبة الزوجية قضية وعي وليس قضية تطبيق قانون، من خلال رفع وعي الناس بأهمية تنظيم الخصوبة الزوجية.

أن الدولة والحكومات المتعاقبة لم تفشل في هذا الموضوع، ولكنها نجحت وفشلت بدرجات متفاوتة، ففي فترات كثيرة كانت الدولة تقدم وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية والصحة الإنجابية مجاناً، لذلك حققت مصر في بعض الفترات تقدماً في هذا الموضوع، ووصل معدل الإنجاب ١,٨ في ثمانينيات القرن الماضي، وهذا كان إنجازاً كبيراً، وبعد أن تراجعت الدولة عن تقديم هذه الخدمات أصبحت تمثل عبئاً كبيراً جداً على الأسرة المصرية، وبالتالي الكثير من الأسر عجزت عن شراء وسائل منع الحمل أو تحمل تكاليف العلاج، مما أدى إلى زيادة معدلات الإنجاب.

الأمر يحتاج إلى أن تقوم الدولة مرة أخرى بتمويل هذا الموضوع، وترصد له إمكانيات مالية مطلقة، والاهتمام بالمناطق الريفية التي ترتفع فيها معدلات الإنجاب، وتقديم الخدمات الصحية لها مجاناً، وكذلك وجود حملات توعية ضخمة، مشدداً على أهمية دور الأزهر والكنيسة والمؤسسات الدينية في هذا الموضوع.

أن الأزهر مطلوب منه الرد على الكثير من التساؤلات مثل حديث "تكاثروا تناسلوا فإني مبهٍ بكم الأمم يوم القيامة"، ومطلوب وضع مثل هذه الأحاديث في سياقها، وفي إطار الإمكانيات المتاحة للدولة والأسرة، وبالتالي دور الأزهر مهم جداً لمواجهة الآراء المتشددة التي تصدر من الجماعات المتطرفة، مشدداً على أن التوعية والتثقيف والإنفاق على الرعاية الصحية للمرأة أثناء تنظيم الخصوبة الزوجية.

٣- التحول السكاني :

أ- التعريف والآليات : "التحول السكاني" هو تغير في انماط النمو السكاني من ارتفاع معدلات الخصوبة والوفيات إلى انخفاضها، وهذا يعني أن السكان يتحركون من معدل خصوبة ووفاه عالي إلى معدل وفاه وخصوبة منخفض، وقد أشار غالبيه العلماء أن هذا التحول السكاني يمر بعده مراحل هي (١٢٨):

المرحلة الأولى : هي ارتفاع معدلات الخصوبة والمواليد والوفيات، ويرجع السبب الأساسي لارتفاع معدلات الخصوبة تدنى الوضع الاجتماعي للمرأة وارتفاع معدل وفيات الأطفال، فكانت ترتفع أعداد المواليد لاحتتمالية عدم بقائهم على قيد الحياة، أما ارتفاع معدلات الوفاة فكان نتيجة الجهل والفقر وقلة الرعاية الصحية وانتشار الأمراض التي كانت تأتي على شكل أوبئة ومما يقلل من عدد السكان



المرحلة الثانية: تنخفض معدلات الوفيات بشكل كبير خاصة وفيات الأطفال والرضع نتيجة تحسن الرعاية الصحية والتغذية والتطعيمات الصحية، مع استمرار معدل المواليد مرتفعاً ويصل إلى أقصى قيمة له نتيجة تدني وضع المرأة والحاجة إلى الأطفال لدعم العائلة، ويحدث خلال هذه المرحلة ما يسمى بالانفجار السكاني، وقد شهدت هذه المرحلة ارتفاعاً كبيراً ومتزايداً في معدل النمو السكاني الطبيعي نتيجة لزيادة أعداد المواليد عن أعداد الوفيات في العالم، وقفز عدد سكان العالم من مليار واحد عام ١٨٠٠م لمليارين عام ١٩٣٠م أي أنه قد تضاعف خلال ١٣٠ سنة .

المرحلة الثالثة: يستمر الانخفاض في معدلات الوفيات نتيجة ارتفاع مستويات المعيشة و تقل الفجوة بين معدلات المواليد والوفيات حيث تنخفض معدلات المواليد و معدلات الخصوبة نتيجة عدة عوامل منها تحسن وضع المرأة الاجتماعي وخروجها للعمل وزيادة نسبة الفتيات المتعلمات وارتفاع مستوى الرعاية الصحية للأم و الطفل وتكون النتيجة انخفاض معدل النمو السكاني الطبيعي، وتعد هذه المرحلة من أهم مراحل التحول السكاني وتسمى النافذة أو الهبة السكانية وطبقاً لتعريف الأمم المتحدة فإنه يشترط لبدية ظاهره الهبة الديموغرافية أن تقل نسبة السكان دون سن ١٥ سنة عن ٣٠% من إجمالي عدد السكان وأن لا تزيد نسبة كبار السن ٦٥ سنة فأكثر عن ١٥% من إجمالي عدد السكان، أي تكون معظم زيادة السكان في سن العمل (١٥ عاماً حتى ٦٥ عاماً)، وفي المرحلة الثانية والثالثة يكون معدل الوفيات أقل من معدل المواليد مما يزيد حجم السكان بصورة سريعة و كبيرة، كما أن التغير في معدلات المواليد والوفيات يؤدي لتغير بالهيكل العمري للسكان حيث أن انخفاض وفيات الأطفال يوجد حجم كبير من الشباب يزيد من قوه العمل .

المرحلة الرابعة: وفيها ينخفض معدل المواليد، وكذلك تنخفض معدلات الخصوبة لتشابه معدلات الوفيات، عندئذ يصبح معدل النمو الطبيعي صفراً، وقد تقل معدلات الخصوبة عن معدلات الوفاة ويصبح معدل النمو الطبيعي سالباً، وتعتبر هذه المرحلة مرحلة شيخوخة السكان حيث يميل حجم الأسرة إلى الصغر ويزيد عدد السكان في السن (٦٥ عاماً فأكثر) بمعدل أكبر من عدد السكان في سن العمل، فالدول الصناعية المتقدمة تعيش الآن المرحلة الرابعة، أما الدول النامية فما زالت معظمها تعيش المرحلة الثانية حيث الخصوبة مرتفعة مع انخفاض معدلات الوفاة وارتفاع معدل النمو الطبيعي، مع تجاوز القليل منها هذه المرحلة، ومثال على ذلك كوريا حيث تحولت من دوله بها العدد الأكبر من

السكان في سن العمل في فترة الخمسينات من القرن الماضي إلى دوله بما شيخوخة سكان في القرن ال ٢١ حيث انخفضت معدلات المواليد والوفيات لديها.

وتتضافر ثلاث آليات رئيسية لدعم تحقيق العائد السكاني، هي الإمداد باليد العاملة، والادخار، ورأس المال البشري، وبما أن السكان في سن العمل يشكلون النسبة الأكبر من مجموع السكان خلال مرحلة التحول السكاني المتوسطة، فإن المعروض من اليد العاملة وفير، ولا سيما مع زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، بسبب انخفاض معدلات الخصوبة وتقلص حجم الأسرة، ويؤدي انخفاض معدلات الخصوبة في نهاية المطاف إلى تراجع معدل نمو القوى العاملة، إلا في حال انضمام أعداد كبيرة من المهاجرين إليها، ويمكن أن يدوم العائد السكاني خمسة عقود أو أكثر، لكن جني فوائده ليس تلقائياً، بل يعتمد على عوامل شتى، بما في ذلك سرعة انخفاض الخصوبة ومستوى العمالة ومستوى الإنتاجية، إضافة لعوامل أخرى منها (١٢٩):

صغر حجم الأسرة: ويؤثر على مستوى مدخراتها، التي تزداد نتيجة لزيادة توفر الموارد فيها. ويزداد الادخار أيضاً عندما تكون النسبة الأكبر من السكان في سن العمل، أي السن الرئيسية للادخار، وزيادة المدخرات تحفز الاستثمار.

رأس المال البشري: فالالتجاه هو في زيادة استثمار الآباء والأمهات في صحة أطفالهم وتعليمهم، بسبب انخفاض عددهم وارتفاع متوسط العمر المتوقع. أما الإنتاجية فترتفع عندما ترتفع مستويات التعليم والصحة بين القوى العاملة، ويزداد الدخل أيضاً، بسبب العلاقة الإيجابية بين التعليم والأجور صانعي السياسات: حيث يقومون بتوفير البيئة الصحية في مجالات عدة، منها الحوكمة والبنى التحتية والسياسات حول العمل والتجارة حتى تستفيد البلدان من فرصة النافذة السكانية التي نتجت عن التغيير في الهيكل العمري للسكان.

فئة السكان المسنين: ويزداد نموها نتيجةً للانخفاض في معدلات وفيات المسنين وتقدم عمر السكان الذين ولدوا خلال الطفرة الإنجابية الكبيرة السابقة، ما يؤدي إلى نمو نصيب الفرد من الدخل بشكل أبطأ وإلى إغلاق فرصة النافذة السكانية.

ب- عائد التحول السكاني:

تُعرف "هاله يوسف" العائد السكاني بأنه هو النمو الاقتصادي السريع الذي يمكن أن يحدث عند انخفاض معدلات الانجاب ببلد ما، ومن ثم تتحول تركيبته العمرية ليزيد عدد الافراد الذين في سن العمل

(١٥ إلى ٦٤ سنة) مقارنة بالاطفال وكبار السن، وترى أن البلدان التي تمر بمرحلة متأخرة من التحول السكاني وتتسم بتقدم السكان في السن، لديها فرصة الاستفادة من عائد سكاني ثان، فارتفاع توقعات طول العمر يحفز المسنين على مراكمة الأصول وزيادة الاستثمارات، ما يؤدي إلى نمو أسرع في نصيب الفرد من الدخل، كذلك يمكن أن تساهم فترة النمو الاقتصادي القوي الذي يلي العائد الأول في تحسين مستويات الادخار والمعيشة، لكن تحقيق العائد الثاني يرتبط أيضاً بمدى التخطيط المسبق، ومستوى الدعم الذي تقدمه لسكانها المسنين، فكبار السن بالبلدان النامية يعتمدون بشكل أساسي على دعم الأسر والحكومات، وعلى ما جمعوا من أصول طيلة فترة عملهم، ومع تقدم عملية الشيخوخة وازدياد الحاجة إلى الموارد، يصبح تقديم الدعم من جانب الأسر أو الحكومات من خلال نُظم المعاشات التقاعدية أمراً صعباً (١٣٠).

وللتصدي لهذا التحدي والاستفادة من العائد الثاني، لا بد من التخطيط المسبق حيث يمكن أن يتم في وقت مبكر خلال المرحلة المتوسطة من مرحلة التحول السكاني، وينبغي وضع سياسات لتشجيع الموظفين على مراكمة رؤوس المال والادخار للتقاعد، لئلا يُتركوا في حالة من عدم كفاية الدعم الاقتصادي ومن الاعتماد على التحويلات الحكومية والأسرية، وينبغي إنشاء نُظم مالية قوية وموثوقة ومتاحة للجميع لتشجيع مراكمة العاملين للأصول، ليصبحوا مستقلين مالياً مع تقدمهم في العمر، وستساعد هذه النُظم على زيادة توفر رأس المال والإنتاجية وارتفاع نصيب الفرد من الدخل، ويمكن أن يكون العائد الثاني أكبر حجماً وأطول مدة من العائد الأول الذي يقل عندما يصبح الهيكل العمري غير مؤات.

وتؤكد "هاله يوسف" أن الدول المتقدمة لديها الآن ما يسمى التحول الثاني للخصوبة Second transition fertility حيث ينخفض معدل الخصوبة لأقل من معدل الإحلال (معدل الإحلال الذي يحافظ على حجم السكان هو طفلين وأقل من ذلك ينخفض حجم السكان) حيث أن معدلات المواليد منخفضة ومتوسط العمر المتوقع مرتفع وبالتالي فهي تمر بمرحلة شيخوخة السكان ووصلت إلى معدل عالي من نسبة أعاله السكان فوق ٦٥ سنة ٢٥% أما في الدول النامية ومنها مصر فإن هناك ارتفاع في معدل الخصوبة ومعدل المواليد ما يؤهلها للدخول في مرحلة النافذة السكانية ويتيح ذلك أمامها فرصة الاستفادة من تلك الظاهرة واستغلالها لأحداث أثر إيجابي على

الاقتصاد القومي. وقد قامت دول جنوب شرق آسيا باستغلال هذه الظاهرة وتحقيق تقدم اقتصادي (١٣١).

وترى "هاله يوسف" أن تحقيق هذا العائد بعيد المنال ، وتستدل على ذلك ب(١٣٢):  
تراجع عدد المواليد كل عام، يقلص حجم السكان من صغار السن المعالين بالمقارنة بحجم السكان الذين في سن العمل، ما يساعد الحكومة في توفير الاموال والموارد التي كان سيتم إنفاقها على اخدمات الاساسية مثل الصحة والتعليم لو كان هناك عدد أكبر من الاطفال.  
عند وجود عدد أقل من الاشخاص المعالين، يكون لأي بلد فرصة للنمو الاقتصادي السريع حين توضع سياسات اجتماعية واقتصادية صحيحة لتمكين المجموعه السكانية الشابة المتعلمة من دخول القوى العاملة والمساهمة في زيادة إنتاجية النمو الاقتصادي،ومن شأن عوامل الالتزام بالاستقرار السياسي والاستثمار في الصحة والموارد البشرية والسياسات الاقتصادية السليمة أن تساعد مصر في التحرك في ذلك الاتجاه .

تزداد معدلات التسجيل بالمدارس ، ولاسيما للفتيات، فالتسجيل بالمدارس الابتدائية أصبح عاماً تقريباً، مع الاقتراب من القضاء على أمية الصغار، وهناك نسبة مئوية متزايدة من الفتيات الالتي يكملن المدارس الثانوية ويذهبن إلى الجامعة، لكن ثمة حاجة لبذل جهود للتأكد من استمرار هذه الاتجاهات، مع القضاء على أمية الشباب وإعطاء كل الفرص للفتيات إكمال المدرسة الثانوية، وهذا يستلزم زيادة الجهود المبذولة لتحسين جودة التعليم في المدارس الحكومية بحيث يتم تأهيل الخريجين لسوق العمل الحاليه،  
تزداد معدلات البطالة، أظهر استقصاء أجري على الشباب في مصر عام ٢٠٠٩ ، أنه بالنسبة لكل من الشباب والشابات، فقد كانت معدلات البطالة هي الاعلى بين أولئك الذين حصلوا على ما بين ١٢ و ١٥ عاماً من التعليم،أحد التفسيرات هو أن الشباب الاكثر تعليماً يأتون بصورة عامة من الشرائح الاغنى في المجتمع ويمكن أن يقضوا بعض الوقت في البحث عن عمل مناسب، في حين يضطر الشباب الاقل تعليماً القادمون من الاسر الاقل حظاً إلى قبول الوظيفة المتاحة.  
تزايد معدلات الهجرة ، فقد أظهر استقصاء عام ٢٠٠٩ أن أكثر من ربع الشباب (٢٩ %) الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاماً كانوا يطمحون في الهجرة للخارج، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى الفرص الاقتصادية المحدودة في الوطن .

يواجه الكثير من المصريين الآخرين خطر الوقوع في دائرة الفقر جراء فقدان الدخل أو بسبب الظروف التي لا تخضع لسيطرتهم، مثل مشاكل الصحة الشخصية أو الازمات السياسية والاقتصادية بالبلاد. وتضيف "هاله يوسف" رغم صعوبة تحقيق هذا العائد السكاني، إلا أنه ليس مستحيلاً تحقيقه، وقد أظهرت تجارب البلدان التي تمكنت من تحقيق عائدات سكانيه أن الانخفاض في مستويات الخصوبة الذي يسرع التحول السكاني، وتهيئة بيئة سياسية تمكينية، أدت إلى التنمية الاقتصادية، لذلك ترى ضرورة أن تُسخر مصر عائدها السكاني من خلال الاستثمارات التي تحسن من السياسات الصحية والتعليمية والاقتصادية وسياسات التي الحكومة وتؤدي في نهاية الامر إلى إبطاء النمو السكاني، وثمة حاجة لهذه الجهود لكسر الدائرة المفرغة من الفقر والمعدلات المنخفضة من التعليم والولادة المبكرة ومستويات الانجاب المرتفعة، وتحسين صحة الفتيات والنساء ورفاهن، بما في ذلك صحتهن الجنسيه والإنجابيه، وهذا يتطلب من القائمين على ذلك (١٣٣):

إحداث تغيير في الهرم السكاني للبلد، بحيث يشكّل السكان في سن العمل النسبة الأكبر من السكان . ويمكن أيضاً تحقيق هذا التغيير في الهيكل العمري للسكان عن طريق النهوض الاجتماعي والاقتصادي، لكن بوتيرة أبطأ بكثير .

اعتماد سياسات وبرامج طوعية لتنظيم الأسرة، والتوعية بطرق منع الحمل وضمان الوصول إلى وسائله لتسريع التقدم نحو تحقيق هيكل عمري مؤات، والإخفاق في تسريع التحول السكاني يؤخر احتمال تحقيق العائد السكاني ويؤثر على حجمه.

المزج بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية الذي يمكن أن يحقق زيادات في نصيب الفرد من الدخل وإلى استدامة النمو الاقتصادي يشكّل أداة هامة لجني فوائد العائد السكاني، ويتوقف اختيار السياسات عموماً على الظروف الخاصة بكل بلد، والمرحلة التي بلغها في عملية التحول السكاني . تيسير مشاركة المرأة في القوى العاملة؛ وإيجاد ما يكفي من فرص العمل اللائق؛ وزيادة الكفاءة في سوق العمل.

الاستثمار في الرأسمال البشري لتحسين المهارات وزيادة الإنتاجية؛ وإدارة الأسواق المالية على نحو يضمن زيادة الاستثمار والمدخرات.

تحسين التعليم وفرص العمل للشباب، ويمكن أن يؤدي عدم تهيئة بيئة مؤاتية لعمل الشباب، في أفضل الأحوال، إلى إضاعة فرص تحقيق العائد السكاني، وفي أسوأ الأحوال، لزيادة مستويات البطالة، ما يساهم لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

توفير البيئة الصحيحة في مجالات عدة، منها: الحوكمة والبنى التحتية والسياسات حول العمل والتجارة، حتى تستفيد الدول من فرصة النافذة السكانية التي تنبج عن التغير في الهيكل العمري للسكان، حيث يؤدي انخفاض معدلات الخصوبة في نهاية المطاف إلى تراجع معدل نمو القوى العاملة إلا في حال انضمام أعداد كبيرة من المهاجرين إليها، كما يتزايد نمو فئة السكان المسنين نتيجة للانخفاض في معدلات وفيات المسنين وتقدم عمر السكان الذين ولدوا خلال الطفرة الإنجابية الكبيرة السابقة، مما يؤدي إلى نمو نصيب الفرد من الدخل بشكل أبطأ وإلى إغلاق فرصة النافذة السكانية .

لذلك تشير دراسات عديدة إلى أن تحقيق هذا العائد يعتمد على (١٣٤):

إنتاجية الشباب، التي ترتبط بعوامل عدة كالتعليم و الإنجاب وحجم الأسرة والعمالة وضع سياسات وقوانين لتشجيع الاستثمار في رأس المال البشري، ولا سيما في التعليم والرعاية الصحية. تلبية احتياجات تنظيم الأسرة؛ ومنع الزواج المبكر؛ وضمان فرص العمل الكريم. زيادة استثمار أرباب العمل في التدريب؛ وخفض الحواجز التي تعترض الباحثين عن عمل لأول مرة، بما في ذلك الأمهات والآباء الشباب.

التكافؤ بين الرجال والنساء في فرص العمل؛ ودعم مشاركة الشباب بالحياة العامة خلق أكثر من ٦٠ مليون فرصة عمل جديدة في العقد المقبل لاستيعاب العدد الكبير من الوافدين الجدد إلى سوق العمل .

منع ارتفاع معدلات بطالة الشباب، لتكون قادرة على الاستفادة من العائد السكاني. التنسيق بين مختلف الإدارات لوضع السياسات وتنفيذها لتحقيق التكامل والاستدامة. التخطيط المسبق هام أيضاً لتحقيق العائد السكاني.

الاستثمار المبكر في برامج التعليم والصحة والعمالة يضمن للشباب الحصول على التدريب والمهارات اللازمة للانخراط في سوق العمل والمنافسة .

تلبية الاحتياجات إلى وسائل منع الحمل إلى تسريع عملية خفض معدلات الخصوبة، وخفض معدل إعالة الأطفال بـخفض النمو في عددهم، وتحسين صحة الأمهات.

وأخيراً تفسيراً لهذا التحول السكاني المعاكس، ترى بعض التحليلات (١٣٥):  
تجبل المصري للخصوبة: أن المصريون عُرفَ عنهم تبجيلهم الراسخ للخصوبة، أما عدم مبالاة الدولة  
بالمشاكل السكانية، فذلك تفسيرٌ آخر، وتحت حكم "مرسي" أخذت الدولة مواقفاً علنيةً مشجعةً  
للإنجاب تتمحور حول العائلة، وهذا تفسيرٌ ثالث، لكن ثمة هاوية بين رؤية السلطة للمسألة السكانية  
وبين إحساس السكان بها.

تراجع العمل النسائي: فمعدّل المشاركة بالنشاطات الاقتصادية تقليدياً منخفض، بنسبة ٢٤٪، وفيه  
معدّل بطالة النساء مرتفعٌ للغاية، إذ يبلغ رسمياً ١٩ ٪، والكثير من النساء يعملن في وظائف دنيا أو في  
الإقتصاد المنزلي، وتضمّ الزراعة ٤٦٪ من العاملات، الأكثر قلقاً هو تراجع نشاط النساء المتعلّمات من  
٢٢٪ إلى ١٧٪ فيما يخصّ اللواتي وصلن للصف الثانوي، ومن ٥٦٪ إلى ٤١٪ للواتي بلغن التعليم  
العالي، بسبب هذا التهميش في قطاع الوظيفة، فقط حفنةٌ من النساء تكثرن لكلفة الفرص البديلة المترتبة  
على ولادة إضافية وتعطين اهتماماً لضبط الإنجاب. يبيّن اللوح الوارد أعلاه أنّ الخصوبة ارتفعت بين  
سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤ لدى النساء الأكثر تعليماً من ٣ إلى ٣,٥ طفل لكل امرأة، أي بنسبة ١٧٪، في  
حين أنّها ازدادت بنسبة أخفّ لدى النساء الأميّات أو القليلات التعليم. ما يعني أن سلاح تعليم النساء  
الذي كان الطريق الملكي للتحوّل السكاني قد فقدَ فعاليته. فالفارق أضحى بين امرأة أمية تُنجب ٣,٨  
أطفال وأخرى جامعية تنجب ٣,٥.

ارتفاع معدّل الزيجات: دون أن تكبحه حالات الطلاق: ٤٥٨.٠٠٠ زواج في سنة ٢٠٠١، وضعف هذا  
العدد (٩٠٩.٠٠٠) سنة ٢٠١٣، لو أردنا أن نضع توقعات ديموغرافية مستقبلية لسنة ٢٠٥٠ أو سنة  
٢١٠٠، آخذين بالاعتبار التوجّهات الفعلية وليس المتوهّمة، كذلك التي تصدر عن المنظّمات الدوليّة،  
فمن شأن تلك التوقعات أن تصيب العديد من السكان بالإحباط.

خطابُ التباكي على هذه المشكلة المصريّة: واقع الحال أنّه ما إن يُعلن عن رقم جديد للولادات أو يحدّث  
تحقيقٌ ما مؤشّر الخصوبة، حتى ينشغل الإعلام بالموضوع ويعلن عن الكوارث الآتية: نفاذ الموارد  
الطبيعية، الارتفاع الهائل للكثافة السكانية على الأراضي المأهولة، تفاقم الانفجار السكاني للشباب  
(*youth bulge*)، تردّي نظام التعليم، تدهور سوق الوظائف وإقصاء النساء، بطالة الشباب،  
صعود الأفكار المتمرّدة بالتوازي مع تلك الخاصة بالسلام المحافظ. لكن يبقى من الصعب فهم لما لا

يُصغي أحدٌ إلى أصحابِ البصيرة الذين ينبئون بمهذه الكوارث منذُ مئة عام، ولما يتجاهلُ الشعبُ المصري صرخاتهم التحذيرية.

أصحاب هذا الإتجاه يرون أن الهبة السكانية تنطوي على زيادة كبيرة في حجم قوة العمل والمدخرات، ينبغي اتخاذ مجموعة من السياسات الأخرى حتى لا تتحول الزيادة في قوة العمل إلى عبء متفاقم متمثلاً في ارتفاع معدلات البطالة بما لها من انعكاسات سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتمثل أهم السياسات المطلوبة لتحقيق ذلك في (١٣٦) :

سياسة توسيع سوق العمل وزيادة مرونته : لتوفير فرص عمل كافية بهدف استغلال هذه الفرصة، ووضع توليفة متكاملة من السياسات بعضها لتحقيق زيادة فرص العمل للدخلين في سوق العمل وبعضها لملائمة مهارات أفراد القوة العاملة لمتطلبات سوق العمل.

سياسات العرض والطلب لخلق سوق مرن يستجيب لاحتياجات الأسواق الداخلية والخارجية من خلال زيادة قدرة القطاع الزراعي على امتصاص العمالة وتشجيع المشروعات الصغيرة، وقد نجحت العديد من الدول مثل الصين والهند واندونيسيا في زيادة التشغيل وخلق مزيد من فرص العمل عن طريق التركيز على تنمية الصناعات التصديرية الصغيرة ونشرها في المناطق الريفية.

تنمية قطاع التشييد " الأشغال العامة " لما يتسم به من ارتفاع في مرونة التشغيل والنتاج، وتنمية القطاع الخاص للعمل على زيادة مساهمته في التشغيل وخفض معدلات تحول العمالة، وتنمية القطاع غير الرسمي لنصيبه الكبير من امتصاص العمالة وخاصة الشباب

توفير التمويل اللازم لبرامج التشغيل، وتنمية المهارات وهذا لا يتم من خلال الدولة فقط، ولكن لابد للقطاع الخاص أن يكون له دور هام في التدريب من خلال مساهمة أصحاب العمل في تمويل الدورات التدريبية وتوفير دورات تدريبية في القطاع الخاص.

إصلاح نظام المعاشات، وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية التي يحتاجها كبار السن وزيادة الموارد المخصصة لقطاع الصحة، لأن إنفاق الفرد المسن على الصحة يكون أعلى من المتوسط العام لإنفاق الفرد على الصحة، حيث أن فترة الهبة الديموجرافية تتاح لفترة محدودة من الزمن تنتهي بوصول الزيادة الكبيرة في الفئة العمرية الصغيرة التي تحققت في المرحلة الثانية ودخلت سوق العمل في المرحلة الثالثة إلى سن التقاعد في المرحلة الرابعة وهي مرحلة "المجتمع المسن" والتي ينبغي أن يتم الاستعداد الاقتصادي لها من خلال بعض السياسات السابقة.



ج - التحول السكاني في الدول العربية (١٣٧):

يشير التقرير المعنون بـ "الأهداف الإنمائية في عصر التغير السكاني"، إلى أن العالم يشهد تحولاً ديموغرافياً كبيراً سيعيد تشكيل التنمية الاقتصادية لعقود، وأن التصدي للتحديات يقدم مسارا للحد من الفقر ولتحقيق الرخاء المشترك إذا ما تمت بلورت سياسات مواتية على الصعيدين الوطني والدولي، وأكد التقرير على أن حصة عدد السكان في سن العمل بلغت ذروتها عند نسبة ٦٦ ٪، وهذه النسبة آخذة في الانخفاض الآن، و أن يتراجع معدل نمو السكان في العالم إلى ١ ٪ بمعدل أكبر من ٢ ٪ في الستينيات، ورغم تضاعف حصة المسنين لتصل إلى ١٦ ٪ بحلول عام ٢٠٥٠، فإن العدد الإجمالي للأطفال سيبقى عند مستوى ما يقرب من ٢ مليار نسمة.

في ضوء التحليل السابق، صُنفت بعض الدراسات التحول السكاني في الدول العربية إلى المجموعات التالية:

مجموعة دول "البروز الشبابي" حالياً ومستقبلاً: وتشمل جميع البلدان العربية التي تقع غالبية سكانها حالياً في الفئة العمرية أقل من ٢٥ سنة ومن المتوقع أن تستمر هذه المرحلة في المستقبل (حتى عام ٢٠٥٠)، وتشمل سبع دول عربية، هي في معظمها البلدان الأقل نمواً بالمنطقة وبلدان النزاعات المدنية والسياسية، هي جزر القمر والعراق وموريتانيا وفلسطين والصومال والسودان واليمن.

مجموعة دول "البروز الشبابي" حالياً و"السكان في فئة سن العمل الرئيسية" مستقبلاً: وتشمل جميع البلدان العربية التي تقع غالبية سكانها حالياً في الفئة العمرية أقل من ٢٥ سنة ومن المتوقع أن تتحول غالبية سكانها إلى فئة "السكان في فئة سن العمل الرئيسية" (السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥-٦٤ سنة) بحلول العام ٢٠٥٠، وتشكل هذه المجموعة البلدان العربية متوسطة الدخل وبعض البلدان العربية الغنية المنتجة للنفط. وتشمل تسعة بلدان، هي الجزائر، جيبوتي، مصر، الأردن، الكويت، ليبيا، المغرب، السعودية، وسوريا.

مجموعة دول "السكان في فئة سن العمل الرئيسية" حالياً ومرحلة "الشيخوخة" مستقبلاً: وتشمل جميع البلدان العربية والتي يقع غالبية سكانها حالياً في الفئة العمرية ٢٥-٦٤ سنة، ومن المتوقع أن تشهد معدل للشيخوخة أكبر من ٢٠ ٪-؛- بحلول عام ٢٠٥٠. وتتألف هذه المجموعة من ست دول عربية، هي في الغالب دول مجلس التعاون الخليجي.

٤ - رخصه الانجاب :

مقترح قدمه " زيدان القنائي " - المتحدث باسم منظمة العدل والتنمية لدراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- ينص على منح رخصة مدتها ٥ سنوات لإنجاب طفل واحد، إذ لا يستطيع الزوجان إنجاب أكثر من طفل خلال هذه الفترة، ويستطيعان بعد مضي ٥ سنوات على أخذ الرخصة الأولى، الحصول على رخصة جديدة إذا أرادا إنجاب طفل آخر، "القنائي" ربط مقترحه بفرض عقوبات على المخالفين ودفع غرامات مالية، وحرمان الطفل الثالث من الدعم ومجانبة التعليم، ويكون إصدارها من خلال جهاز متخصص في وزارة الصحة، حيث يتم تسجيل بيانات كل أسرة إلكترونياً من خلال مكاتب تسجيل المواليد وربطها بجهاز التعبئة والإحصاء، لجمع قاعدة بيانات شاملة ودقيقة، وتوقع الغرامات من جانب محكمة الأسرة، وعلى الدولة أن تستغل قيمة هذه الغرامات في بناء حضانات ومدارس ودور رعاية للأطفال ، وهناك بعض الاستثناءات في المقترح كالتالي تتعلق بوفاة الطفل الأول ومن هنا يحق للأسرة الإنجاب قبل انتهاء الـ ٥ سنوات التي يقرها قانون الرخصة: التوأم مالوش علاقة بالقانون واللي تجيب توأم من حقها تاني تخلف بعده ٥ سنين مش ذنبها إنها جابت توأم في أول ولادة فنحرمها من الخلفة تاني مرة ، "رخصة الإنجاب يجب أن يتم تجديدها كل ٥ سنوات (١٣٨).

وعقب هذا الاقتراح تبينت الآراء وردود الأفعال في مواقع التواصل الاجتماعي والشارع المصري، فوافق عليه البعض، وعارضه الكثيرون ، من وافق كـ"محمود إسماعيل" أشار الى إن اقتراح تقنين إجراءات الإنجاب من خلال تراخيص تمنح للزوجين حديثي الزواج، ليس أمراً مستحدثاً، فهناك بعض الدول التي تعمل به مثل الصين، وبعض المقاطعات في الهند، حيث يتم منح ترخيص للزوجين يتضمن تصريحاً لهما بإنجاب طفلهما الأول، وبعد عدد من السنوات يتم تجديد هذا الترخيص، فكل دولة في العالم لها ظروفها الخاصة، فليس بالصورة التي تعمل بها الصين مثلاً، والتي تخطى عدد سكانها حاجز الملياري مواطن منذ فترة قريبة. ولكن يمكن من خلال البرلمان المصري سن قانون يضمن عدم حدوث انفجار سكاني آخر في وقت قريب، فمن الممكن أن تشرع مصر قانوناً يسمح للزوجين بإنجاب طفلين خلال الـ ٧ سنوات الأولى من زواجهما، مع مراعاة أن يكون الفاصل بين الطفل الأول والثاني عامين، وبحيث يكون الطفل الثاني في سن محددة إذا رغب الزوجين في الإنجاب مرة ثالثة، وذلك من أجل منح الدولة فرصة لاستيعاب المواليد، فمع اتجاه الدولة إلى رفع الدعم وتحرير الأسعار، ستجعل المواطنين حريصين على عدم الإفراط في الإنجاب، حيث سيكتفي كل زوج وزوجة بإنجاب عدد صغير يمكنهم أن يتحملوا تكاليف الإنفاق عليه وتربيته وتعليمه بشكل مناسب، دون الحاجة للدولة، التي سترفع يدها عن الدعم (١٣٩).

أما من عارضه كـ "محمد أبو حامد"، بعد مطالبات عديدة نادى بها شخصيا لوضع حلول للحد من الكثافة السكانية الخطيرة في مصر، واعتبر وجود مثل هكذا قانون "رخصة الإنجاب" يتعارض مع حقوق الإنسان وحرية المواطن، كما أنه لا يوجد حديث عن تطبيق عقوبات على غير الملتزم بها، ومن غير العدل مساواة الأسرة التي لديها ستة أطفال بالأسر التي لديها طفلان فقط، كما رفض المقترح "عبدالحاميد الشيخ" قائلا، إنه لا يتوافق مع المنطق وعقلية المجتمعات الشرقية، هذا ورفض بعض الأطباء المقترح، من مبدأ أنه يجب توعية النساء بالحد من الإنجاب، لكن بطرق توعوية أخرى، وليس بفرض رخص، وأكد "محمد حميد" الآن تقنين "الإنجاب"، ليس بالدعوات الإعلامية إلى خفض النسل، والتحذيرات من كثرة الأولاد على صحة الأم، ولكن عبر إصدار ترخيص للإنجاب، الفكرة حتى إذا كان هدفها نبیلا، لكنها لاقت استهجانا واستنكارا من الجميع، وأثارت السخرية على مواقع التواصل الاجتماعي فور طرحها، حتى قال أحدهم: "يعني لو خلفت ٣ عيال هيسحبوا الثالث مني؟"، ويرى "خالد لاشين" إن مقترح إصدار "رخصة الإنجاب" غير سليم ولا يتناسب مع طبيعة المجتمعات العربية، لافتًا إلى أنه ليس الحل الأمثل لعلاج مشكلة الزيادة السكانية (١٤٠).

غالبية المعارضين للفكرة يرون التجربة في حد ذاتها ليست جديدة فقد طبقت في الصين، وأن كل أسرة تنجب طفلا واحدا أو اثنين، ومن يخالف القانون يتعرض لمساءلة قانونية، لكن في مصر الوضع مختلف، وتعدّ الصين إحدى الدول الرائدة في تقنين "الإنجاب" في العالم، إذ فرضت على مواطنيها حظر إنجاب أكثر من طفلين، وذلك بعد وصول تعداد سكانها إلى أكثر من مليار و ٣٠٠ مليون نسمة (١٤١)، لكن في المجتمعات العربية ليس من الطبيعي تقنين رغبة الأسرة في الإنجاب لأنه "حق إنساني"، ولكن يمكن منح تلك الرخصة بشكل مختلف عن طريق منح الوالدين حول مدى صلاحيتهما للإنجاب من الأساس، ومدى قدرتهما العقلية والنفسية على التربية (١)، أن مشكلة الزيادة السكانية ليست في عدد مرات الإنجاب، ولكن في مدى استيعاب الوالدين لمفهوم التربية الصحيح، ويجب أن يتم منح رخصة أخرى للتأهل للزواج، وهي "الشهادة النفسية" التي لا تقل أهميتها عن "الشهادة الصحية"، التي تعتبر إحدى شروط الزواج (١٤٢).

وقد فسرت هذه الاعتراضات بإعتبارها خوف من التيار الديني، رغم عدم وجود تعارض بين رخصة الإنجاب والشريعة الإسلامية، مع فشل حملات التوعية بريف وصعيد مصر، وقد حاز المشروع ردود فعل محلية وعالمية، وقد يوازى في غرابته مطلبه البعض بنقل حضانة الأطفال من الأم إلى الأب إذا

تزوجت الأم من رجل آخر، وأثار الاقتراح انتقادات واسعة، وأعربت العديد من المنظمات النسوية عن غضبها من هذه التعديلات باعتبارها ظالمة للمرأة، و مشروع قانون يحظر سفر الأطباء إلى خارج البلاد إلا بعد عملهم ١٠ سنوات بالمستشفيات الحكومية عقب تخرجهم، بزعم وجود نقص في الأطباء بمعظم المستشفيات، مشروع قانون "خدش الحياء العام" الذي يتناول تعديل العقوبات المتعلقة بقضايا النشر، وتعديلات لقانون الجمعيات الأهلية، وقد قوبل برفض سياسي وحقوقى كبير، بسبب تضييقها الشديد على كافة أشكال العمل الأهلي والتطوعي أو الدفاع عن حقوق الإنسان، و قانون منع الأسماء الأجنبية، وقانون فرض رسوم على إستخدام موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، و قانون توثيق الخطوبة، و قانون إخفاء المتحرش، وقانون الشذوذ الجنسي، وقانون منع القبلات، وقانون الإعفاء من الخدمة العسكرية، وقانون البناتيل المقطعة، وقانون عقوق الوالدين، وغيرها (١٤٣).

٥- قانون التصالح مع المنجيبين:

تعتقد الباحثة بعد نجاح الدولة - التي كان دورها غائبا لفترة - في حلحلة مشكله البناء على الاراضى الزراعيه، والبناء العشوائى، والبدء فى التقييم العقارى، كخطوه مكمله لعلاج مشكله العشوائيات، اننا يمكن الاسترشاد بتلك التجربه فى التصالح الثانى مع شباب المصريين المخطئين إنجابيا فى حق المجتمع، وتعتقد الباحثة أن التصالح هنا مبلور لفكره اليوجينيا السكانيه المصريه أو ترسيخ فكره الانتقائيه الاجتماعيه والسكانيه التى تحدثت عنها الباحثة فى بدايه بحثها، والتصالح هنا يسير من الدوله للشباب المتزوج حديثا، وليس العكس كما فى حاله التصالح فى مخالقات البناء، وتقدم الدوله مع رخصه الانجاب رخصه أخرى لامتلاك ٢٠ فدان أرض صحراويه بشروط ميسره، أو إختيار مشروع متناهى الصغر ضمن المشروعات الجديده للدوله، تلزم الدوله القطاع الخاص بتحديد مشروعات مكمله ولوجستيه لها، فمثلا المناطق المتاخمه للقناه، تنشأ مشروعات سمكيه كبرى، وبجانبيها مشروعات أخرى صغيره للتعليب والتبريد والاستزراع السمكى، وبجانبيها مشروعات أخرى متناهيه الصغر مثل كرتون التعليب، وقوالب خشبيه للتوزيع، أدوات التبريد، ومكونات المزارع السمكيه وغيرها.

وتبقى الرخصتان ساريتان معا بتنفيذ شروطهما، والشروط هنا نوعان: سابقه على الاستلام، ولاحقه بعد الاستلام، الاولى يتم فيها إجراء اختبارات وفحوصات طبيه ونفسيه واجتماعيه تؤكدان صلاحيه إستلام رخصه الانجاب، وإختيار وسيله التنظيم للخصوبه الزوجيه، والمتابعه الدوريه للمتخصصين فى هذه الامور، ومناقشه دراسه الجدوى لكل ما يتصل بمشروعه الانتاجى أو اللوجستى، كل هذه الاجراءات

تحتاج لفريق عمل مؤهل لإتمامها والتسريع بها والتحفيز لها، سواء كان هذا الفريق من وزارة التضامن أو وزارة السكان أو غيرها، المهم أن يكون سياسه الشباك الواحد هي المنفذ لتلك الاجراءات التي تنهى إجراءات الفحص والتمليك والتجهيز للمشروعات وغيرها، والضامن هنا مؤسسات الجيش التنمويه، فكما ضمنت إنشاء شبكه طرق مبهره ومنظمه ودقيقه، ويبد شركات خاصه وأهليه، فيلكن هي الضامن أيضا، ما المانع أن تكون ضامنه ومنفذه ومعاونه لتلك الاجراءات، وستنجح كما نجحت في الطرق والعشويات وغيرها.

أما الاجراءات اللاحقه لاستلام الرخصتين فتأتي عبر متابعه دوريه لنفيذ الشروط، وعلاج مشكلات التعثر والتسويق والتوزيع والسداد البنكي، والرعايه الصحيه للاطفال والامهات، والصحه الانجاييه والاسريه، وإتخاذ الاجراءات القانونيه في حاله التلاعب بالشروط أو بالقانون الحاكمه لهذا الامر، أيضا بالمحفزات التي تقدمها الدوله في حاله تنفيذ شروط كلا الرخصتين، ولتكن البدايه بعشرين الاف فدان، لو ٢٠ فدان لكل فرد، فنحن بصدد توطين الف (١٠٠٠) شاب، هؤلاء ومدته عشر سنين لهم طفلان فقط، هذا يعني اننا يمكن ان نخفض معدلات الخصوبه الزوجيه في مده عشره سنوات، وهذا وان كان ناتجه رقم غير مرضى لكنه خطوه بجانب خطوات اخرى.

الاهم فيما سبق هو نقل ازدحام السكان في ٤٪ فقط من الوادى لبقية الارض المصريه، وفتح باب جديد لاستثمارات الانتاجيه بدلا من الاستثمارات الاستهلاكيه، وتعتقد الباحثه أن أهم نقطه في هذا الامر هو تغير مفهوم هام جدا وتقنيته وهو مفهوم "أملك الدوله" فالدوله هي مجموع الافراد فيها، وبالتالي فأملك الدوله هي مجموع لاملاك الافراد، ولكن لا بد أن نفرق بين مفهوم "حق الانتفاع" في أملاك الدوله، و"حق الامتلاك" في أملاك المجتمع (نتذكر إشكاليه حق الانتفاع بأرض المقابر)، لذلك تعتقد الباحثه أن كلمه السر في إنجاح الفكره، هو فك الاشتباك بين مفهومى "حق الانتفاع" و"حق الامتلاك" فيما ستطرحه "حمله رخصه الانجاب" هام جدا، ويحتاج لتوضيح تشريعى، وتقنين مجتمعى، وتدعيم إعلامى، وتثقيف شعبى جيد، ويتم بيد من لهم مصحله في تنفيذ الامر، وهم الكوادر الشبائيه، فهم مكمّن التحول السكانى في هذه الفتره، ومانع جيد للتحول المعاكس سكانيه وصحيا وإجتماعيا، ومحصن لبقية الفئات العمريه الاخرى.

الجانب الميدانى للبحث :

أ- الدوره المجتمعيه لتنظيم الخصوبه :

نشير بدايه لما توصلت له غالبية الدراسات حول ذلك، وترى أن ثقافة المجتمعات تلعب دوراً مهماً في طريقة تلقي وقبول أو رفض ومخالفة كل الطرق المطروحة في برنامج تنظيم الخصوبة الزوجية ، وأهم مكونات هذه الثقافات :زيادة عدد الأولاد لربط الزوج، الرغبة في إنجاب الذكور، الرغبة في تكوين عزوة بكثرة الإنجاب، زيادة الإنجاب للمساعدة في العمل بالمجتمعات الزراعية، ضعف الاقتناع بمبدأ طفلين لكل أسرة، شيوع معتقدات دينية خاطئة عند بعض الفئات من المجتمع ، تعنت الأزواج والحماة وراء زيادة الإنجاب ، الزواج المبكر مشكلة وغالبا ما يتعرض الجنين الأول للإجهاض، السيدات يرفضن نصيحة الطبيب ويعتمدن على نصائح الجيران والأهل، الزواج المبكر والأمية والجهل وغياب حملات تنظيم الخصوبة الزوجية وراء النمو السكاني المتزايد، مع توقف الخدمة بحوالي مائة وحدة من مجموع ٦٥٠٠ وحدة تنظيم أسرة،عجز الأطباء لغياب الحوافز ويحتاج لحوالي عشرة آلاف رائدة ريفية لتغطية القرى، واخيرا إختفاء حملات تنظيم الخصوبة الزوجية وقله التمويل و عدم تنوع وسائلها(١٤٤).

وبمراجعته سريعه للنتائج السابقه نلاحظ أن غالبيتها تنحصر فيما يمكن إعتبره فئات أسريه تساند أو تعارض تنظيم الخصوبة، ولكننا نرى أن مسارها المجتمعي تتضمن فئات أخرى تستكمل بها الدور المجتمعي للإخصاب المجتمعي كما سيوضح تحليلنا للجدول التالي(رقم ٢)، ونلاحظ فيه :

١- بالنسبه لرأى الزوجات في تنظيم الخصوبة : فغالبية أفراد العينة يساندن قرار التنظيم ويمثلون (٦٦,٧٪) من العينة الكلية، غالبيتهم يعملون في أعمال خاصه، كمسانده للزوج على المعاش ، وفي الغالب تكون في محل تجارى ملحق بالمنزل المقيم فيه، ويمثلون (٤١,٥٪) من العينة الكلية، غالبيتهم دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ويمثلون (٦٠,٥٪) من أفراد العينة الكلية ، وغالبيتهم حالتهم التعليميه متوسطه ويمثلون (٦٥,٣٪) من أفراد العينة الكلية، غالبيتهم في الفئه العمريه (٢٥-٣٠ سنه) ويمثلون (٤٣,٥٪) من أفراد العينة الكلية .

٢- بالنسبه لأكثر الزوجات المعارضات للتنظيم مجتمعيًا : هذا السؤال يختص برأى أفراد العينة فيمن يرفضون قرار التنظيم من المحيطين بهم ، ويرى غالبية افراد العينة أن المعارضات لقرار التنظيم من المحيطين بهم ، هن زوجات لازواج ينتمون لتيارات دينيه ، ويمثلون (٤١,٥٪) من العينة الكلية ، وغالبية من يرون هذا الرأى يساندون قرار التنظيم، ويمثلون (٦٦,٧٪) من العينة الكلية ، وغالبيتهم يعملون في أعمال تجاريه خاصه ويمثلون (٤١,٥٪) من العينة الكلية، وغالبية دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ويمثلون (٦٠,٥٪) من أفراد العينة الكلية ، وغالبية حالتهم التعليميه متوسطه ويمثلون (٦٥,٣٪)

( من أفراد العينة الكليه، وغالبيتهم في الفئة العمريه (٢٥-٣٠سنه) ويمثلون (٤٣,٥٪) من أفراد العينه الكليه.

وبذلك فغالبية أفراد عينتنا البحثيه يساندن قرار التنظيم ، وغالبيتهم يعملون في أعمال خاصه، وغالبية دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ، وغالبيتهم حالتهم التعليميه متوسطه، وغالبيتهم في الفئة العمريه (٢٥-٣٠سنه) ، وأخيرا يرى غالبية افراد العينه أن المعارضات لقرار التنظيم من المحيطين بمن ، هن زوجات لأزواج ينتمون لتيارات دينية .

نظر الزوجات المعارضات لتنظيم مجتمعنا (١)										رأي الزوجات في تنظيم الخصويه										الدوره المجتمعيه	
معارضه (٢)					مؤيده (٢)					معارضه (٢)		مؤيده (٢)		معارضه		مؤيده		المتغيرات			
ت	٠%	ت	٠%	ت	٠%	ت	٠%	ت	٠%	ت	٠%	ت	٠%	ت	٠%	ت	٠%	ت	٠%		
١٧	٢٥	٣,٤	٥	٦,٨	١٠	٤,١	٦	٢,٧	٤	٢٠,٤	٣٠	١,٤	٢	١٠,٩	١٦	٨,٢	١٢	١٣,٦	١٢		
٤١,٥	٦١	١٠,٩	١٦	٢	٣	١٩	٢٨	٩,٥	١٤	٤١,٥	٦١	٩,٥	١٤	٣,٤	٥	٢٨,٦	٤٢	٤٨,٦	٧		
١٢,٩	١٩	٠,٧	١	٤,٨	٧	٣,٤	٥	٤,١	٦	١٢,٩	١٩	٥,٤	٨	٢,٧	٤	٤,٨	٧	٩,٥	١٤		
٩,٥	١٤	١,٤	٢	١,٤	٢	١,٤	٢	٥,٤	٨	٩,٥	١٤	.	.	.	.	٩,٥	١٤	٩,٥	١٤		
١٩	٢٨	٠,٧	١	١٠,٢	١٥	٨,٢	١٢	.	.	١٥,٦	٢٣	.	.	.	.	١٥,٦	٢٣	١٥,٦	٢٣		
١٠٠	١٤٧	١٧	٢٥	٢٥,٢	٣٧	٣٦,١	٥٣	٢١,٨	٣٢	١٠٠	١٤٧	١٦,٣	٢٤	١٧	٢٥	٦٦,٧	٤٨	٦٦,٧	٤٨		
١٩	٢٨	.	.	٢,٧	٤	١٠,٢	١٥	٦,١	٩	١٩	٢٨	٥,٤	٨	.	.	١٣,٦	٢٠	١٣,٦	٢٠		
٥١,٥	٨٣	١٢,٩	١٩	١٥,٦	٢٣	٢٥,٩	٣٨	٢	٣	٦٠,٥	٨٩	٩,٥	١٤	١٤,٣	٢١	٣٦,٧	٥٤	٣٦,٧	٥٤		
٢١,٨	٣٢	٤,١	٦	٥,٤	٨	.	.	١٢,٢	١٨	١٧,٧	٢٦	١,٤	٢	١,٤	٢	١٥	٢٢	١٥	٢٢		
٢,٧	٤	.	.	١,٤	٢	.	.	١,٤	٢	٢,٧	٤	.	.	١,٤	٢	١,٤	٢	١,٤	٢		
.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	
١٠٠	١٤٧	١٧	٢٥	٢٥,٢	٣٧	٣٦,١	٥٣	٢١,٨	٣٢	١٠٠	١٤٧	١٦,٣	٢٤	١٧	٢٥	٦٦,٧	٤٨	٦٦,٧	٤٨		
٤,١	٦	.	.	١,٤	٢	١,٤	٢	١,٤	٢	٤,١	٦	١,٤	٢	١,٤	٢	١,٤	٢	١,٤	٢		
٦١,٩	٩١	١٤,٣	٢١	٦,٨	١٠	٢٣,١	٣٤	١٧,٧	٢٦	٦٥,٣	٩٦	١٢,٩	١٩	١٣,٦	٢٠	٣٨,٨	٥٧	٣٨,٨	٥٧		
٢٩,٣	٤٣	٢,٧	٤	١٢,٢	١٨	١١,٦	١٧	٢,٧	٤	٢٥,٩	٣٨	٢	٣	٢	٣	٢١,٨	٣٢	٢١,٨	٣٢		
٤,٨	٧	.	.	٤,٨	٧	.	.	.	.	٤,٨	٧	.	.	.	.	٤,٨	٧	٤,٨	٧		
.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	
١٠٠	١٤٧	١٧	٢٥	٢٥,٢	٣٧	٣٦,١	٥٣	٢١,٨	٣٢	١٠٠	١٤٧	١٦,٣	٢٤	١٧	٢٥	٦٦,٧	٤٨	٦٦,٧	٤٨		
٣٢	٤٧	٥,٤	٨	٧,٥	١١	١٥	٢٢	٤,١	٦	٣٨,٨	٥٧	١١,٦	١٧	٩,٥	١٤	١٧,٧	٢٦	١٧,٧	٢٦		
٤٢,٩	٦٣	٢,٧	٤	١٧	٢٥	١٩	٢٨	٤,١	٦	٤٣,٥	٦٤	٢,٧	٤	٥,٤	٨	٣٥,٤	٥٢	٣٥,٤	٥٢		
٢٥,٢	٣٧	٨,٨	١٣	٠,٧	١	٢	٣	١٣,٦	٢٠	١٧,٧	٢٦	٢	٣	٢	٣	١٣,٦	٢٠	١٣,٦	٢٠		
.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	
.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	
١٠٠	١٤٧	١٧	٢٥	٢٥,٢	٣٧	٣٦,١	٥٣	٢١,٨	٣٢	١٠٠	١٤٧	١٦,٣	٢٤	١٧	٢٥	٦٦,٧	٤٨	٦٦,٧	٤٨		

جدول رقم (٢)

ب- الدور البيولوجي لتنظيم الخصوبة :

تعتمد دوره الانجاب البيولوجي على عوامل متعدده، في نهايتها صالح الام والطفل، وقد أكدت غالبيه الدراسات على فوائد تنظيم الخصوبه الزوجيه ، وأهمها :

أ- على الحامل: تقليل احتمال التعرض لخطر المرض والوفاة بأربعة أنواع من الحمل: أولها: الحمل قبل سن الثامنة عشرة، وثانيهما: الحمل بعد سن الأربعين ، وثالثهما الحمل بعد أربع ولادات، وأخيرا: الحمل قبل مضي عامين على آخر ولادة(١٤٥).

ب- على الطفل: تخفض معدلات وفيات الأطفال، وتجنب أمراض عند الأطفال مثل : نقص الوزن، وسوء التغذية، والأمراض التنفسية وأمراض الطفيليات، ودرجة الذكاء والتحصيل الدراسي، وأخيرا التشوهات الخلقية كما في متلازمه داون(١٤٦) .

ج - فائدة المباعده بين الحمول: لو كانت كل الفترات بين الولادة سنتين على الأقل لأمكن تلافي (١/٥ وفيات) الرضع، كما أن المباعده الكافية بين الولادات تخفض إصابة النساء بفقر الدم وسوء التغذية، لذلك تعد من الصعوبات الاقتصادية المصاحبة لكثرة الأولاد مما ينعكس إيجاباً على وضع الأسرة الصحي والاجتماعي، فالمباعده بين حمل وآخر ٣ سنوات يخفض وفيات المهات بنسبة ٣٠٪، وأخيرا استعمال موانع الحمل يخفض من احتمال لجوء السيدات للإجهاض غير المشروع(١٤٧).

وتعتقد الباحثه أن الدور البيولوجي لتنظيم الخصوبه، لا تكتمل سوى بالنظر لعدد مرات الاجهاض، وعدد الاطفال غير المرغوب فيهم (غلطه)، كما سيوضح تحليلنا للجدول التالي (رقم ٣)، ونلاحظ فيه :

١- بالنسبه لعدد مرات الاجهاض : فغالبيه أفراد العينه قد مررن بتجربه إجهاض واحده ويمثلن (٤٤,٢٪) من العينه الكليه، غالبيتهن لا يعملن (ربات منزل)، ويمثلون (٣٨,٨٪) من العينه الكليه، غالبيه دخولهن الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ويمثلن (٤٦,٣٪) من أفراد العينه الكليه ، وغالبيتهن حالتهم التعليميه فوق المتوسط ويمثلن (٤٧,٦٪) من أفراد العينه الكليه، غالبيتهن في الفئه العمريه (٢٥-٣٠ سنه) ويمثلن (٥٣,٧٪) من أفراد العينه الكليه .

٢- بالنسبه لعدد الاطفال : هذا السؤال يختص برأى أفراد العينه في عدد الاطفال الآتى يفضلنه بعد التنظيم ، ويرى غالبيه افراد العينه أنهم يفضلن إنجاب طفل واحد ، ينظمن بعده الخصوبه ، ويمثلون (٥٣,١٪) من العينه الكليه ، ويبررن غالبيتهن زياده لزياده تكلفه المعاش، وصعوبه تربيته الاطفال



وتعليمهم وتلبية متطلبات حياتهم الأساسية ، وغالبيتهم لا يعملن (ريات بيوت) ويمثلون (٣٥,٤٪) من العينة الكلية، وغالبية دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ويمثلون (٤٣,٥ ٪) من أفراد العينة الكلية ، وغالبية حالتهم التعليميه فوق المتوسط ويمثلون (٤٣,٥ ٪) من أفراد العينة الكلية، وغالبيتهم في الفئة العمرية (٢٥-٣٠ سنه) ويمثلون (٤٧,٦ ٪) من أفراد العينة الكلية.

وبذلك فغالبيه أفراد عينتنا البحثيه مررن بتجربه إجهاض واحده ، وغالبيتهم لا يعملن (ريات بيوت) ، ودخولهن الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ، وغالبيتهم حالتهم التعليميه فوق المتوسط ، ويبررن غالبيتهم زياده لزياده تكلفه المعاش، وصعوبه تربيه الاطفال وتعليمهم وتلبية متطلبات حياتهم الاساسيه .

التوزيع		مدرات الاجهزة (٢)												عدد الاطفال (٣)			
		مدره واحده		مدرتان		اكثري مدرتان		المجموع		قل واحد فقط		مدرتان فقط		اكثري مدرتان		المجموع	
النسبة		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
الذكور	حكومي	١٢	٤,٢	٤	١,٤	١٩	٦,٢	١٢	٤,٢	١٩	٦,٢	١٢	٤,٢	١٩	٦,٢	١٢	٤,٢
	خاص	١٩	٦,٤	٠	٠	١٩,٨	٦,٨	٢٥,٢	٨,٢	١٨,٤	٦,٤	٢٤	٨,٤	٢٥,٢	٨,٤	٢٤	٨,٤
	مختلج	-	-	-	-	٦,٧	٢,٤	٦,٧	٢,٤	٦,٧	٢,٤	٦,٧	٢,٤	٦,٧	٢,٤	٦,٧	٢,٤
	مستقل	٢	٠,٧	١٥	٥,٤	٧	٢,٤	١٥,٢	٥,٤	١٥,٢	٥,٤	١٥,٢	٥,٤	١٥,٢	٥,٤	١٥,٢	٥,٤
	ريه سنه	٢٢	٧,٨	٢٢	٧,٨	٢٠	٦,٨	٢٢	٧,٨	٢٢	٧,٨	٢٢	٧,٨	٢٢	٧,٨	٢٢	٧,٨
المجموع الذكور		٦٥	٢٢,٢	٥٢	١٨,٤	٢٠	٦,٨	٢٠	٦,٨	١٠٠	٣٤,٤	١٢٧	٤٠,٤	١٠٠	٣٤,٤	١٢٧	٤٠,٤
الانثى	١-٢-٣ الف ج	٢٢	٧,٨	٤	١,٤	١٠	٣,٤	٢٠	٦,٨	٢٠	٦,٨	٢٠	٦,٨	٢٠	٦,٨	٢٠	٦,٨
	٤-٥ الف ج	١٩	٦,٤	١٥	٥,٤	١٠	٣,٤	١٥,٢	٥,٤	١٨,٤	٦,٤	٢٤	٨,٤	٢٥,٢	٨,٤	٢٤	٨,٤
	٦-٧ الف ج	٦	٢,١	١٨	٦,٢	١٢	٤,٢	١٥,٢	٥,٤	١٢	٤,٢	١٥,٢	٥,٤	١٥,٢	٥,٤	١٥,٢	٥,٤
	٨-٩ الف ج	٤	١,٤	٢	٠,٧	٦	٢,١	٦	٢,١	٦	٢,١	٦	٢,١	٦	٢,١	٦	٢,١
	(الاف اكثر)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الانثى		٦٥	٢٢,٢	٥٢	١٨,٤	٢٠	٦,٨	٢٠	٦,٨	١٠٠	٣٤,٤	١٢٧	٤٠,٤	١٠٠	٣٤,٤	١٢٧	٤٠,٤



متوسط عدد أفراد الأسر في المناطق الحضرية من طفلين لثلاثة.

هناك تنوعا لدى سيدات الحضر كوسائل العازلة والهرمونية، واللولب.

قد تتسبب الوسائل الحديثة في نزيف أو سمنة أو غثيان وقيء، و التهابات بالرحم .

اللولب أعلى نسبة عن باقى الوسائل ٦١,٢٪، وأقلها "اللبوس، والكبسولات".

حوالي ٥٩٪ من النساء المتزوجات حاليًا يستخدمن وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية.

عام ٢٠١٤، لم تستخدم ٤١٪ نساء متزوجات أي طريقة لتنظيم الخصوبة الزوجية.

تستخدم ٢١٪ فقط من النساء المتزوجات أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عامًا وسائل منع الحمل، مقارنة بـ ٧٣٪ بين النساء المتزوجات في الفئة العمرية ٣٥-٣٩ عامًا.

٧٪ من المراهقات أمهات بالفعل، و ٤٪ حامل في طفلهم الأول.

فقط ٢٪ من النساء المتزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عامًا يعتبرن استخدام تنظيم الخصوبة الزوجية قبل الحمل الأول للمرأة مناسبًا.

٥٥ ٪ للسيدات اللاتي أمهين الابتدائية أو التحقن بالثانوية هن الأقل استخدامًا لوسائل تنظيم الخصوبة الزوجية.

واحدة من كل ثماني نساء متزوجات كانت بحاجة إلى تنظيم الخصوبة الزوجية ، والحاجة غير الملباة لتنظيم الخصوبة الزوجية في مصر تبلغ ١٢,٦٪.

قُدمت المشورة لـ ٣٠٪ من النساء حول طرق تنظيم الخصوبة الزوجية بعد الولادة.

حوالي ٢٠٪ من الولادات تحدث في غضون ٢٤ شهرًا من الولادة السابقة.

مستوى حمل المراهقات (بين ١٥ - ١٩ عامًا) في اتجاه تصاعدي بطيء ولكنه ثابت، من ٩٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ١٠٪ في عام ٢٠٠٨ وأخيرًا ١١٪ في عام ٢٠١٤.

يستخدم ٣٠٪ من السيدات (١٥-٤٩ عامًا) اللولب، و ١٦٪ الحبوب ، و ٩٪ الحقن.

السيدات اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية في الوجه البحري ٦٤٪ .

وتعتقد الباحثة أن الدور الاجتماعي لتنظيم الخصوبة، لا تكتمل سوى بالنظر لعدد سنوات الزواج ، ووسيلة التنظيم التي تختارها الزوجة، كما سيوضح تحليلنا للجدول التالي (رقم ٤)، ونلاحظ فيه :

١- بالنسبة لعدد سنوات الزواج : فغالبية أفراد العينة متزوجات من (١-٢ سنة) ويمثلن (٣٨,٨٪) من العينة الكلية، غالبيةهن يعملن في عمل خاص أو مشروع تجارى، لزياده دخلهن، ويمثلون (٢٩,٩٪) من

العينه الكليه، غالبية دخوطن الشهرية ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ويمثلن (٥٢,٤٪) من أفراد العينه الكليه ، وغالبيتهن حالتهم التعليميه المتوسطه ويمثلن (٥٦,٥٪) من أفراد العينه الكليه، وغالبيتهن في الفئه العمرية (٣٠-٣٥سنه) ويمثلن (٥٤,٤٪) من أفراد العينه الكليه .

٢- بالنسبه للوسيله التي إختارها الزوجه للتنظيم : هذا السؤال يختص برأى أفراد العينه وسيله تنظيم الخصوبه التي تفضلها الزوجه ، ويرى غالبية افراد العينه أنهم يفضلن إستخدام الحبوب ، ويمثلون (٣١,٣٪) من العينه الكليه ، ويررن غالبيتهن لرخص ثمنها، وسهوله الحصول عليها، ولقله مخاطرها على المرأه، وإمكانية الحمل بعد إيقافها ، وغالبيتهم يدرن مشروع خاص في مكان ملحق بالمنزل المقيمت فيه، كزياده لدخلهن ، وللاستفاده من وقت الفراغ، ويمثلون (٢٩,٩٪) من العينه الكليه، وغالبية دخوطن الشهرية ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ويمثلون (٤٧,٦٪) من أفراد العينه الكليه ، وغالبية حالتهم التعليميه فوق المتوسط ويمثلون (٥٣,٧٪) من أفراد العينه الكليه، وغالبيتهم في الفئه العمرية (٢٥-٣٠ سنه) ويمثلون (٥٧,١٪) من أفراد العينه الكليه.

وبذلك فعالبية أفراد عينتنا البحثيه متزوجات من (١-٢سنه) ، ويعملن في عمل خاص أو مشروع تجارى ، ودخوطن الشهرية ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ، وحالتهم التعليميه المتوسطه، وفي الفئه العمرية (٣٠-٣٥سنه)، وأخيرا يفضل غالبيتهن إستخدام الحبوب.

الفئه الإجتماعيه تنظيم الخصوبه	وسيله النظم										سنوات الزواج						تغيرات	
	طرق اللداده(٣)		أوب(٢)		حظر(١)		حبوب		الجمع		٤-٣ سنه		٣-٢ سنه		٢-١ سنه			
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
حكوميه	١٤,٣	٢١	١,٤	٢	٢,٤	٨	١,٤	٢	٢,١	٩	١٢,٩	١٩	٢,٧	٤	٦,٨	١٠	٣,٤	٥
عائليه	٢٣,١	٣٤	٣,٤	٥	١٠,٢	١٥	٢,٧	٤	٦,٨	١٠	٢٩,٩	٤٤	١٠,٢	١٥	١٠,٥	١٥	٩,٥	١٤
مزميه	٤,١	٦	٢,٧	٤	٠	٠	٠	٠	١,٤	٢	٢٩,٩	٤٤	٦,٨	١٠	٠	٠	٢٣,١	٣٤
مشروع	٢٩,٩	٤٤	١٠,٢	١٥	١,٤	٢	٢,٥	١١	١٠,٩	١٦	١٢,٩	١٩	٢,٤	٨	٤,١	٦	٢,٧	٤
بلا جدول	٢٨,٦	٤٢	٤,٨	٧	١,٥	٢,٢	٢,٧	٤	٦,١	٩	١,٥	٢,٢	-	-	١,٥	٢,٢	-	-
الجمع الكلى	١٠٠	١٤٧	١٤,٤	٢٢	٢١	٤٧	١٤,٣	١١	٣١,٢	٤٦	١٠٠	١٤٧	١٥,٢	٢٧	٣١,١	٤٢	٢٨,٨	٤٧
١-٢ الف ج	٢٩,٩	٤٤	٤,١	٦	١,٧	٢,٥	٣,٤	٥	٢,٤	٨	٩,٥	١٤	٤,١	٦	١,٤	٢	٤,١	٦
٢-٤ الف ج	٤٧,٦	٧٠	١٤,٣	٢١	١٠,٩	١٦	٣,٤	٥	١٩	٢٨	٥١,٤	٧٧	١٨,٤	٢٧	١٠,٩	١٦	٢٣,١	٣٤
٤-٦ الف ج	١٧	٢٥	١,٤	٢	٢,٧	٤	٢,٥	١١	٢,٤	٨	٣٠,٦	٤٥	٢,٧	٤	١٨,٤	٢٧	٩,٥	١٤
٦-٨ الف ج	٢,٤	٤	٢,٧	٤	١,٤	٢	-	-	١,٤	٢	٢,٥	١١	-	-	٢,٤	٤	٦	٩
أكثر من ٨ الف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجمع الكلى	١٠٠	١٤٧	١٤,٤	٢٢	٢١	٤٧	١٤,٣	١١	٣١,٢	٤٦	١٠٠	١٤٧	١٥,٢	٢٧	٣١,١	٤٢	٢٨,٨	٤٧



٢- بالنسبة لفترة التنظيم بعد آخر حمل : هذا السؤال يختص برأى أفراد العينة لفترة التنظيم بعد آخر حمل ، ويرى غالبية افراد العينة أنهم يفضلن تنظيم الخصوبه لمدة ثلاث سنوات بعد آخر حمل، ويمثلون (٤٠,١%) من العينة الكلية ، ويررن غالبيتهن زياده لزياده تكلفه المعاش، وصعوبه تربيه الاطفال وتعليمهم وتلبيه متطلبات حياتهم الاساسيه ، وغالبيتهم يعملن عمل خاص ويمثلون (٣١,٣%) من العينة الكلية، وغالبية دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ويمثلون (٥٨,٥%) من أفراد العينة الكلية ، وغالبية حالتهم التعليميه فوق المتوسط ويمثلون (٥٧,٨%) من أفراد العينة الكلية، وغالبيتهم في الفئه العمرية (٢٥-٣٠سنه) ويمثلون (٧٢,٨%) من أفراد العينة الكلية.

وبذلك فغالبية أفراد عينتنا البحثيه قد بدأن تنظيم الخصوبه بعد الطفل الثاني، وغالبيتهن لا يعملن (ربات منزل)، ودخولهن الشهريه ما بين(٢-٤ الاف ج شهريا)، وحالتهن التعليميه فوق المتوسط ، وغالبيتهن في الفئه العمرية (٢٥-٣٠سنه) ، وأنهن يفضلن تنظيم الخصوبه لمدة ثلاث سنوات بعد آخر حمل، ويررن غالبيتهن زياده لزياده تكلفه المعاش، وصعوبه تربيه الاطفال وتعليمهم وتلبيه متطلبات حياتهم الاساسيه

الدوره الاسريه		بدايه التنظيم بعد												فترة التنظيم بعد آخر حمل			
		تنظيم الخصوبه		الطفل الاول		الطفل الثاني (١)		الاجموع		ثلاث سنوات		اربع سنوات				خمس سنوات	
المستغيرات		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
الحيات	حكومى	١٣	٨,٨	٨	٥,٤	٨	٥,٤	٢١	١٤,٣	٢١	١٤,٣	٨	٥,٨	٢١	١٤,٣	٢١	١٤,٣
	خاص	١٦	١٠,٩	١٨	١٢,٢	٢٦	١٧,٧	٦	٤,١	٦	٤,١	١٠	٦,٨	٦	٤,١	٦	٤,١
	موسمى	٦	٤,١	٠	٠	٢	١,٤	١	٠,٧	٣	٢	١,٤	١	٠,٧	٣	٢	١,٤
	مشروع	٥	٣,٤	٣٢	٢١,٨	١٠	٦,٨	٧	٤,٨	٣٢	٢١,٨	١٥	١٠,٢	٣٢	٢١,٨	٣٢	٢١,٨
	رئه منزل (٥)	٢٩	١٩,٧	٢٠	١٣,٦	١٣	٨,٨	١٩	١٢,٩	٤٩	٣٣,٣	١٩	١٢,٩	٤٢	٢٨,٦	٤٢	٢٨,٦
الاجموع الكلى		٦٩	٤٦,٩	٧٨	٥٣,١	٥٩	٤٠,١	١٠٠	١٤٧	١٤٧	١٠٠	٤٦	٣١,٣	١٤٧	١٠٠	١٤٧	١٠٠
السال التعليمى	١-٢ الف ج	١٠	٦,٨	٢٠	١٣,٦	١٧	١١,٦	٣٠	٢٠,٤	٣٨	٢٥,٩	١٦	١٠,٩	٣٨	٢٥,٩	٣٨	٢٥,٩
	٢-٤ الف ج	٥٠	٣٤	٤٦	٣١,٦	٣١	٢١,١	٩٦	٦٥,٣	٨٦	٥٨,٥	٢٥	١٧	٨٦	٥٨,٥	٨٦	٥٨,٥
	٤-٦ الف ج	٧	٤,٨	٢	١,٤	٣	٢	٩	٦,١	٩	٦,١	٣	٢	٩	٦,١	٩	٦,١
	٦-٨ الف ج	٢	١,٤	١٠	٦,٨	٨	٥,٤	١٢	٨,١	١٤	٩,٥	٤	٢,٧	١٤	٩,٥	١٤	٩,٥
٨ الف أكثر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

جدول رقم (٥)

٤,١	٦	١,٤	٢	١,٤	٢	١,٤	٢	٤,١	٦	٢,٧	٤	١,٤	٢	أدى
٢٧,٢	٤٠	١٠,٢	١٥	١٠,٢	١٥	٦,٨	١٠	٢٣,١	٣٤	٩,٥	١٤	١٣,٦	٢٠	متوسط
٥٧,٨	٨٥	١٧	٢٥	١٥,٦	٢٣	٢٥,٢	٣٧	٥٩,٢	٨٧	٢٨,٦	٤٢	٣٠,٦	٤٥	فروق متوسط
١٠,٩	١٦	٢,٧	٤	١,٤	٢	٦,٨	١٠	١٣,٦	٢٠	١٢,٢	١٨	١,٤	٢	جامعي
.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	فروق جامعي
١٠٠	١٤٧	٣١,٣	٤٦	٢٨,٦	٤٢	٤٠,١	٥٩	١٠٠	١٤٧	٥٣,١	٧٨	٤٦,٩	٦٩	المجموع الكلي
٢٠,٤	٣٠	٢,٧	٤	٩,٥	١٤	٨,٢	١٢	٢٠,٤	٣٠	١٢,٩	١٩	٧,٥	١١	٢٠-٢٥ عام
٧٢,٨	١٠٧	٢٧,٢	٤٠	١٧	٢٥	٢٨,٦	٤٢	٧٠,١	١٠٣	٣٦,٧	٥٤	٣٣,٣	٤٩	٢٥-٣٠ عام
٦,٨	١٠	١,٤	٢	٢	٣	٣,٤	٥	٩,٥	١٤	٣,٤	٥	٦,١	٩	٣٠-٣٥ عام
.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	٣٥-٤٠ عام
.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	٤٠ فأكثر
١٠٠	١٤٧	٣١,٣	٤٦	٢٨,٦	٤٢	٤٠,١	٥٩	١٠٠	١٤٧	٥٣,١	٧٨	٤٦,٩	٦٩	المجموع الكلي
- ٢٣ -														

جدول رقم (٥)

(١) الطفل الثاني: اشار المبحوثين أنهم فكروا في التنظيم والاكتفاء بالطفل الثاني ، و بعضهم أكد على تفكيرهم في الاكتفاء بطفل واحد فقط.

(٢) ثلاث سنوات: فتره التنظيم هنا تتضمن سنوات الرضاعة بعد الطفل الاول + سنتين تنظيم تقريبا  
 (٣) اربع سنوات : فتره التنظيم هنا تتضمن سنوات الرضاعة بعد الطفل الثاني + سنتين ثلاث سنوات تنظيم تقريبا

(٤) خمس سنوات: فتره التنظيم هنا تتضمن سنوات الرضاعة بعد الطفل الثاني + سنتين اربع سنوات تنظيم تقريبا

د - نماذج حملات تنظيم الخصويه الزوجيه في مصر:

تتضمن دورات الانجاب السابقه على العديد من المتغيرات القيميه والعرفيه والتقليديه وقد كثر الحديث عن تأثيراتها (١٤٩)، وسنقدم مراجعه سريعه لبعض هذه الحملات :

أ - حمله طوق النجاه : في ظل غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار ووصول معدل التضخم في مصر إلى مستويات غير مسبوقه خلال العام المنصرم، وبعد تحرير سعر صرف الجنيه في نوفمبر في خطوه خفضت

قيمته بشدة، شحت الأدوية في الصيدليات في مختلف أنحاء البلاد في وقت فقدت فيه عشرات المنتجات، من بينها وسائل منع الحمل، ربحيتها سواء للمنتجين أو المستوردين، مما دعا وزارة الصحة المصرية لتنظيم حملة توعية لمواطنيها في المناطق الريفية لتنظيم الخصوبة الزوجية، وهي استراتيجية لخفض معدل المواليد إلى ٢,٤% بما يوفر للحكومة ٢٠٠ مليار جنيه حتى ٢٠٣٠، وتستهدف المناطق الريفية بالعملية إذ يرى كثير من سكانها أن الأسر الكبيرة مصدر قوة اقتصادية كما أن هناك مقاومة للحد من النسل بسبب اعتقاد ديني، وتقدم للنساء فحوصا مجانية، وتبيع وسائل منع الحمل المدعمة بصورة كبيرة ومنها الواقي الذكري بـ ١٠ قروش واللولب النحاسي بجنيهين، وقد تعاقدت الوزارة مع شركة "أكديما إنترناشونال" لتوفير وسائل منع الحمل الهرمونية المنتجة محليا، ويوفر التعاقد للحكومة ملايين الدولارات، وإنه يغطي ٦٥% من الطلب المحلي مضافا أن باقي الإنتاج يصدر لدول المنطقة (١٥٠).

ب - حملة " اثنين كفاية": أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي هذه الحملة، ويستهدف المستفيدات من برنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل"، الذي تنفذه وزارة التضامن الاجتماعي، وعددهن ١١٤٨٨٦١ سيدة تحت سن ٤٠ سنة، ويشترك في تنفيذ المشروع عدة وزارات ويتم تطبيق المرحلة الأولى منه في عشرة محافظات هي الأكثر فقرا، والأعلى من حيث معدلات الخصوبة، وبها أكبر عدد من السيدات المستفيدات من برنامج "تكافل"، وينفذ المشروع في ٢٢٥٧ قرية ضمن ١١٩ قسم ومركز بالمحافظات العشر وهي (قنا، أسوان، الأقصر، سوهاج، أسيوط، المنيا، بنى سويف، الفيوم، الجيزة، البحيرة)، تصل تكلفة المشروع إلى ١٠٠م.ج، يتحمل صندوق إعانة الجمعيات بوزارة التضامن الاجتماعي ٩٠ مليوناً، والباقي منحة من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ويهدف المشروع لرفع وعي السيدات بمفهوم الأسرة الصغيرة والمباعدة بين الولادات، إلى جانب تطوير عيادات تنظيم الخصوبة الزوجية التابعة للجمعيات الأهلية، وبناء قدرات الكوادر العاملة في تنظيم الخصوبة الزوجية بهذه المحافظات (١٥١).

سيتم تنفيذ المشروع من خلال ١٠٠ جمعية أهلية تم اختيارها بين ٢٥٠ جمعية أهلية تقدمت للمشاركة في تنفيذ المشروع وتم تقييمها من خلال زيارات ميدانية، وستحصل هذه الجمعيات على منح تتراوح قيمتها من نصف مليون إلى مليون جنيه، ويصل إجمالي هذه المنح نحو ١٠٠ مليون جنيه تستخدم في تجهيز العيادات وتوفير وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية وبناء كوادرها، وسيشارك في تنفيذ المشروع أكثر من ٢٥٠٠ متطوع ورائدة ريفية، وأكثر من ١٢٥ طبيبا وممرضة ويستهدف أيضاً الصيادلة، وسيتم التعاون بين وزارتي التضامن الاجتماعي والصحة، في الإشراف الفني على عيادات تنظيم الخصوبة الزوجية وتوفير



وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية وتسيير قوافل طبية بالمناطق المحرومة ، وأخير الامراجعة الفنية لرسائل وأدلة عمل المشروع، بين وزارة التضامن الاجتماعي والهيئة العربية للتصنيع التي تقوم بتطوير ٧٠ عيادة أهلية بالأجهزة والمعدات اللازمة ، و ١٠ من الجمعيات المشاركة في تنفيذ المشروع كعينة ممثلة لباقي الجمعيات .

٣- حملات "الحق في الصحة" : ينفذ قطاع تنظيم الخصوبة الزوجية والصحة الإنجابية بوزارة الصحة برنامجاً لتنظيم الخصوبة الزوجية، من خلال أربعة مبادرات مستحدثة ويستهدف ما يقرب من ١٥ مليون سيدة في سن الإنجاب، لتبني مفهوم الأسرة الصغيرة حفاظاً على صحة الأم والطفل والإسهام في تنمية الدولة، تشمل تلك المبادرات (١٥٢):

المبادرة الأولى: حملة (يوم الثلاثاء)، ويتم التنفيذ في ٢٨٩ مركز طب أسرة بالحضر، لتقديم خدمات تنظيم الخصوبة الزوجية والوسائل طويلة المفعول (كبسولات- اللولب ) ، من خلال طبيبات إخصائيات نساء للعمل مساء .

المبادرة الثانية: هي (من بيت لبيت) لتوصيل الخدمات والتوعية بالمناطق الريفية، من خلال قيام مشرفات التمريض والرائدات الريفيات بالكشف على (الضغط والطول والوزن) وتوزيع الحبوب والحقن الشهرية واللبوس والحقن كل ٣ شهور والواقى الذكرى وتسجيل بيانات المنتفعات الجدد والمتزوجين حديثاً.

المبادرة الثالثة تتضمن تطبيق نظام الفرق المتنقلة في الوحدات الصحية الريفية الثابتة، وهي مبادرة لتشغيل الوحدات المغلقة في محافظات الصعيد خاصة ، من خلال فرق مكونة من "طبيبة مدربة، رائدات ريفيات، ممرضة، مشرفات لنوادى المرأة" بالمناطق التي تحتاج للحصول على الخدمة.

المبادرة الرابعة لتشجيع القطاع الأهلى والجمعيات الأهلية على رفع كفاءة المنافذ الحالية وفتح منافذ جديدة لتقديم خدمات تنظيم الخصوبة الزوجية للمحرومين منها.

ومعرفه تأثير هذه الحملات على سلوك الزوجات في تنظيم الخصوبة، سنحلل الجدول التالى (رقم ٦)، ونلاحظ فيه :

١- بالنسبة للاشتراك في حملات التوعية بتنظيم الخصوبة البشرية: فغالبية أفراد العينة لم يشاركن في هذه الحملات، ويمثلن (٢٣,٨٪) من العينة الكلية، غالبيةن يعملن في عمل موسمى، ويمثلون (٣٦,٧٪) من العينة الكلية، غالبية دخولهن الشهرية ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ويمثلن (٤٩,٧٪) من أفراد العينة الكلية ، وغالبيةن حالتهم التعليميه فوق المتوسط ويمثلن (٤٥,٦٪) من أفراد العينة الكلية، غالبيةن في الفئه العمريه (٢٥-٣٠ سنه) ويمثلن (٤٠,٨٪) من أفراد العينة الكلية .

٢- بالنسبة لمن شاركوا في هذه الحملات : هذا السؤال يختص برأى أفراد العينة لمن شارك منهم في هذه الحملات، ويرى غالبية افراد العينة أنهم شاركوا في حملة "من بيت لبيت" فقد كانت ناجحة عن باق الحملات مثل، "أنا مسئول"، " طوق النجاة " ، و " الحق في الصحة"، و " يوم الثلاثاء"، و " اتنين كفايه"، ويمثلون (١٩٪) من العينة الكلية ، ويبررن غالبيتهم زياده أعبائهم المعيشيه وقله الوقت المتاح لهم للاشتراك فيها، والغالبية منهم قلن أنهم لم يسمعن عنها ، وغالبيتهم يعملن بعمل موسمي في المصانه القريبه من بلداهن ويمثلون (٨,٨٪) من العينة الكلية، وغالبية دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ويمثلون (١٢,٩٪) من أفراد العينة الكلية ، وغالبية حالتهم التعليميه فوق المتوسط ويمثلون (١٠,٢٪) من أفراد العينة الكلية، وغالبيتهم في الفئه العمريه (٢٥-٣٠ سنه) ويمثلون (١٠,٢٪) من أفراد العينة الكلية.

وبذلك فغالبية أفراد عينتنا البحثيه لم يشاركن في هذه الحملات، غالبيتهم يعملن في عمل موسمي، وغالبية دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا)، وغالبيتهم حالتهم التعليميه فوق المتوسط ، وغالبيتهم في الفئه العمريه (٢٥-٣٠ سنه) ، غالبية افراد العينة أنهم شاركوا في حملة "من بيت لبيت" فقد كانت نجحه عن باق الحملات مثل، "أنا مسئول"، " طوق النجاة " ، و " الحق في الصحة"، وغيرها.

أكثر الحملات التي شارك فيها																		
اسم الحملة (١)		من بيت ليت		أنا مسئول		طوبى الجاد		الخط في الصفحة		يوم الثلاثاء		التيين كعبه		لم يشارك (٢)		المجموع		
المعيرات		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
حكومة خاص موهبي مشروع ربه منزل	١,٤	٢	١,٤	٢	٢	٢	٢	١,٤	٢	١,٤	٢	٠,٧	١	٣,٤	٥	١٢,٠	١٨	
	٥,٤	٨	١,٤	٢	٦,٨	١	١,٤	٢	٢,٧	٤	١	٨,٢	٤	٢,٧	٤	٤٢	٢	
	٨,٨	١	٥,٤	٨	٠	٣,٤	٦	٠,٧	١	٤,١	٦	٠	٢	١٢,٠	١	٥٤	٢٨	
	٣,٤	٣	١,٤	٢	٠	٢	١,٤	٦	٠,٧	١	٤,١	٦	٠	٢	٢,٧	٦	٢٧	٦
	٠	٥	٠,٧	١	٠	١,٤	٣	٠	٠	٢	٣	٠	١	٥,٤	٨	٦	٣٦	٧
المجموع الكلي		١,٩	٢	١,٠	١	١٥,٠	٢	١,٠	١	١٠,٠	١	١١,٠	١	٢٣,٠	٣	١٤٧	١٠٠	
أسي متوسط فوق متوسط جامعي فوق جامعي	١,٤	٢	١,٤	٢	٢	٢	١,٤	٢	١,٤	٢	١,٤	٢	٠	٠	٠	١٤	٩,٥	
	٥,٤	٨	١,٤	٢	٠	٢	٦,١	٩	٤	٢,٧	٤	٨,٢	١	٠,٨	١	٤٨	٣٢,٠	
	١,٠	١	١,٠	١	١٢,٠	١	٢	٣	٤,٨	٧	٢	٢	٢	١٢,٠	٣	٢٧	٧	
	٢	٥	١,٤	٢	٠	٢	٠	٠,٧	١	٠	٠	٠	٠	٢	١,٢	٦	٤٥,٠	
	٢	٣	٤,١	٦	٠	١,٤	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٧	٦	٦	٨,٢	٤,١
المجموع الكلي		١,٩	٢	١,٠	١	١٥,٠	٢	١,٠	١	١٠,٠	١	١١,٠	١	٢٣,٠	٣	١٤٧	١٠٠	
١-٢ الف ٣-٤ الف ٥-٦ الف ٧-٨ الف أكثر	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
المجموع الكلي		١,٩	٢	١,٠	١	١٥,٠	٢	١,٠	١	١٠,٠	١	١١,٠	١	٢٣,٠	٣	١٤٧	١٠٠	
٢٥-٣٠ ٣٠-٣٥ ٣٥-٤٠ ٤٠ فأكثر	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
المجموع الكلي		١,٩	٢	١,٠	١	١٥,٠	٢	١,٠	١	١٠,٠	١	١١,٠	١	٢٣,٠	٣	١٤٧	١٠٠	

جدول رقم (٦)

(١) اسم الحمله : ارادت الباحث بذكرها اسم الحمله معرفه المبحوث بها سواء شارك فيها أو لم يشارك، فمعرفته دليل على وعيه الجزئى بها

(٢) لا يعرف : تشير بما الباحثه هنا لمن لم أشاروا لعدم معرفتهم بأى من تلك الحملات، وهذا يؤكد فش هذه الحملات فى الوصول لهم.

والآن سنشير هنا لبعض الآراء حول هذه الحملات :

الرأى الأول : ضرورة تطوير إستراتيجيات ضبط الخصوبه الزوجيه

يرى "محمد أحمد طنطاوى" بأن الزيادة السكانية أصل المشكلات فى مصر، وإذا لم يتم السيطرة عليها، فلن نرى أملا فى تنمية أو مجتمع يسير بصورة أفضل، إلا أن المواجهه العمليه لهذه الظاهره تاتيه بين عدد من الجهات فى الدوله، واقتصرت بشكل خاص على مجموعه من التصريحات لمسئولين، والكثير من الندوات واللقاءات المحليه الصغيره، دون أن يكون لها تأثير جماهيرى على المجتمع عامه، فتحول الأمر إلى "مكلمه" تنقصها الخبره العلميه والعمليه، يصدرها المتخصصون وغيرهم دون درايه أو تأصيل علمى، وهذا ما سنلاحظه فى بعض حملات تنظيم الخصوبه الزوجيه الآتية ، ومنها(١٥٣) :

ما قدمته الحمله القوميه لتنظيم الخصوبه الزوجيه فى الفتره من ١٩٨٧-١٩٩١، التى كانت أيقونتها "كرمه مختار"، وأعد نموذجها العلمى وأشرف على تنفيذها وإعدادها "فرج الكامل" صاحب النموذج "المعرفه والتغيير الاجتماعى"، وقد كان لهذه الحمله أصداء غير تقليديه على استخدام البسطاء فى القرى والريف لوسائل منع الحمل، ودخول هذه الثقافه إلى مجتمعات الصعيد وبحرى والمناطق النائيه والمهمشه ، بفضل هذه الكوكبه المصريه المخلصه، التى قدمت عطاء حقيقيا لقضيه السكان وتنظيم الخصوبه الزوجيه فى مصر .

معظم حملات تنظيم الخصوبه الزوجيه التى أعقبت نموذج "فرج الكامل" لم تؤت ثمارها ولم تحقق المرجو منها، بعدما غلب عليها طابع التقليد وغاب عنها الابتكار والإبداع ومواكبه العصر، بل زاد الأمر سوءاً فى المراحل الراهنه، فقد تحولت المكاتب والبرامج المعنيه بتنظيم الخصوبه الزوجيه ومواجهه الزيادة السكانية إلى مجرد مجموعه "موظفين"، لا يقدمون جديدا ولا يسعون لتغيير حقيقى فى هذا الملف الحيوى، الذى لم نحسن التعامل معه حتى الآن، بل إن المكاتب الأمميه، على رأسها صندوق الأمم المتحده للسكان، الذى

تحول لمجرد مجموعة أنشطة ترفيهية وزيارات غير مخططة ، في ظل غياب تفاعل واضح مع الجماهير المستهدفة.

المجلس القومي للسكان لم يقدم لقضية تنظيم الخصوبة الزوجية سوى تصريحات وكلمات وندوات ولا يوجد جهد حقيقي على الأرض أو حملة واحدة منظمة تضاهي ما قدمه فرج الكامل وكريمة مختار قبل أكثر من ٣٠ عاما مضت، وكأن الإبداع تجمد، والقدرة على ابتكار نماذج غير تقليدية بدعم من المتخصصين والخبراء أمر مستحيل.

الحملة التي أعلنتها وزارة التضامن "٢ كفاية" لم تحقق أهدافها نظرا لعدم استمرارية العرض، بالإضافة إلى أن الشخصيات الدرامية التي شاركت في الإعلان، التي غلب عليها الأداء الفكاهي، الأمر الذي تضع مع الرسالة الإعلامية، والهدف من الحملة.

نحتاج إلى رؤية حقيقية لمعالجة قضية تنظيم الخصوبة الزوجية والزيادة السكانية، تعتمد على معايير علمية واضحة ورسالة محددة، غير محاطة بالكثير من مصادر الصخب والتشويش، حتى لا تفقد أهدافها بعبارات وتصريحات غير مدروسة.

ضرورة تفعيل دور الأجهزة والوزارات المعنية بهذه القضية، وغيور ثقافة المكاتب والجهات المانحة التي لم تعد تقدم حلولاً عملية لقضية السكان وتنظيم الخصوبة الزوجية في مصر، خاصة أن القضية مرتبطة بأبعاد تنموية كبيرة، لذلك يجب أن تكون التصريحات التي نطلقها متناسب فعليا مع حجم الجهد والإنجاز.

٢- الرأي اثنى : عدم كفاية برامج تنظيم الخصوبة الزوجية لضبط الخصوبة الزوجية:

يرى "محمد حميد" أن مصر بدأت مشروع تنظيم الخصوبة الزوجية في عام ١٩٦٣، حيث تم إعداد الميثاق الوطني الذي أعلن المبادرة من أجل تنظيم الخصوبة الزوجية وتم تأسيس الجمعية المصرية لتنظيم الخصوبة الزوجية وخضعت لوزارة الشؤون الاجتماعية آنذاك، ورغم صرف أكثر من ثلاثة مليارات جنيه على هذه البرامج، لم تُحقق النجاح المطلوب، وقد أكد الخبراء أن هذه البرامج، ليست كافية، وكان الأولى أن يتم تحويل هذه الأموال المهذرة إلى التنمية والاستثمار، فقد ارتفع عدد السكان من ٢٧ مليون عام ١٩٦٣ إلى ١٠٠ مليون عام ٢٠٢٠، ويدعم "حميد" رأيه بالحقائق الآتية (١٥٤):

برامج تنظيم الخصوبة الزوجية لم تبدأ في التسعينيات، كما يعتقد البعض، لكن بدأت منذ منتصف ستينيات القرن الماضي، حيث أنشئ المجلس الأعلى لتنظيم الخصوبة الزوجية لتخطيط وتنسيق الأنشطة

لتقديم خدمات تنظيم الخصوبة الزوجية في عام ١٩٦٥، وفي عام ١٩٧٢ أُعيد تشكيل هذا المجلس باسم المجلس الأعلى لتنظيم الخصوبة الزوجية والسكان، وأعلنت الحكومة، آنذاك، سياسة قومية جديدة للسكان لمدة عشر سنوات عرفت بالمدخل الاجتماعي والاقتصادى لخفض الإنجاب.

في منتصف الثمانينيات، صدر القرار الجمهورى رقم ١٩ لسنة ١٩٨٥ بإعادة تشكيل المجلس تحت اسم المجلس القومى للسكان برئاسة رئيس الجمهورية ليكون مسئولاً عن مواجهة المشكلة السكانية جنباً إلى جنب مع بعض الأجهزة الحكومية والأهلية التى تعاونه في تحمل هذه المسئولية، وفي عام ١٩٩٦ صدر القرار الجمهورى رقم ٣٢ لعام ١٩٩٦ ليصبح المجلس برئاسة السيد رئيس الوزراء.

في عام ٢٠٠٢ صدر القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ٢٠٠٢ ليصبح المجلس برئاسة وزير الصحة والسكان، وفي عام ٢٠٠٩، أصبح المجلس القومى للسكان برئاسة وزير الدولة لشئون الأسرة والسكان، ووصولاً لعام ٢٠١١، حيث أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة قراراً بأن المجلس القومى للسكان يتبع وزير الصحة والسكان.

على الرغم من بداية حملات تنظيم الخصوبة الزوجية التى تبنتها الدولة منذ الستينيات ، إلا إنها لم تُحقق نتائج كما هو متوقع ، ونلاحظ ذلك من:

نسبة الزيادة السكانية انخفضت من الستينيات التى كان تُسجل ٣.٧٪، إلى نحو ٢.٥٪ حالياً، لكن هذا ليس بسبب حملات الدولة لتنظيم الخصوبة الزوجية ، إنما السبب الأول هو ارتفاع نسب التعليم بين المواطنين، وزيادة مستوى الوعي.

حجم الزيادة السكانية وصل لأقل مستوى له قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، لكن عاودت النسبة إلى الارتفاع بعد ذلك، مرجعاً ذلك إلى أنه من الطبيعى أن ترتفع مؤشرات الزيادة السكانية بعد الحروب والاضطرابات، كما حدث بعد حرب ١٩٧٣.

يمكن أن يتم توجيه كل الأموال التى أُهدرت على مشروع تنظيم الخصوبة الزوجية إلى تنمية المناطق الريفية وبناء المدارس، وكان يمكن استغلال الـ ٢.٣ مليار جنيه التى تم صرفها على برنامج تنظيم الخصوبة الزوجية، من أجل الاستثمار.

حجم تأثير برنامج تنظيم الخصوبة الزوجية التى قامت بها الدولة، وحتى وحدات طب الأسرة التى أنشأتها الحكومات السابقة، لم تؤد إلى تغيير كبير، ذلك لأن الاستثمار وتغيير عادات المواطنين ليست مجرد

برنامج، ويحتاج إلى التنمية الصناعية.

قضية الزيادة السكانية "قضية مجتمعية"، متعددة الجوانب، تحتاج دورا من كل المؤسسات مثل الكنيسة والمسجد مهم، لأن جزءا كبيرا من المواطنين يعتبر أن تحديد النسل أو تنظيم الخصوبة الزوجية "حرام"، إضافة دورا آخر للإعلام أيضًا.

ما يعيب كل برامج تنظيم الخصوبة الزوجية دوماً "الموسمية"، فهي تبدأ بشكل كبير ثم تهبط، ولا توجد استمرارية لهذه المشروعات، رغم أهميتها.

لا بد من وجود عقوبات على المواطنين، الذين لا يتعاطفون مع برامج تنظيم الخصوبة الزوجية، ويمكن فرض عقوبة مالية على الأب الذى ينجب أكثر من ٣ أطفال، و يتم النص على أن يكون تعليم "الطفل الثالث" بمقابل مادي وليس مجانيًا.

يمكن إضافة نص إلى قانون التأمين الصحى الجديد على أن يكون الاشتراك للطفل الثالث بمقابل ٢٪ من راتبه، وبالتالي فهذا قد يؤثر على قرار الأب بإنجاب طفل ثالث.

يجب تقنين العقوبات على الآباء الذين يفرطون في الإنجاب.

الرأي الثالث: تقييم جودة الخدمة بعيادات تنظيم الخصوبة الزوجية:

يهدف مشروع تعزيز استراتيجية مصر القومية للسكان الممول من الاتحاد الأوروبي، رفع مستوى الوعي بتنظيم الخصوبة الزوجية، وتمكين وتوعية الاشخاص في سن الإنجاب من اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن صحتهم الإنجابية، و جدير بالذكر بأن " الوسام " هو نظام اعتماد للجودة حيث يتم تقييم جودة الخدمة بعيادات تنظيم الخصوبة الزوجية في جميع أنحاء مصر بناءً على مجموعة من المؤشرات والمعايير التي وضعتها وزارة الصحة والسكان، ويتضمن الحصول على الوسام عدة معايير أهمها (١٥٥):

توافر مخزون كافي لشهرين إلى ثلاثة أشهر من وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية.

توفير المعلومات الصحيحة أثناء تقديم المشورة من قبل الأطباء والمرضات.

تقديم خدمات تنظيم الخصوبة الزوجية الآمنة وفقاً للمعايير.

زيادة عدد المنتفعات من خدمات تنظيم الخصوبة الزوجية.

تحتفظ العيادة بالوسام لمدة عام واحد طالما حافظت على المعايير المحددة.

يهدف مشروع تعزيز استراتيجية مصر القومية للسكان الممول من الاتحاد الأوروبي بمنحة بقيمة ٢٧ مليون

يورو ، الى :

زيادة الاستخدام الطوعي لخدمات تنظيم الخصوبة الزوجيه .  
 زيادة الطلب على تنظيم الخصوبة الزوجيه وتعزيز الحوكمة السكانية.  
 سيفيد المشروع المصريين في سن الإنجاب الذين سيكون لديهم المزيد من الخيارات بشأن حجم أسرهم،  
 كذلك فترات المباحدة بين الولادات.  
 دعم عملية مراجعة الاستراتيجية القومية للسكان.  
 خفض الحاجة غير الملباة للسيدات من وسائل تنظيم الخصوبة الزوجيه وإتاحتها بالمجان للجميع، فقد  
 وضعت الدوله خطة التنفيذية تتضمن :  
 العمل على رفع المستهدف إلى ٧٥ ٪ من اجمالي السيدات.  
 العمل على زيادة مشاركة الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات تنظيم الخصوبة الزوجيه لتصل إلى ٤٠٠  
 جمعية أهلية وإمدادها بتلك الوسائل.  
 تدريب عدد ٢٠٠٠ من الأطباء وطاقم التمريض العاملين في مجال تنظيم الخصوبة الزوجيه من مقدمى  
 الخدمة بالجمعيات الأهلية الشريكة على المعايير المتفق عليها .  
 رفع وعي المصري بالآثار الاجتماعية والاقتصادية للزيادة السكانية.  
 صياغة رسائل ثقافية تبث من خلال حملات توعوية، بالتنسيق مع وزارة الإعلام.  
 تنفيذ ١٢ مليون زيارة منزلية، وعقد ٣٠ ألف ندوة، و ٥٠٠ فعالية مسرح شارع، وهو ما يستهدف ٦  
 ملايين سيدة في المحافظات التي تمثل الأكثر احتياجا.  
 توعية مليون شاب وشابة بسلوكيات الإنجاب الصحيحة من خلال برنامج "مودة".  
 تدريب ١٠ آلاف من القيادات الدينية على مفاهيم القضية السكانية، وتعميم خطاب ديني للتوعية  
 بالقضية السكانية.  
 توعية الأمهات والآباء بمفهوم تنظيم الخصوبة الزوجيه من منظور حقوق الطفل.  
 برنامج "حوار الأجيال" و"المسرح التفاعلي"، و"دوائر الحكيم"، والقيام بالتوعية من خلال "منظومة نجدة  
 الطفل"، وإرسال رسائل مباشرة للفتيات المستهدفة.  
 إدراج محتوى تعليمي عن أبعاد القضية السكانية بمناهج وزارة التربية والتعليم.



إنتاج مسرحيات حول القضية السكانية، وإطلاق حملة "أنا مسئول" للذكور بالجامعات. الوصول الذكي للسيدات المستهدفة لتقديم الخدمة وتسهيل تقديم الخدمة وتتضمن: ميكنة خدمات تنظيم الخصوبة الزوجية وبناء قاعدة بيانات متكاملة لهذه الخدمات. يتم تحقيق تكامل بين قواعد بيانات كل من المبادرات الرئاسية ١٠٠ مليون صحة، وصحة المرأة، وقاعدة بيانات "تكافل وكرامة" بوزارة التضامن.

تنفيذ أنشطة أخرى تتضمن ميكنة خدمات تنظيم الخصوبة الزوجية، والبناء على البرنامج الجاري تطويره حالياً بوزارة الصحة؛ بهدف خدمة ٥٤٠٠ وحدة ثابتة لتنظيم الخصوبة الزوجية على مستوى الجمهورية. الربط بالقوافل الطبية وبوحدات المستشفيات التكاملية.

الاستغلال الأمثل للموارد طبقاً للاحتياج الفعلي.

الرصد المستمر للمؤشرات والخصائص السكانية على مستوى الجمهورية.

ميكنة المتابعة والتقييم للمشروع القومي لتنظيم الخصوبة الزوجية لتقييم الأداء.

إنشاء نظام إلكتروني مفصل خصيصاً لقياس الأثر المترتب على تدخلات المشروع.

وضع إطار تشريعي وتنظيمي حاكم لسياسات ضبط النمو السكاني؛ من خلال قيام وزارة العدل بمراجعة ومتابعة القوانين المعروضة على مجلس النواب، فيما يتعلق بإنفاذ قانون سن الزواج، وإصدار قانون تجريم زواج القاصرات، وكذا تغليظ عقوبة الزواج المبكر للفتيات على أن تشمل الأب أو ولى الأمر، وتغليظ عقوبة عمالة الأطفال على أن تشمل الأب أو ولى الأمر، وتتضمن:

إعداد خطة تنفيذية متكاملة للتعامل مع ملف تنظيم الخصوبة الزوجية، فلا توجد أي مشكلة فيما يتعلق بالتمويل اللازم لتنفيذ برنامج ناجح للحد من الزيادة السكانية، وتنظيم الخصوبة الزوجية، فالنجاح هذا الملف سيوفر على الدولة مليارات الجنيهات.

صياغة خارطة طريق واضحة الأهداف والرؤى، لبرنامج يستهدف الحد من الزيادة السكانية، يتم الإعلان عنه من جانب الحكومة، والبدء في تنفيذه على الفور.

الاستفادة من مبادره صحة المرأة (ضمن ١٠٠ مليون صحة)، فعدد المفحوصات بالمبادرة منذ إنطلاقها في يوليو ٢٠١٩ حتى اليوم بلغ حوالي ٨,٥ مليون فحص في محافظات الجمهورية المختلفة، وتشمل الكشف عن الأمراض غير السارية (السكري، ضغط الدم، قياس الوزن والطول وتحديد مؤشر كتلة الجسم، ومستوى

الإصابة بالسمنة أو زيادة الوزن)، وتتضمن التوعية بـ :  
 عوامل الخطورة المسببة للأمراض غير السارية.  
 الصحة الإنجابية وتنظيم الخصوبة الزوجية، والتوعية بطريقة الفحص الذاتي للثدي .  
 آليات الفحص المختلفة : الفحص الإكلينيكي، أو الأشعة، أو التحليل الباثولوجي.  
 معدل استخدام وسائل منع الحمل سابقا وحاليا بكل محافظة، وأرصدة وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية  
 على مستوى المحافظات، ومتوسط عدد الأبناء في كل محافظة .  
 التوعية وتوفير فرص العمل للسيدات، ومساعدة الأسر في تحسين دخولها، وتوفير حوافز إيجابية وأخرى  
 سلبية، واستهداف فئة الشباب بحملات التوعية لدور:  
 الجمعيات الأهلية والجهود المبذولة في مجال تنظيم الخصوبة الزوجية  
 وسائل الإعلام لتصحيح المفاهيم الإنجابية الخاطئة، كحملة " ٢ كفاية".  
 رجال الدين للتوعية الدينية حول أهمية تنظيم الخصوبة الزوجية لكل منهم ، وللدولة  
 المحافظات التي تشهد ارتفاع معدل الزيادة السكانية بها .  
 توطين برنامج التنمية المستدامة على الأرض، مع التأكيد على:  
 حملات طرق الأبواب، وضرورة الاتصال المباشر مع المرأة المصرية لإيصال الرسائل لها مباشرة على الأرض  
 تدشين برنامج حكومي لتنظيم الخصوبة الزوجية من أجل مستقبل مصر، كما لفتت إلى ضرورة إصدار  
 قانون لمنع زواج الأطفال .  
 الرأي الرابع: تدعيم دور الأزهر في حملات تنظيم الخصوبة الزوجية:  
 لن تعيد الباحثه الحديث عما سبق، وستكتفى هنا بالإشارة لتأثير الثقافة الدينية في سلوك أفراد المجتمع  
 الانجابي، ويعتبر قسم كبير من أفراد المجتمع النصوص والأحكام الدينية المرجع الوحيد لاتخاذ قراراتهم  
 الانجابيه وغير الانجابيه، واتخاذ القرار لتحسين الأولاد ، كذلك في الممارسات الجنسية واستعمال الواقي  
 الذكري (٢٠)، لذلك تشير بعض الدراسات الى الكثير من المثقفين والخبراء الأزهر الشريف يتحملون  
 جزءا من فشل الدولة في معركة تنظيم الخصوبة ، على الرغم من أن مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر  
 في عام ٢٠٠٣ أكد على أن تنظيم الخصوبة الزوجية لا يعتبر قتلا للجنين؛ ولا ينطبق عليه قول الله: " ولا  
 تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم"، لأن التي تستعمل وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية لا

تكون حاملا في الأصل، مشيرا إلى (١٥٦):

أن المباحة بين الولادات وتأخير الحمل جائز شرعا لعدم وجود نصوص تحرمه سواء في القرآن الكريم أو السنة النبوية.

أن تنظيم النسل لا يتعارض مع التوكل على الله؛ و لم يرد نص في القرآن الكريم يحرم تنظيم النسل أو تحديده، لكنه جعل الحفاظ على النسل والذرية من مقاصد الشريعة.

أن السنة النبوية أباحت العزل كوسيلة لمنع الحمل أو الإقلال منه، وهذا أمر يتفق عليه جميع الفقهاء. أن تنظيم الخصوبة الزوجية معناه المباحة بين فترات الحمل بهدف الحفاظ على صحة الأم، وحتى تتفرغ لتربية الأبناء وتعطي كل طفل حقه في الرضاعة والتربية.

في ٢٠٠٩ أكد "د.طنطاوى" - شيخ الأزهر الشريف حينها- أن تحديد النسل بمعنى منعه مطلقاً ودائماً حرام شرعا، وكذلك التعقيم الذى هو بمعنى القضاء على أسباب النسل نهائياً، وقال شيخ الأزهر إن هناك فرقاً بين تنظيم الخصوبة الزوجية وبين التحديد والتعقيم لأن التنظيم يعنى أن يأخذ الزوجان باختيارهما واقتناعهما الوسائل الكفيلة بتباعد فترات الحمل أو إيقافه لفترة معينة من الزمن لتقليل عدد أفراد الأسرة بصورة تجعل الأبوين قادرين على رعاية أبنائهم الرعاية الكاملة بدون احتياج.

في ٢٠٠٩ أيضا رفض عدد من علماء الأزهر الشريف، اقتراحا لوزيرة الأسرة والسكان المصرية "مشيرة خطاب" بإصدار قانون لتحديد النسل بهدف الحد من الزيادة السكانية وتخفيض نسبة البطالة، واعتبروه مخالفا للشريعة، بعد أن أعلنت وزارة الصحة والسكان أنها تعترم تنفيذ خطة تهدف إلى تحديد النسل وليس تنظيمه، بواقع طفلين فقط لكل أسرة، من أجل مواجهة مشكلة التزايد السكاني وما يترتب عليها من مشكلات البطالة والغذاء، منذ أسابيع قليلة أكدت "دار الإفتاء" على أن تحديد النسل مطلب شرعي، وعلى الإنسان أن يفكر في مصير طفله قبل أن يفكر في الإنجاب، وقال مفتي الجمهورية، إن القضية السكانية هي قضية غاية في الأهمية إذا أردنا تحقيق التنمية المنشودة، وقد استقرت دار الإفتاء المصرية على أن تنظيم الخصوبة الزوجية هو من الأمور المشروعة والمجازة شرعا، كما أن الإسلام يدعو للغنى وليس الفقر، ويدعو للارتقاء بالمجتمع والأسرة.

وقد أكدت غالبية الدراسات التي راجعت الحملات السابقة، على فشلها وضياع ما صرف عليها من

ميزانيات، فالمصري لا يريد أن ينظم خصوبته، وعنده ما يجعله يرفض حملات هذا التنظيم، و أكدت على أن النجاح في حملات تنظيم الخصوبه الزوجيه يحتاج الى(١٥٧):  
تصحيح المعلومات المتناقلة والتي قد تكون مغلوطة وتشويها الخرافات وترتبط بالقيم الثقافية واختلاف المذاهب والطوائف ورأي الأديان،لذا فإنها تمهد الاستفاده الصحيحه لوسائل منع الحمل وبالتالي ترتفع نسبة الحمل غير المرغوب فيه .

تصحيح مواقف كثير من الرجال من وسائل منع الحمل حيث يشوبها كثير من الرفض والممانعة ، وكثير من النساء لا تستعملن وسائل منع الحمل إلا بعد موافقة أزواجهن، وقد أجريت كثير من الدراسات لإظهار أهمية دور الرجل في اتخاذ القرار وتبرير السلوكيات المتعلقة بالصحة .

ربط تنظيم الخصوبه بحفز اقتصادى تحفيزى ، وليس لا يقتصر الامر على صدور قوانين عقابيه لمن لا يقوم بتنظيم الخصوبه، وهذا ما حاولت الباحثه إقتراحه على عينتها في حمله ايدينا بأيدك ، حينما ربطت بين تنظيم الخصوبه ، والدعم الاقصادى للدوله للشباب في صوره متعدده، كما سنلاحظ في مناقشتنا التاليه.

حمله: ايدينا بأيدك:

بعد تحليلنا للحملات التي تمت للتوعيه بتنظيم الخصوبه (أو ما تسمى بتنظيم الاسره) ، سنشير لمقترح حمله بأسم "ايدينا بأيدك"،وتقوم هذه الحمله على استشراف أمرين، الاول خاص برخصه الانجاب ، والثاني التصالح مع المنجبين، وهذه دراسه إستكشافيه لها على عينه الدراسه ، كما سيوضح تحليلنا للجدول التالي (رقم ٧)، ونلاحظ فيه :

١- بالنسبه لرخصه الانجاب: فغالبية أفراد العينه يساندن مبادره رخصه الانجاب ، ويوافقن عليها، ويمثلن (٤٨,٣٪) من العينه الكليه، بينما يعارض هذه الرخصه ولا يوافقن عليها (٣٤,٧٪) من العينه الكليه ،غالبية المسانداات للرخصه لا يعملن (ربات منزل)، ويمثلون (٣٥,٤٪) من العينه الكليه،غالبية دخوطن الشهرية ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ويمثلن (٥٣,١٪) من أفراد العينه الكليه ، وغالبيةهن حالتهن التعليميه متوسطه ويمثلن (٤٧,٦٪) من أفراد العينه الكليه، غالبيةهن في الفئه العمريه (٢٥-٣٠سنه) ويمثلن (٣٦,١٪) من أفراد العينه الكليه .

٢- بالنسبه لرخصه التصالح : هذا السؤال يختص برأي أفراد العينه في رخصه التصالح مع الدوله فيما

يُختص بمشكلة الانجاب وتنظيم الخصوبة ، ويرى غالبية افراد العينة انهن لا يستطعن تحديد موقف محدد من ذلك ، فهن يتأرجحن بين المسانده والمعارض، خوفا من عدم مصداقيه تنفيذ الدوله لوعودها معهم، ويمثلون (٤٣,٥٪) من العينه الكليه ، بينما المسانداات للرخصه فيمثلن (٢٦,٥) من العينه الكليه، والمعارضات لها يمثلن(٢٩,٩) من العينه الكليه ، غالبية من لم يحددن موقفهن لا يعمان (ربات منزل) ويمثلون (٣٥,٤٪) من العينه الكليه، وغالبية دخولهن الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ويمثلون (٤٨,٣٪) من أفراد العينه الكليه، وغالبية حالتهم التعليميه متوسطه ويمثلون (٤٢,٩٪) من أفراد العينه الكليه، وغالبيتهم في الفئه العمرية (٣٠-٣٥سنه) ويمثلون (٣٩,٥٪) من أفراد العينه الكليه.

وبذلك فعالبية أفراد عينتنا البحثيه يسانندن مبادره رخصه الانجاب ، ويوافقن عليها، ولا يعملن (ربات منزل)، ودخولهن الشهريه ما بين(٢-٤ الاف ج شهريا)، وحالتهن التعليميه متوسطه ، وغالبيتهن في الفئه العمرية (٢٥-٣٠سنه) ، انهن لا يستطعن تحديد موقف محدد من ذلك ، فهن يتأرجحن بين المسانده والمعارض، خوفا من عدم مصداقيه تنفيذ الدوله لوعودها معهم.

المتغيرات	رخصه الاتجاب (١)						رخصه التصالح (٢)						حملة ايدينا بإيدك لتنظيم الخصوبه	
	مستاده		معارضه		غير محدد(٣)		مستاده		معارضه		غير محدد			
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
حكومي خاص موسمي مشروع ريه منزل	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١
	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١
	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١
	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١
	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١	١٠,٢	١
المجموع الكلي	٤٨,٢	٧	٤٨,٢	٧	٤٨,٢	٧	٤٨,٢	٧	٤٨,٢	٧	٤٨,٢	٧	٤٨,٢	٧
٢-١ الف ج ٤-٢ الف ج ٦-٤ الف ج ٨-٦ الف ج أكثر	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١
	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١
	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١
	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١
	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١	٢٨,٢	١
المجموع الكلي	٤٨,٢	٧	٤٨,٢	٧	٤٨,٢	٧	٤٨,٢	٧	٤٨,٢	٧	٤٨,٢	٧	٤٨,٢	٧



٨,٢	١٢	٤,١	٦	١,٤	٢	٢,٧	٤	٤,١	٦	٢,٧	٤	١,٤	٢	أى	مجموع البيانات
٤٦,٩	٦٩	٢٣,١	٣	٥,٤	٨	١٨,٤	٢	٣٦,١	٥٣	١٩	٢	١٧	٢	متوسط	
٩	٣٧	١	٤	١٠,٩	١	٤	٧	١	٦٥	٢٥,٢	٨	١٩	٥	فروق متوسط	
٢٥,٢	٢٩	٦,٨	١	٢	٥	٨,٢	١	٤٤,٢	٢٣	٢	٣	٣,٥	٢	جامعى	
١٩,٧	٠	٦,٨	٠	٨,٨	١	٤,١	٢	٢	١٥,٠	١٢,٧	٧	٠	٨	فروق جامعى	
٠	٠	٠	٠	٠	٣	٠	٠	٦	٠	٠	٨	٠	٠	٠	
١٠٠	١٤٧	٤٠,٢	٦	٢٥,٩	٣	٣٣,٣	٤	١٠٠	١٤٧	٥٩,٢	٨	٤٠,٢	٦	المجموع الكلى	
٤٦,٩	٦٩	١١,١	١	١٢,٩	١	١٠,٩	١	٢٥,٢	٣٧	١٤,٢	٢	١٠,٩	١	-٢٠	مجموع البيانات
٩	٥٢	٦	٧	٩	٩	٩	٦	٢	٨٩	٣	١	٩	١	-٢٥	
٣٥,٤	٢٦	١٧,٧	٢	٩,٥	١	١٩,٢	٢	٦٠,٥	٢١	٣٦,٥	٥	٢٣,١	٣	-٣٠	
٤	٠	٧	٦	٣,٤	٤	٧	٩	٥	٠	٦	٤	٨	٥	-٣٥	
١٧,٧	٠	١١,١	١	٠	٥	٢,٧	٤	١٤,٢	٠	٨,٢	١	٦,١	٩	-٤٠	
٧	٠	٦	٧	٠	٠	٠	٠	٣	٠	٠	٢	٠	٠	٤٠ فأكثر	
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
١٠٠	١٤٧	٤٠,٢	٦	٢٥,٩	٣	٣٣,٣	٤	١٠٠	١٤٧	٥٩,٢	٨	٤٠,٢	٦	المجموع الكلى	
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	كا =

جدول رقم (٨)

- (١) رخصه الانجاب : إستخدمت الباحثة لفظ وثيقه الانجاب بدلا من رخصه الانجاب أثناء تطبيق الاستماره تحاشيا للبعد معنى رخصه
- (٢) رخصه التصالح : إستخدمت الباحثة لفظ وثيقه التصالح بدلا من رخصه التصالح أثناء تطبيق الاستماره تحاشيا للبعد معنى رخصه
- (٣) غير محدد : تشير فى الجدول للفئات التى تركت السؤال بدون إجابه، أو كتب انها لا تستطيع تحديد رأيها فى الامر.

ولاستكمال تحليلنا للحمله، سنسال عن الطبيب الذى يروونه مناسباً لاعطاء الرخصه، والحوافز التى يروونه مناسبه للمشاركة فى هذا المشروع ، بالجدول السابق (رقم ٨):

- ١- بالنسبه لرخصه الانجاب: فعالبيه أفراد العينه يفضلن الطبيب الخاص لاعطاء رخصه الانجاب، بدلا من أطباء المراكز الصحيه والذين لا يثقون فى خبراتهم وخوفا من تأثر المعارف والوسطه، ويمثلن (٥٩,٢%) من العينه الكليه، غالبيتهم لا يعملن (ربات منزل)، ويمثلون (٣٨,٨%) من العينه الكليه، غالبيه دخولهن الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ويمثلن

(١٢,٩٪) من أفراد العينة الكلية ، وغالبيتهم حالتهم التعليميه فوق المتوسط ويمثلن (١٠,٢٪) من أفراد العينة الكلية، غالبيتهم في الفئه العمرية (٢٥-٣٠ سنه) ويمثلن (١٠,٢٪) من أفراد العينة الكلية .

٢- بالنسبه لرخصه التصالح : هذا السؤال يختص برأى أفراد العينة حول حوافر رخصه التصالح، ويرى غالبية افراد العينة أنهم يفضلن مساعدتهم على إقامه مشروعات تجاريه، ويمثلون (٤٠,٨٪) من العينة الكلية ، ويررن غالبيتهم زياده لزياده تكلفه المعاييش، وصعوبه تربيه الاطفال وتعليمهم وتلبيه متطلبات حياتهم الاساسيه ، بينما فضل (٢٥,٩٪) التصريح لهم بعمل مشروع زراعى ، وأخير فضل (٣٣,٣٪) تسهيل الحصول على ارض مستصلحه ، غالبية من يفضلن مشروعات تجاريه لايعملن (ربات منزل) ويمثلون (٣٧,٤٪) من العينة الكلية، وغالبية دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ويمثلون (٦٦,٧٪) من أفراد العينة الكلية ، وغالبية حالتهم التعليميه متوسطه ويمثلون (٤٦,٩٪) من أفراد العينة الكلية، وغالبيتهم في الفئه العمرية (٢٥-٢٠ سنه) ويمثلون (٤٦,٩٪) من أفراد العينة الكلية.

وبذلك فغالبية أفراد عينتنا البحثيه يفضلن الطبيب الخاص لاعطاء رخصه الانجاب، بدلا من أطباء المراكز الصحيه والذين لا يثقون في خبراتهم وخوفا من تأثر المعارف والوسطه، ولا يعملن (ربات منزل)، ودخولهن الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا)، وحالتهم التعليميه فوق المتوسط ، وفي الفئه العمرية (٢٥-٣٠ سنه) ، أما فيما يختص برأى أفراد العينة حول حوافر رخصه التصالح، ويرى غالبية افراد العينة أنهم يفضلن مساعدتهم على إقامه مشروعات تجاريه الوعى بمميزات ومخاطر تنظيم الخصوبه

وقد أكدت الدراسات السابقه على أن استخدام النساء للأساليب الحديثه يختلف باختلاف المناطق، وهناك آثارا جانبية لوسائل منع الحمل ولكن حسب حالة الجسم، وإختلاف مدى استخدام النساء لوسائل تنظيم الخصوبه الزوجيه بين الفئات العمرية، وأن المباعده بين الولادات لا تزال تمثل تحدياً خاصة بين الأمهات الشابات، وأكدت على أن نسبة الوعى بقضيه تنظيم الخصوبه في الوجه البحرى أكبر من الوجه القبلي، واخيرا معدلات استخدام وسائل منع الحمل متماثلة تقريبا بين السيدات اللاتى لم يسبق لهن الالتحاق بالتعليم ( )، وتعتقد الباحثة أنه رغم الاهميه الكبرى لكافه المتغيرات السابقه ، إلا أنها لا تمس بشكل مباشر دوره تنظيم الخصوبه إجتماعيا، فهى لكل متغيرات الانجاب عموما، ولتحديد ما يلصق بتنظيم الاخصاب إجتماعيا



ترى الباحثة إضافة متغيرى بدايه تنظيم الخصوبه، وفترة هذا تنظيم الخصوبه الزوجيه كما سيوضح تحليلنا للجدول التالى (رقم ٩)، ونلاحظ فيه :

١- بالنسبه لفوائد وأضرار تنظيم الخصوبه : فغالبية أفراد العينه قد أشرن لفائده تنظيم الخصوبه خاصه على صحه الام ، ويمثلن (١٦,٣٪) من العينه الكليه، بينما من أشره لفائدتها لصحه الطفل فيمثلون (١٢,٢٪) من العينه الكليه، ومن أشرن لفائدتها للأسره باكملها ورفاهيتها فيمثلون (١٠,٩٪) ، ومن أشرت لفائدتها للمجتمع عموما وتخفيف حده المشكله السكانيه ، فيمثلون (١٥,٦٪) من العينه الكليه، أما من لا يرون فائده منها ، بل يرونها مخالفه للدين ، فيمثلون (١٢,٩٪) ، ومن يرونها سببا فى زياده معدلات الطلاق ، فيمثلون (١٥٪) ، البعض منهن يرون تنظيم الخصوبه يقلل من هيبه الاسر لانها تقلل من الانجاب الذكورى الذى يعطى للاسر هيبه فى القرى المصريه ، ويمثلون (١١,٦٪).

٢- عموما غالبية العينه الموافقه على هذه الحمله يعملن القطاع الخاص ويمثلون (٢٥,٢٪) من العينه الكليه، غالبية دخولهن الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ويمثلن (٥٥,٨٪) من أفراد العينه الكليه ، وغالبيةهن حالتهن التعليميه متوسطه ويمثلن (٤٤,٩٪) من أفراد العينه الكليه، غالبيةهن فى الفئه العمرية (٢٥-٣٠ سنه) ويمثلن (٥٣,٧٪) من أفراد العينه الكليه .

الخصائص الديموغرافية	فوائد تنظيم الخصوبه												أضرار تنظيم الخصوبه			
	صحه الام		صحه الطفل		الرفاهية الاسريه		فائده للمجتمع		ضد الدين		تزيد الطلاق		تقلل الهيبه		أخرى تذكرو	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
التصريات	١٤	٢	١٤	٥	٣	٢	١٤	٢	٣	٢	٣	١٤	٢	٣	٣٥	٢٣
حكومي	١٤	٦	١٤	٩	٣	٢	١٤	٣	٦	٣	٣	١٤	٢	٣	٣٧	٢٣
خاص	١٤	١	١٤	٠	٣	٢	١٤	٠	٠	٠	٠	١٤	٠	٠	٠	٠
مؤقت	١٤	١	١٤	٠	٣	٢	١٤	٠	٣	٢	٣	١٤	٠	٠	١٠	٢٥
مشروع	١٤	١	١٤	٠	٣	٢	١٤	٠	٣	٢	٣	١٤	٠	٠	٠	٠
زبه منزل	١٤	٤	١٤	٤	٢	٢	١٤	٧	٧	٢	٢	١٤	٧	١	٣٠	٦٨
غير متفرغ	١٤	٢	١٤	٠	٣	٢	١٤	٥	٣	٢	٣	١٤	٥	٠	٠	٠
المجموع الكلى	١٦	٢	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠
١٦-٢٠	١٦	٣	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠
٢١-٢٥	١٦	١	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠
٢٦-٣٠	١٦	٢	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠
٣١-٣٥	١٦	٢	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠
٣٦-٤٠	١٦	٢	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠
٤١-٤٥	١٦	٢	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠
٤٦-٥٠	١٦	٢	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠
٥١-٥٥	١٦	٢	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠
٥٦-٦٠	١٦	٢	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠
٦١-٦٥	١٦	٢	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠
٦٦-٧٠	١٦	٢	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠
٧١-٧٥	١٦	٢	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠
٧٦-٨٠	١٦	٢	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠
٨١-٨٥	١٦	٢	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠
٨٦-٩٠	١٦	٢	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠
٩١-٩٥	١٦	٢	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠
٩٦-١٠٠	١٦	٢	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠
المجموع الكلى	١٦	٢	١٦	١	١٠	٢	١٥	١	١٢	٢	١٥	١١	١	١١	١١٧	١٠٠

المتغير	البيانات										المتغير									
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10										
أب	1.4	2	1.4	2	1.4	2	1.4	2	1.4	2	أب									
متوسط	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	متوسط									
فوق	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	فوق									
متوسط	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	متوسط									
جامعي	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	جامعي									
فوق	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	فوق									
جامعي	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	جامعي									
المجموع الكلي	100	147	9.4	8	11	7	10	2	12	1	10	2	3	1	12	1	16	2		
20-	33	30	1.4	2	2.7	4	2.7	4	3.4	2	1.4	2	2	3	8.2	1	1.4	2	2	3
25-	8	74	1.1	6	6.1	8	12	5	8.2	1	2.7	4	6.8	1	1.4	2	2.7	2	2	3
30-	23	33	0	0	2.7	4	0	0	1.4	2	1.1	7	0	3	0	4	0	0	0	0
35-	7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
40-	22	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
45+	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع الكلي	100	147	9.4	8	11	7	10	2	12	1	10	2	3	1	12	1	16	2	3	4

جدول رقم (9)

هـ - قراءة لليوجينيا السكانية المصرية:

بدايه قد نتفق علميا مع البعض، ونختلف علميا مع البعض الاخر، لكننا كباحثين لا نختلف ان التقدم العلمى يحتاج لابتكار وأفكار جديده ، مقترحات قد لا تبدو منطقيه فى البدايه، لكن لا بد من الخوض فيها ، وتحمل ما سيجابجه صاحبها ، وليس الطريق العلمى أن تساير الغالب والمعتاد والمتفق عليه حول دراسات موضوع ما ، لهذا طرحت الباحثه فكرتها المقترحه عن "اليوجينيا السكانية المصريه " سعيا لتقديم رؤيه ربما تصلح كما هى أو بعد تعديلها، أو ربما تطويرها بأخرى، لكنها فى النهايه محاوله تقديم مقترح لمشكله الزياده السكانيه .

عموما تشير العديد من الدراسات الى أمرين هاميين:

الاول: أن المشروع القومى لتنظيم الخصوبه الزوجيه يسعى نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمنها التغطية الصحيه الشامله وضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحيه، مع توفير سبل الحصول على الأدوية واللقاحات الآمنة بأسعار معقوله للجميع، إلى جانب تشجيع ريادة الأعمال وتوفير العمل اللائق للمواطنين.

الثانى: أنه لإنجاح سياسة تطبيق برامج تنظيم الخصوبه الزوجيه فى المجتمع علينا أن ندرس المجتمع والعوامل المؤثرة على سلوك أفرادها حتى يتسنى لواضعي الخطط والبرامج وضع خطة مبنية على تعزيز

العوامل الايجابية في المجتمع وحذف العوامل السلبية ، وهناك عدة مقترحات للحل مثل (٢٢):

رفع سن الزواج

ربط علاوات العمل والإعفاءات الضريبية بعدد الأبناء.

تقديم حوافز للقرى والمدن التي تحقق انضباطا في وقع الزيادة السكانية.

وضع استراتيجية إعلامية متكاملة لإقناع الأسر المصرية بثقافة الطفلين فقط.

عودة القطاع الخاص للمساهمة في حل المشكلة السكانية .

مساهمة قطاع رجال الأعمال والشركات الكبرى وصولا إلى المساجد والكنائس.

التركيز على فئة الشباب في المرحلة المقبلة لترسيخ مفاهيم الأسرة الصغيرة.

زيادة الاهتمام بصعيد مصر، حيث إن ٢٥٪ من سكان مصر يسكنون في ريف الصعيد، وهم مسئولون عن ٤١٪ من الزيادة السكانية.

يقوم مقترح رخصتي "الإنجاب والتصالح" على تقديم رؤيه لاربعه إشكاليات :

الاولى : ما ذكره "Jeffrey sachs" في كتابه "Common Wealth" : أن الزيادة

السكانية قد جعلت المياه العذبة يذهب ٧٠٪ منها لري المحاصيل لغذاء الإنسان وتغذيته، وقد

طالب "Hugh Lafollette" في عام ١٩٨٠م بإستخراج "رخصة إنجاب" لمن يرغب في

الإنجاب مثل رخصة القيادة ومزاولة بعض المهن كالطب والمحاماة، وعليه فإن عدم حمل تلك

الرخصة قد يُعرض صاحبها لمخالفة القانون، وأكد أن حمل "رخصة الإنجاب" يتطلب المرور

بإمتحانات للتأكد من صلاحية الشخص واستعداده للإنجاب.

الثانية : ما ورد عن الأزهر أنه: "لا يجوز شرعا إصدار قانون لإجبار المواطنين على تنظيم الخصوبه

الزوجيه أو تحديد عدد معين لأفراد كل أسرة"، لافتا إلى حرمة تحديد النسل، وأضاف أن التنظيم

جائز والتحديد مرفوض شرعا، مؤكدا أن عملية التنظيم من الأمور الشخصية التي يقرها الزوجان

وحدهما، وفقا لظروفهما، وبالتالي فإن الأمور الخاصة بين الزوجين يجب ألا تعالج بقوانين، لكن

تعالج عن طريق التوعية الدينية الصحيحة، وهناك إجماع من علماء الأزهر على أن تنظيم النسل

جائز شرعاً والتحديد حرام، وأكد " أحمد الطيب" شيخ الأزهر، ضرورة السعي نحو تنظيم النسل

وليس تحديده، وأن نصبو إلى أمة مسلمة قوية، بصحة عالية، وكفاءة تعليميه.

الثالثة : ما تراه لجنة الفتوى بالأزهر الشريف: "أن هناك فرقا بين التحديد والتنظيم، فالتحديد

معناه المنع، والمنع يعني القتل، والقتل حرام، قال تعالى "وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ

رَجِيمًا"، أما التنظيم فالإسلام دين نظام، والتنظيم هو عمل من قول الله "وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُبْرِئَ الرِّضَاعَةَ"، فالمرأة تظلم حملها، فإن في ذلك مصلحة لها ولأطفالها، أما المنع أو التحديد فالله يقول "يَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاءً وَيَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ"، والله تعالى ضمن الرزق للإنسان وهو جنين في بطن أمه، فقال تعالى "وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا"، وإذا نظرنا للتنظيم على أنه حالة صحية للمرأة وأولادها بعيدا عن الرزق فهذا أمر لا بأس به، لأن الإسلام دين نظام، لذلك ترى إذا كان الإنجاب والمعاشرة الزوجية والحمل والوضع يقانون فليفعلوا ما يشاءون، كل هذه أمور بيد الله سبحانه، ولقد قرأنا وسمعنا ورأينا أن نساء كثيرات كنا نستخدم وسائل منع الحمل، وكن يلدن بالثلاث والأربع توائم، وفي المقابل هناك المئات يمتنين طفلا فلا يجدونه، لذا لجأ الكثير منهم إلى الحقن المجهري وأطفال الأنابيب وغيرها، وتؤكد على الأزهر دائما وأبدا هو الشماعة التي تعلق عليها الأخطاء، رغم أن رجال الأزهر يقومون برسالتهم بأحسن ما يكون، ثم يأتي الإعلام ويدمر هذه الرسالة.

الرابعة: ما تراه بعض الدراسات الاسلاميه : أن حملات تنظيم الخصوبه الزوجيه التي كانت في السابق كانت تمولها دول غربية، وهذه الدول عدوة لمصر ولا تتمنى الخير لها، بل تريد إضعافها، ومنها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تقدم الدعم الفني والتدريب لوزارة الصحة والسكان لتعزيز برنامج تنظيم الخصوبه الزوجيه والصحة الإنجابية، وستسهم الأنشطة في زيادة الطلب على خدمات تنظيم الخصوبه الزوجيه وتحسين جودة الخدمات، كما تهدف إلى تحسين سبل استخدام وسائل تنظيم الخصوبه الزوجيه وخفض معدلات الخصوبه تدريجياً، وسيتم تنفيذ هذا المشروع- ومدته ٥ سنوات بميزانية تبلغ ١٩ مليون دولار- في تسع محافظات داخل صعيد مصر ومناطق بالقاهرة والإسكندرية (١٥٨).

إذن ٠٠٠ المطروح عبر فكره اليوجينيا السكانيه المصريه هو إنتقائيه اجتماعيه (حق للمجتمع) سكانيه(حق للأفراد) لمن إختار معاونه نفسه (بمشروعه الجديد) ومجمعه (بمشروعاتها التنمويه)، أليس من العدل يجازى المجتمع الشباب المتعاونون المغامرون خيرا، ويعاقب الشباب الكسالى والخائفين بتركهم على حالهم ينجبون ويعانون ويستدينون، وذلك سيتم دون التعرض لفكره الدين في الانجاب، وفتاوى الأزهر ولجنه الافتاء في التنظيم وليس التحديد، ودون مواجهه صريحه مع فكره التيارات الدينيه في الانجاب، والاهم دوما إتهام بالتأمر مع الغرب لابطاده الأممه الاسلاميه، كل ماتتمناه صاحبه هذا المقترح هو تحقق أربعة أهداف:

الأول: تثبيت عشر سنوات في معدلات الخصوبة الزوجية، عشر سنوات ينظم فيها الشباب إنجابهم في طفلين، لتقليل الانفجار السكاني، وضبط التحول السكاني، ثم فلينجب الشباب إن اردوا ، لكنها عشر سنوات تقليل لمعدلات الاخصاب الزوجي، وهنا نقول للازهر ان المقترح لا يحدد أو يعقم المنجبين، انما ينظم إنجابهم ، إذا لا تعارض مع لجنة الفتاوى الازهرية ولن تعترض على هذه الاستراتيجية.

الثاني: تثبيت مشروعات انتاجيه لمدة عشر سنوات ، التثبيت لا يتغير مع تغير الوزارات، ولا يتغير مع تغير السياسات، فالاساس هو "حق الامتلاك"، وتعتقد الباحثة التفریط في الاملاك الخاصه عند المصريين، غير التفریط في أملاك الدولة، فتلكن الملكيه الخاصه هي الضامن لبقاء هذا المشروع ، وبقاء التنميه ، وبقاء الانجاب على ما ترجوه الدولة .

الثالث: تثبيت خطاب إنتقائي إجتماعي وديني وشبابي لمدة عشر سنوات، خطاب محفز لمن يشاركون ويعاونون مجتمعهم وأنفسهم، خطاب ينفي أسطوره الدولة التي تحمل عصا سحرية لحل كل المشاكل، دون مشاركة من المضارين لهذا الامر، خطاب غير مباشر يجابه خطاب الارهاب الديني حول إشكاليه الانجاب ، والامه الاسلاميه التي كغشاء السيل ، خطاب يواجهه السفسطه والنقاش البيزنطي حول التحديد والتنظيم واليوجينيا الجينية والسكانيه ، ومتقابلات كثيره لا يعرفها الكثيرون.

الرابع : تسعى هذه الحمله لتنفيذ البرنامج المقترح للمشروع القومي لتنظيم الخصوبه الزوجيه ، والذي يستهدف المناطق الأكثر معدلاً للنمو السكاني، وتُقدر بنحو ٧٢ منطقة، وكذا السيدات ما بين سن ١٢ و ٥٠ عاماً، للوصول بمعدل الزيادة السكانية إلى ٢٪ بدلاً من نسبة ٣,٢٪، و سيتم تنفيذ المشروع من خلال مراكز تنظيم الخصوبه الزوجيه والقوافل الثابتة في ٧٢ منطقة الأكثر معدلاً للإنجاب، والقوافل المتحركة في جميع المجتمع، إلى جانب جهود كل من الرائدات الريفيات، ومكلفات الخدمة العامة.

نتائج الدراسه :

أولاً: النتائج الخاصه السمات المميزه لعينه الدراسه :

١- بالنسبه للإقامه الزوجيه: غالبية أفراد العينه يقيمون في شقق مستقله ، وغالبيتهم يعملون في وظائف حكوميه ، ودخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ، وحالتهم التعليميه فوق المتوسط ، وفي الفئه العمريه (٢٥-٣٠سنه).

٢- بالنسبة لمتخذ قرار التنظيم : غالبية افراد العينه يتخذون قرار التنظيم بالاتفاق بين الزوجين ، و يقيمون في شقق مستقله، و يعملون في وظائف حكوميه ، و دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ، و حالتهم التعليميه فوق المتوسط ، و في الفئه العمرية (٢٥-٣٠ سنه) .

٣- بالنسبه لرأى الزوجات في تنظيم الخصوبه : غالبية أفراد العينه يساندن قرار التنظيم ، غالبيتهم يعملون في أعمال خاصه، كمسانده للزوج على المعاش ، و في الغالب تكون في محل تجارى ملحق بالمنزل المقيمه فيه، و غالبيتهم دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) و غالبيتهم حالتهم التعليميه متوسطه ، و غالبيتهم في الفئه العمرية (٢٥-٣٠ سنه)

٤- بالنسبه لأكثر الزوجات المعارضات للتنظيم مجتمعيًا : هذه النتيجة تختص برأى أفراد العينه فيمن يرفضون قرار التنظيم من المحيطين بهم ، ويرى غالبية افراد العينه أن المعارضات لقرار التنظيم من المحيطين بهم ، هن زوجات لازواج ينتمون لتيارات دينيه ، و غالبية من يرون هذا الرأى يساندون قرار التنظيم، و غالبيتهم يعملون في أعمال تجاريه خاصه ، و غالبية دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ، و غالبية حالتهم التعليميه متوسطه ، و غالبيتهم في الفئه العمرية (٢٥-٣٠ سنه) .

ثانيا: النتائج الخاصه بالدوره البيولوجيه لتنظيم الخصوبه:

١- بالنسبه لعدد مرات الاجهاض : فغالبية أفراد العينه قد مررن بتجربه إجهاض واحده ، و غالبيتهم لا يعملن (ربات منزل) ، و غالبية دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ، و غالبيتهم حالتهم التعليميه فوق المتوسط ، و غالبيتهم في الفئه العمرية (٢٥-٣٠ سنه)

٢- بالنسبه لعدد الاطفال : هذا السؤال يختص برأى أفراد العينه في عدد الاطفال الآتى يفضلنه بعد التنظيم ، ويرى غالبية افراد العينه أنهم يفضلن إنجاب طفل واحد ، ينظمن بعده الخصوبه، و يبررن غالبيتهم زياده لزياده تكلفه المعاش، و صعوبه تربيه الاطفال و تعليمهم و تلبيه متطلبات حياتهم الاساسيه ، و غالبيتهم لا يعملن (ربات بيوت) ، و غالبية دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ، و غالبية حالتهم التعليميه فوق المتوسط ، و غالبيتهم في الفئه العمرية (٢٥-٣٠ سنه) .

ثالثا: النتائج الخاصه بالدوره الاجتماعيه لتنظيم الخصوبه:

١- بالنسبه لعدد سنوات الزواج : فغالبية أفراد العينه متزوجات من (١-٢ سنه) ، و غالبيتهم يعملن في عمل خاص أو مشروع تجارى، لزياده دخلهن، و غالبية دخولهم الشهريه ما بين (٢-

٤ (الاف ج شهريا) ، وغالبيةن حالتهم التعليميه المتوسطه ، غالبيةن في الفئه العمريه (٣٠-٣٥ سنه) .

٢- بالنسبه للوسيله التي إختارها الزوجه للتنظيم : هذه النتيجة تختص برأى أفراد العينه وسيله تنظيم الخصوبه التي تفضلها الزوجه ، ويرى غالبية افراد العينه أنهم يفضلن إستخدام الحبوب ، ويبررن غالبيةن لرخص ثمنها، وسهوله الحصول عليها، ولقله مخاطرها على المرأه، وإمكانيه الحمل بعد إيقافها ، وغالبيةهم يدرن مشروع خاص في مكان ملحق بالمنزل المقيمت فيه، كزياده لدخلهن ، وللاستفاده من وقت الفراغ، وغالبية دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ، وغالبية حالتهم التعليميه فوق المتوسط ، وغالبيةهم في الفئه العمريه (٢٥-٣٠ سنه) .

رابعا : النتائج الخاصه بالدوره الأسريه لتنظيم الخصوبه:

١- بالنسبه لبدايه التنظيم بعد: فغالبية أفراد العينه قد بدأن تنظيم الخصوبه بعد الطفل الثاني ، غالبيةن لا يعملن (ربات منزل) ، وغالبية دخولهن الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) وغالبيةن حالتهم التعليميه فوق المتوسط ، غالبيةن في الفئه العمريه (٢٥-٣٠ سنه) .

٢- بالنسبه لفتهه التنظيم بعد آخر حمل : هذه النتيجة يختص برأى أفراد العينه لفتهه التنظيم بعد آخر حمل ، ويرى غالبية افراد العينه أنهم يفضلن تنظيم الخصوبه لمدة ثلاث سنوات بعد آخر حمل، ويبررن غالبيةن زياده لكلفه المعاييش، وصعوبه تربيه الاطفال وتعليمهم وتلبيه متطلبات حياتهم الاساسيه ، وغالبيةهم يعملن عمل خاص ، وغالبية دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ، وغالبية حالتهم التعليميه فوق المتوسط ، وغالبيةهم في الفئه العمريه (٢٥-٣٠ سنه) .

خامسا : النتائج الخاصه بتاثير حملات تنظيم الخصوبه:

١- بالنسبه للاشتراك في حملات التوعيه بتنظيم الخصوبه البشريه: فغالبية أفراد العينه لم يشاركن في هذه الحملات، غالبيةن يعملن في عمل موسمي، غالبية دخولهن الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ، وغالبيةن حالتهم التعليميه فوق المتوسط ، غالبيةن في الفئه العمريه (٢٥-٣٠ سنه)

٢- بالنسبه لمن شاركوا في هذه الحملات : هذه الحملات : هذه النتيجة تختص برأى أفراد العينه لمن شارك منهن في هذه الحملات، ويرى غالبية افراد العينه أنهم شاركن في حملة"من بيت لبيت" فقد كانت ناجحه عن باق الحملات مثل، "أنا مسئول" ، "طوق النجاه" ، "و الحق في الصحه" ، و" يوم الثلاثاء" ، و" اتنين كفايه" ، ويبررن غالبيةن زياده أعبائهم المعيشيه وقله الوقت المتاح لهم

للاشتراك فيها، والغالبية منهن قلن أنهن لم يسمعن عنها ، وغالبيتهم يعملن بعمل موسمی في المصانه القريه من بلداهن ، وغالبية دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ، وغالبية حالتهم التعليميه فوق المتوسط ، وغالبيتهم في الفئه العمرية (٢٥-٣٠ سنه .  
سادسا : النتائج الخاصه بحمله: ايدينا بأيديك:

١- بالنسبه لرخصه الانجاب: فغالبية أفراد العينه يساندن مبادره رخصه الانجاب، ويوافقن عليها ،غالبية المسانداات للرخصه لا يعملن (ربات منزل)، ،غالبية دخولهن الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ، وغالبيتهم حالتهم التعليميه متوسطه ، غالبيتهم في الفئه العمرية (٢٥-٣٠ سنه) .  
٢- بالنسبه لرخصه التصالح : هذه النتيجه تختص برأى أفراد العينه في رخصه التصالح مع الدوله فيما يختص بمشكله الانجاب وتنظيم الخصوبه ، ويرى غالبية افراد العينه أنهن لا يستطعن تحديد موقف محدد من ذلك ، فهن يتأرجحن بين المسانده والمعارض، خوفا من عدم مصداقيه تنفيذ الدوله لوعدودها معهم، غالبيتهم لا يعملن (ربات منزل) ، وغالبية دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ، وغالبية حالتهم التعليميه متوسطه ، وغالبيتهم في الفئه العمرية (٣٠-٣٥ سنه) .

٣- بالنسبه للطبيب الذى يعطى رخصه الانجاب: غالبية أفراد العينه يفضلن الطبيب الخاص لاعطاء رخصه الانجاب، بدلا من أطباء المراكز الصحيه والذين لا يثقون في خبراتهم وخوفا من تأثر المعارف والوسطه، غالبيتهم لا يعملن (ربات منزل)، غالبية دخولهن الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ، وغالبيتهم حالتهم التعليميه فوق المتوسط ، غالبيتهم في الفئه العمرية (٢٥-٣٠ سنه) .

٤- بالنسبه لحوافز رخصه التصالح : غالبية افراد العينه أنهن يفضلن مساعدتهم على إقامه مشروعات تجاريه، ويررن غالبيتهم زياده لزياده تكلفه المعاش، وصعوبه تربيه الاطفال وتعليمهم وتلبيه متطلبات حياتهم الاساسيه ،غالبية من يفضلن مشروعات تجاريه لايعملن (ربات منزل) ، وغالبية دخولهم الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ، وغالبية حالتهم التعليميه متوسطه ، وغالبيتهم في الفئه العمرية (٢٠-٢٥ سنه) .

٥- بالنسبه لفوائد وأضرار تنظيم الخصوبه : غالبية أفراد العينه قد أشرن لفائده تنظيم الخصوبه خاصه على صحه الام ، بينما من أشرن لفائدها لصحه الطفل ، غالبية العينه الموافقه على هذه الحمله يعملن القطاع الخاص ،غالبية دخولهن الشهريه ما بين (٢-٤ الاف ج شهريا) ، وغالبيتهم



حالتهم التعليميه متوسطه ، غالبيتهم في الفئه العمريه (٢٥-٣٠ سنه) .

### مراجع وهوامش الدراسة :

(١) محمد غالى ، علماء الشريعة ومنجزات الطب الحديث: التحديات الاخلاقية في عصر الجينوم نموذجاً ، (في) علم الجينوم وسؤال الاخلاق :منظور إسلامي :عدد خاص، العدد ٢٧ - المجلد السابع - شتاء ٢٠١٩ ، المركز العربيّ للابحاث ودراسة السياسات، ص ص ١٥-٣٧، منشوره على موقع :

<https://tabayyun.dohainstitute.org>

(٢) الزهراء محمد ، اليوجينيا :عندما قرر الغرب أنّ بعض البشر لا يستحقون الحياة فأبادوهم ، منشوره بتاريخ ١٧ سبتمبر، ٢٠١٩، على موقع :<https://tipyan.com/eugenia>

-جراي ويستر ،اليوجينيا أو تحسين النسل، لكن يجب التصدي لمن يروج لها بأنها الحل لمشاكلنا الاجتماعية ، تم النشر ٢١ مارس ٢٠٢٠ ، منشوره على موقع :

<https://www.popsci.ae>

(٣) كشفت دراسة بحثية، أعدها الخبير السكاني، الدكتور عمرو حسن، المقرر السابق للمجلس القومي للسكان، تحت «عوامل النجاح في تخفيض معدل النمو السكاني في مصر، أن الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٦، تظل هي الفترة الوحيدة التي أخذت الدولة على عاتقها فيها العمل على تخفيض معدل نمو السكان بشكل جاد، وحققت نجاحاً كبيراً ولملوساً بالفعل على أرض الواقع، لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : ماهر هندواوي ، دراسة بحثية تكشف أسباب اختلال معدلات ضبط النمو السكاني، :حوكمة الإطار المؤسسي لملف السكان ضرورة ملحة لا رفاهية اختيار، منشوره بتاريخ :٢٧ يناير ٢٠٢١، على موقع :

<https://www.elwatannews.com>

(٤) خالد زهدي خواجه ، إحصاءات الخصوبة ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ، منشوره على موقع <http://arablegislation.smarthostonline.com>

(٥) الزيادة السكانية تلتهم نسبة النمو المتواضعة في مصر التي يجب مضاعفتها لتواكب النمو السكاني ، فقبل أيام أفاد الجهاز المركزي المصري للاحصاء أن عدد سكان مصر تجاوز رسمياً ١٠٠ مليون نسمة .وكان العدد قبل أربع سنوات ما يزال بحدود ٩٠ مليوناً، ما يعني أن معدل الخصوبة

ما يزال بحدود ٣ بالمائة وأن الزيادة السكانية بلغت ٢،٥ مليون نسمة سنويا. الخبر عن تجاوز عدد السكان عتبة المائة مليون تناقلته وكالات الأنباء بشكل مقتضب ومر على صناع القرار في مصر ومن يهتمهم الأمر خارجها بدون ضجيج رغم تبعاته الكارثية على مستقبل الاقتصاد المصري الذي يشهد منذ أكثر من ٤ سنوات تحولات هيكلية عميقة ومؤهلة تهدف إلى النهوض به وتنويع مصادر دخله. وقد بدأت هذه الإصلاحات تعطي ثمارها المتمثلة في مؤشرات عدة أبرزها تجاوز معدلات النمو الاقتصادي ٥،٥ بالمائة سنويا وزيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية وتنفيذ مشاريع ضخمة في البنى التحتية وزيادة الصادرات بنحو ملياري دولار سنويا خلال السنوات الثلاث الماضية. لمزيد من التفاصيل انظر: حنان على كامل على، التعمر السكاني في مصر: دراسة في جغرافية السكان، ٢٠١٧/٤/٧، منشوره على موقع:

<https://www.amazon.com>

(٦) ترددت الفترة الماضية تقارير صحفية تتحدث عن أن الحكومة سوف تقوم هذه المرة بتخفيض خصوبة المصريين عن طريق عدة وسائل، منها حقن الدواجن بنوع من الأدوية "الفورمالين" من أجل خفض خصوبة الرجال، كما تحدثت تقارير صحفية عن أن الدكتور على المصيلحي وزير التموين، قال إن الوزارة سوف تقوم بإضافة مادة إلى رغيف العيش؛ لإضعاف خصوبة الرجال؛ بغرض الحد من الزيادة السكانية، كما نقلت عدة مواقع مصرية خبراً عن وزير الصحة السابق الدكتور أحد عماد الدين يقول إن الوزارة تستهدف تقليل الإنجاب لدى الأسر المصرية، وذلك بالعمل على تقليل خصوبة الرجال، لكن الحكومة نفت كل هذه التقارير، ووصفتها بالأخبار الكاذبة، ومزاعم لا أساس لها من الصحة، كما أكدت وزارة الصحة والسكان، أن ما تم تناوله في بعض وسائل الإعلام عن تخصيص عيادة لطب الذكورة بوحدات طب الأسرة، وتوفير حقن تقتل الحيوانات المنوية بما عار تماما من الصحة، مشيرة إلى أن دور الرجل في برنامج تنظيم الخصوبة الزوجية هو دور داعم للأسرة، بالإضافة إلى الإلمام بجميع وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية والوعي بالأمراض المنقولة جنسيا، والمشاركة الفعلية في تنظيم الخصوبة الزوجية، ومشاركة الزوج في اختيار التوقيت الأمثل للحمل للوصول إلى أفضل مستوى من التفاهم والوثام والارتباط بين الأسرة وتشجيع الزوجة على استخدام وسائل تنظيم الخصوبة الزوجية الحديثة والطبيعية والاستمرار فيها، أن البرنامج القومي لتنظيم الخصوبة الزوجية يعتمد على الاختيار الحر المبني على المعرفة للوسائل المؤقتة لتنظيم الخصوبة الزوجية وهي "أقراص وحقن منع الحمل والوسائل الموضعية والولب

النحاسى وكبسولات تحت الجلد للسيدات والواقى الذكرى للرجال"، مع الترويج للوسائل طويلة المفعول من لوالب وكبسولات حسب رغبة المنتفعات، وذلك لما لتلك الوسائل من مميزات، حيث إنها تعطي فعالية لسنوات طويلة، اللولب ١٢ سنة والكبسولة تحت الجلد ٣ سنوات، لتفصيلات يمكن الرجوع الى: على الهوارى، معركة "خصوبة المصريين" من عبد الناصر إلى السيسي، منشوره بتاريخ: ٢٠١٨/٨/١، على موقع :

<https://www.elnabaa.net>

(٧) برنامج المنح الجامعية المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ، الجامعه

الامريكيه بالقاهره :منشوره بتاريخ: <https://www.aucegypt.edu>

(٨) محمد صلاح الدين فتحي احمد حسام الدين التعليم وتحديات المشكلة السكانية في المجتمع المصري (دراسة تحليلية)، مجلة بحوث التربية النوعية كلية التربية بالاسماعيلية - جامعة قناة السويس، ص ص ١١-١٢

(٩) سعدية فتح هلالا دسوقي الجزائر ، تحسين النسل بين الطب و الشرع، مجلة الشريعة والقانون ، كلية الدراسات الاسلامية والعربية ، القاهرة، المجلد الاول، ٢٠١٣ ، العدد ٢٨ ، منشوره على موقع:

<https://jlr.journals.ekb.eg>

(١٠) رشيد دحدوح، تحسين النسل بين الواقع العلمي والتوظيف الايديولوجي والاعتبارات الاخلاقية ، مجلة الازمنة الحديثة، العدد ٦ - ٧ ، دت.، ص ٣، منشوره على موقع :

<https://search.mandumah.com>

(١١) اسماعيل غازي مرجبا، تحسين النسل دراسة فقهية طبية، جامعة أم القرى ، ٢٠١٢ ، على موقع : <http://midad.com>

(١٢) الزهراء محمد ،مرجع سابق

(١٣) جراي ويستر ،مرجع سابق.

(١٤) ماجد عثمان واخرون ، دور السياسات في الإسراع بالتحول الديموجرافي : دراسه حاله شرق اسيا والدروس المستفاده لمصر، منشوره على موقع :

<https://platform.almanhal.com>

(١٥) حسين الشديدي و اخرون . نظرية التحول الديموغرافي، كلية التربية للعلوم الانسانية  
10/12/2017 19.

<http://www.uobabylon.edu>.

(١٦) عزيزه عبد الخالق هاشم، التحول السكاني لمنطقة شمال أفريقيا مع الإشارة إلى تجربة دول  
شرق آسيا ، المجله العلميه لقطاع كليات التجاره، جامعه الازهر، العدد ١٧ يناير ٢٠١٧، ص ص  
٣١٣-٢٩٢

(١٧) جمال أبو الحسن، كيف ستغير السكاننا كل شيء، منشور بتاريخ ٠٩-٠٣-٢٠٢٠ ،  
على موقع :

<https://www.almasryalyoum.com>

(١٨) حسين الشديدي و اخرون، نظرية التحول الديموغرافي، كلية التربية للعلوم الانسانية،  
مرجع سابق ، ص ١٥

(١٩) المرجع نفسه، ص ١٢

(٢٠) عماد الميغري، خصوصيات التحول الديموغرافي و بروز المشكلة السكانية في العالم الثالث:

المنطقة المغاربية أنموذجا ، ص ص ٤١-٥٤، منشوره على موقع <https://doi.org>

(٢١) ماجد عثمان ، و اخرون، مرجع سابق

(٢٢) مريم الخطري ، نائب وزير الصحة: مصر تمر بتحول ديموجرافي تاريخي يحمل "فرصة  
سكانية" تصاحبها تأثيرات مختلفة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية ، منشوره بتاريخ ١١ يوليو  
٢٠٢٠، على موقع :

<https://www.elwatannews.com>

(٢٣) حسين احمد سعد الشديدي ، التوظيف الامثل لفرصة التحول الديموغرافي " الهبة

الديموغرافية"، جامعة بغداد ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي للد ارسات العليا، منشوره في :

Journal of the planner and development 2014, Volume 19,

Issue 1, Pages 139-146

(٢٤) يوسف كراباج، تحوّل ديموغرافي معاكس في مصر، ( ترجمة) زكي بيضون، منشور بتاريخ ٩

يوليو ٢٠١٥، <https://orientxxi.info>,

(٢٥) عزيزه عبد الخالق هاشم، مرجع سابق.

- (26) HougLaFollett, "Licensing Parents Revisited," Journal of Applied Philosophy, 2010, pp 327-343.
- (27)HougLaFollett, Parental Rights and Responsibilities, 2017, pp 3-4. Stephen Gilmore (ed), Routledge.,
- (28) HougLaFollett, Children's Rights Re-visioned. R. Ladd (ed.). Wadsworth. 1996. pp 27-30.
- (29)HougLaFollett, "Freedom of Religion and Children."Public Affairs Quarterly, 1989, 75-87.
- (30) HougLaFollett, What's Wrong: Applied Ethicists and Their Critics (2nd ed).. D. Boonin and G. Oddie (eds). Oxford University Press, 2009. pp 11-12.
- (31)HougLaFollett, The Ethical Life: Fundamental Readings in Ethics and Moral Problems (2nd ed.). R. Shafer-Landau. Oxford University Press. 2011. pp 17-19.
- (32)HougLaFollett, Ethics in Practice (4th edn). H. LaFollette (ed.). Wiley-Blackwell. 2014, pp1-2.
- (33)Houg LaFollett, The Ethical Life: Fundamental Readings in Ethics and Moral Problems,op.cit. pp 33-34.
- (34)Houg LaFollett, Licensing Parents Revisited,op.cit, p 23.
- (35)Houg LaFollett, Parental Rights and Responsibilities,op.cit, p 24.
- (36)Houg LaFollett, , Children's Rights Re-visioned, op.cit, p 113.
- (37)Houg LaFollett, "Freedom of Religion and Children.", op.cit, p 33.
- (38) Houg LaFollett, "Licensing Parents Revisited," op.cit.

- (39) Houg LaFollett, morality and personal relationships, s.luper and c.brown, 2 ed, harcourt brace jovanovicch, 1999, p 299.
- (40) Houg LaFollett, Children's Rights Re-visioned, op.cit.pp 75-76
- (41) Houg LaFollett, Licensing Parents Revisited, op.cit, pp 30-31
- (42) ibid, p 23.
- (43) Houg LaFollett, The Practice of Ethics, Blackwell, 2007, p.p155-160
- (44) Houg LaFollett, The Oxford Handbook of Practical Ethics, Oxford University Press, USA, 2005, p 83.
- (45) Houg LaFollett, Whose Child?: Children's Rights, Parental Authority, and State Power, Littlefield Adams Quality Paperbacks, October 1980, pp 44-41
- (46) Houg LaFollett, Whose Child?: Children's Rights, Parental Authority, and State Power, op.cit.pp44-45
- (47) Houg LaFollett, "Licensing Parents Revisited," op.cit, pp 40-42
- (48) ibid, pp 5-6
- (49) Houg LaFollett, Whose Child?: Children's Rights, Parental Authority, and State Power, op.cit.pp 67-68
- (50) HougLaFollett, Parental Rights and Responsibilities, op.cit.pp 90-91
- (51) HougLaFollett, "Licensing Parents Revisited," op.cit.p60

- (52) ibid,pp 30-31
- (53) HougLaFollett, Parental Rights and Responsibilities, op.cit.p.p 11-12
- (54) Houg LaFollett, Whose Child?: Children's Rights, Parental Authority, and State Power, op.cit.pp 60-61
- (55) ibid,pp 31-32
- (56) ibid,pp 6-7
- (57) ibid,pp 9-10
- (58) Houg LaFollett, Licensing Parents Revisited,op.cit, pp 454-455
- (59) ibid,pp67-68

(٦٠) في سنواتها الأولى، وخلال الحقبة النازية، ارتبطت اليوجينيا بقوة بنظريات تحسين النسل والنظافة العنصرية التي دافع عنها أبرز منظريها فريتز لينز، (المخرج الأول) يوجين فيشر، والمخرج الثاني أوتمار فون فيرشوير، وفي الأعوام ١٩٣٧-١٩٣٨، حلل فيشر وزملاؤه ٦٠٠ طفل في ألمانيا النازية ينحدرون من الجنود الفرنسيين الأفارقة الذين احتلوا المناطق الغربية من ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى؛ تعرض الأطفال بعد ذلك للتعميم، وفي ظل النظام النازي، طور فيشر المواصفات الفسيولوجية المستخدمة لتحديد الأصول العرقية وطور مقياس فيشر ساليير. قام هو وفريقه بتجربة أشخاص من طائفة "العجر" والألمان من أصل أفريقي، وخاصةً من ناميبيا، أخذوا الدم وقياس الجماجم للعثور على التحقق العلمي من نظرياته، خلال الحرب العالمية الثانية، تلقى المعهد بانتظام أجزاء جسم الإنسان، بما في ذلك العينين والجماجم، من عضو الحزب النازي كارين ماغنوسن الذي درس ألوان العين، وجوزيف مينجيل (في معسكر اعتقال أوشفيتز) لاستخدامها في الدراسات التي تهدف إلى إثبات النظريات العنصرية النازية وتبرير السياسات الاجتماعية المتعلقة بالعرق. بعد الاستسلام الألماني في مايو ١٩٤٥، تم نقل معظم آلاف الملفات والمواد المخبرية للمعهد إلى مكان مجهول أو تم إتلافها، ولم يحصل الحلفاء عليها مطلقاً لاستخدامها كدليل في محاكمات جرائم الحرب وإثبات أو عدم إثباتها. الإيديولوجية العنصرية النازية التي حفزت الإبادة الجماعية في أوروبا. تمكن معظم موظفي المعهد من الهروب من المحاكمة، وقد بدأت الجهود

المبدولة لإعادة جماجم ناميبيا التي اتخذها فيشر مع تحقيق من قبل جامعة فرايبورغ في عام ٢٠١١ واستكملت مع عودة الجماجم في مارس ٢٠١٤، لمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع الى : ماجدة محمود هزاع ، عبد الفتاح محمود إدريس ، "التحديات المستقبلية للثورة الصناعية الرابعة من منظور إسلامي الجينوم البشري والهندسة الحيوية المستقبلية ، مؤتمر الفقه الاسلامي الدولي ، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٢٠١٩

(٦١) يفهم البيولوجيون "اليوجينيا" على أنها تطبيق علم الوراثة البشرية على المشاكل الاجتماعية. فهي نوع من الانتخاب الصناعي، وهو أيضاً "علم تحسين الإنسان عن طريق منح السلالات الأكثر صلاحية فرصة أفضل للتكاثر السريع مقارنة بالسلالات الأقل صلاحية" أما موضوع بحث هذا العلم فهو «دراسة العوامل الواقعة تحت التحكم الاجتماعي التي قد تحسن أو تفسد الخصائص الطبيعية الموروثة للأجيال في المستقبل جسدياً أو ذهنيًا، ولاشك أن هذا الموضوع لليوجينيا ليس جديدًا، فهو يرجع إلى أفلاطون صاحب أول رؤية لتربية أناس فضلاء وتحسين السلالات في دولته المثالية. أما في العصر الحديث، فقد كان جالتون هو أول من اقترح وسمي هذا البرنامج برنامج تحسين البشر «اليوجينيا» في أواخر القرن التاسع عشر. وقد اشتق الكلمة من أصل إغريقي يعني «نبيل المحتد» أو «طيب الأرومة». وقد كان يهدف من خلال اليوجينيا إلى تحسين سلالة الإنسان بالتخلص من الصفات غير المرغوبة وبإكثار الصفات المرغوبة. ولقد ذاعت هذه الآراء اليوجينية لجالتون مع بداية القرن العشرين وأصبح لها أتباع كثيرون في أمريكا وبريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية. لتفصيلات يمكن الرجوع الى : مصطفى النشار، الثورة البيولوجية وعلم اليوجينيا، منشوره على موقع :

<http://www.3rbi.info/Article.asp?ID=7288>

(٦٢) أثارت هذه التقنية التي يصفها العلماء بأنها ستقلب كل شيء، رأساً على عقب، اهتمام الباحثين الذين يأملون في تعديل جينات البشر بغرض القضاء على الأمراض والتخلص من مسبباتها. ولكن الأمر لا يخلو أيضاً من مخاوف أخلاقية وقانونية واجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالتعديل الوراثي لدى الأجنة، لتفصيلات يمكن الرجوع الى : أحمد سمير كريسير، هل صار إنتاج السوبرمان ممكناً؟، منشور بتاريخ : ٢٢ يناير ٢٠١٧، على موقع

<https://www.scientificamerican.com:>



(٦٣) نسعى في هذه الدراسة التحليلية لتتبع الافكار التي حاولت أن تعالج سؤال دور الشريعة ودراستها في ظل منجزات العلوم الطبية والحيوية الحديثة، خاصة في عصر الجينوم. ليس الهدف من الدراسة إصدار أحكام فقهية تتعلق بقضايا معينة، وإنما بالاساس استجلاء تصورات الفقهاء المعاصرين ومواقفهم حول أسئلة تتعلق بدور الشريعة في زمن الحداثة ممثلاً من "المستحيالت" القديمة إلى "عاديات" في حياة لت كثير بمنجزات الطب الحديث التي حو البشر اليوم. فكيف حاول الفقهاء المعاصرون المحافظة على دور للشريعة الاسلامية في هذا المجال الجديد؟ وما طبيعة هذا الدور وما حدوده؟ نحاول استقصاء الجوانب المختلفة لهذا الدور المفترض للشريعة، وفق تصور الفقهاء المعاصرين، والتطورات التاريخية التي طرأت على هذا التصور مع بزوغ عصر الجينوم. وفي الجزء الاخير من الدراسة، نطرح بعض الافكار النقدية والمقترحات ذات الصلة بموضوع البحث. كلمات مفتاحية: علوم طبية، بيولوجيا، علماء الشريعة، الفقهاء المحدثون، أخالقيات، لمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع الى: عواشيرة حياة، البيوا تيقا ومستقبل الإنسان فرانسيس فوكوياما نموذجاً، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الفلسفة، قاله، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٧، ص ٢٠-٢١

(٦٤) إنطلق وايكارت في هذا البحث الجاد، ليشرح تأثيرات الداروينية الخطيرة والجذرية على الأخلاق، ويورخ كيف أن العديد من رواد البيولوجيا التطورية في ألمانيا وكذلك المفكرين الاجتماعيين، آمنوا أن الداروينية أطاحت بالأخلاق المسيحية واليهودية وحتى أخلاق التنوير، خاصة تلك المتعلقة بقدسية حق الإنسان في الحياة، العديد من هؤلاء آمنوا بنسبية الأخلاق، والأدهى من ذلك أنهم اتخذوا من مبدأ (البقاء للأصلح) التطوري مرجعية أعلى للأخلاق، خلص وايكارت في بحثه إلى أن الداروينية لعبت دوراً رئيسياً، ليس فقط في قيام اليوجينيا - تحسين النسل عن طريق التخلص من جينات الأعراق غير المرغوب فيها - ولكن أيضاً في قيام اليوثينجيا - القتل الرحيم -، وواد الأطفال، والإجهاض، والإبادات العرقية، مثلت تلك الأمور قواعد الإيمان لدى النازيين، وعلى عكس ما يشاع من أن منطلقات هتلر كانت عدمية، يثبت وايكارت أن مبادئه الأخلاقية كانت دارونية تماماً، عموماً يرى المؤلف " لم تنتج الداروينية وحدها الهولوكوست، لكن بدون الداروينية - خاصة تفرعاتها من داروينية اجتماعية وتوجهات التحسين المستقبلي للعرق - لم يكن لهتلر أو أتباعه النازيين الأسس العلمية الضرورية لإقناع

أنفسهم وأعوأهم أن إحدى أعظم الفضائ المرتكبة في العالم كانت بالحقيقة محمودة أخلاقيا ، لقد نجحت الداروينية، أو على الأقل بعض تأويلاتها الطبيعية، في قلب ميزان الأخلاق، للمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع الى : ريتشارد وايكارت ، من دارون الى هتلر : الاخلاق التطورية واليوجينيا والعنصره في المانيا، (ترجمه) جنات جمال ويسرا جلال، مركز براهين للابحاث والدراسات ، ط١ ، يناير ٢٠١٩، ص ص ٦-٧، نسخته pdf على موقع :

<https://docplayer.ae>

(٦٥) سليمان عزرا ن ، عندما تباع الجينات في السوق، مجلة رسالة اليونسكو ، مركز مطبوعات اليونسكو، س٤٧، ١٩٩٤، ص ص ١٦-١٨

(٦٦) موضوع الجينوم البشري كمشروع يهدف إلى دراسة تركيبة الجينات ووظائفها وتحديد عددها ومواقعها الكروموزومية، ودراسة الشفرة الوراثية المتضمنة فيها. مع ما يثيره المشروع في الوقت ذاته من اعتراضات أخلاقية. وقد شهد المشروع تنافسا محمودا بين مؤسسات حكومية وأخرى خاصة مستعينة في ذلك بأسرع كومبيوتر في العالم لتحليل الجينات البشرية ودراساتها. وبحلول عام ٢٠٠٣ أعلن المعهد القومي الأمريكي للصحة عن تمكنه من إنجاز مشروع الجينوم البشري والانتهاه من فك رموز وجدولة كامل المخزون الوراثي البشري تقريبا. ووصف العلماء هذا الاكتشاف بأنه الإنجاز العلمي الأضخم الذي يستقبل به العالم الألفية الجديدة. إلا أن هذه الاكتشافات، تثير في الوقت نفسه، مشكلات أخلاقية وقانونية، منها ما يتعلق بالحق في احترام الكرامة الإنسانية والحق في الخصوصية. وأخرى قد تؤثر في أنظمة قانونية راسخة في المجتمع كالزواج والنسب والأسرة والميراث. وهذا ما أدى الى ارتفاع أصوات لأفراد وجماعات عبر العالم معبرة عن خشيتها من الانعكاسات اللإنسانية للاكتشافات العلمية في علم الأحياء ومشروع الجينوم البشري على الخصوص. وترجم هذا الاهتمام عن طريق موائيق وإعلانات صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة متعلقة بحماية حقوق الإنسان واستخدام التقدم العلمي والتكنولوجي لخير البشرية، لمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع الى : بوغالم جمال .مشروع الجينوم البشري بين التقدم العلمي والمأزق الأخلاقي ، منشوره على موقع :

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/140609>

(٦٧) سامية مشتي، الخصوبة المفضلة و تنظيم الأسرة: دراسة ميدانية خاصة ببلدية القبة-الجزائر

العاصمة ، ماجستير، جامعة الجزائر ٢، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٣٠-٣١

(٦٨) عبد الهادي الرفاعي، عبدالله حماده، شروق بركات ، الاختلاف بين معدلات الخصوبة والخصوبة الزوجية في المحافظات السورية ، مجله جامعه تشرين للبحوث والدراسات العلميه ، ساسله العلوم الاقتصادية والقانونيه، المجلد ٣٣ ، العدد ١ ، ٢٠١١ ، ص ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٨ ، منشوره على موقع : <http://www.tishreen.edu>.

(٦٩) مفهوم تنظيم الخصوبة الزوجيه، منشوره على موقع : <http://www.moh.gov>  
(٧٠) حسام سليمان عيد ، محددات استعمال وسائل تنظيم الاسرة بين النساء الفلسطينيات ، جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٨ ، عدد ٢ ، يونيو ٢٠١١ ، ص ص ٢٨٥-٢٨٦ ، منشوره على موقع :

<https://www.sharjah.ac.ae>

(٧١) شروق محمد سمير بركات، نمذجة الخصوبة الزوجية في سورية باستخدام التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات بحث معد للحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد قسم الإحصاء والبرمجة، الجمهورية العربية السورية وزارة التعليم العالي جامعة تشرين كلية الاقتصاد قسم الإحصاء والبرمجة، ٢٠١١، ص ص ٨-٩

(٧٢) حسام سليمان عيد ، محددات استعمال وسائل تنظيم الاسرة بين النساء الفلسطينيات ، مرجع سابق.

(٧٣) حسين احمد سعد الشديدي ، التوظيف الامثل لفرصة التحول الديموغرافي " الهبة الديموغرافية " ، مرجع سابق.

(٧٤) مريم الخطري، مرجع سابق.

(٧٥) احمد عبد العزيز واخرون، تقرير تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية ٢٠١٧، معهد التخطيط القومي ، ج.م.ع، منشور على موقع :

<http://repository.inp.edu.eg>

(٧٦)، طارق محمد أحمد حسين واخرون ، دراسة للتغيرات في عوامل النمو السكاني بريف محافظة الوادي الجديد ، قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة أسيوط -

فرع الوادى الجديد ٢ قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة أسيوط،  
منشور على موقع :

<http://www.aun.edu.eg/journal>

(٧٧) تعاني مصر من ارتفاع معدلات الخصوبة خاصة بالريف حيث القيم والتقاليد التي تشجع علي الإنجاب ، ولان الأزواج يقومون بصنع القرارات الخاصه بالاسره بشكل عام وقرارات الانجاب و تنظيم الاسره بشكل خاص ،اضافة لإنتشار ثقافة التبعية وسياده النزعة الفردية لاتخاذ القرارات الأسرية ، فمن الطبيعي ان يكون للأزواج دورا كبير في توجيه سلوك الأسرة الإنجابي نحو سلوك رشيد أو غير رشيد فيما يتعلق بتنظيم الأسرة . وعلي ذلك استهدفت الدراسة التعرف علي سلوك الأزواج المرتبط بتنظيم الاسرة وذلك من خلال (المعارف, الاتجاهات , الممارسات ) , كذلك التعرف علي العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة و سلوك الأزواج المرتبط بتنظيم الاسرة , أخيرا استهدفت الدراسة التعرف علي درجة المساهمة النسبية للمتغيرات المستقلة المدروسة في تفسير التباين الكلي في سلوك الأزواج المرتبط بتنظيم الاسرة ، لمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع الى : مشيرة العجمى، إيناس رزق ، سلوك الأزواج المرتبط بتنظيم الأسرة وعلاقته ببعض المتغيرات بإحدى قرى محافظة الدقهلية معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية ،مركز البحوث الزراعية، منشور في:

- J. Agric. Econom.and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.2  
(8):1085-1098, 2011 HUSBANDS' BEHAVIOR  
CONCERNING FAMILY PLANNING AND ITS  
RELATION TO SOME VARAIBLES IN A VILLAGE OF  
DAKHLIA GOVERNORATE Al-Agamy, Moshira F. M.  
and Inas A. Rizk Agric. Extension and Rural Development ,  
Res. Inst., Agric. Res. Center

(٧٨) هدى محمد، العوامل المؤثرة علي السلوك الإنجابي للمرأة الريفية (دراسة ميدانية ببعض قرى محافظة سوهاج) قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة دمياط، منشوره في :

- Factors Affecting the Reproductive Behavior of Rural Women(A Field Study in some Villages at Sohag Governorate) Journal of Agricultural Economics and Social Sciences Article 9, Volume 8, Issue 5, May 2017, Page 311-319

(٧٩) حسين أبو الحسن حسين واخرون، نوعية الحياة وعالقتها بخصوبة المرأة المصرية في ضوء بعض العوامل النفسية دراسة ميدانية على شرائح اجتماعية متباينة، مجلة العلوم البيئية معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، المجلد الخامس والاربعون، الجزء الثاني، مارس ٢٠١٩

(٨٠) استرشدت "الاستراتيجية القومية للسكان في مصر ٢٠١٥-٢٠٣٠ ش" بنتائج المسح السكاني الصحي في مصر لسنة ٢٠١٤، وتهدف إلى خفض معدل الخصوبة الإجمالي (متوسط عدد الأطفال لكل امرأة) من المستوى المرتفع الذي بلغ ٣,٥ في ٢٠١٤ إلى ٢,٤، وبغية تحقيق هذا الهدف، يجب أن يرتفع معدل انتشار وسائل تنظيم الأسرة من ٥٨,٥% (٢٠١٤) إلى ٧٢%، كما يجب أن ينخفض معدل التوقف عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة (نسبة النساء اللاتي يتوقفن عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة في غضون سنة من بدء استخدامها) من ٣٠,١ (٢٠١٤) إلى ١٨% (المجلس القومي للسكان، ٢٠١٥)، غير أن هذا البرنامج يعاني من ظاهرة تسمى "الدلو المثقوب"، والتي قد تعرقل تحقيق هذا الهدف. وتتجلى هذه الظاهرة في قيام العديد من مستخدمات الوسائل غير الدائمة لتنظيم الأسرة بالتوقف عن استخدامها بعد فترة. ومن تلك الوسائل حبوب منع الحمل، ووسائل تحديد النسل عن طريق الحقن واللولب الرحمي. فهن بهذا السلوك يتركن مجموعة المستخدمات الحاليات لموانع الحمل، تمامًا مثل الماء الذي يتسرب من خلال الثقب في الدلو، لمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع الى: منى خليفة، تنظيم الأسرة: أثر الدلو المثقوب، ١٤ يوليو، ٢٠٢٠، تعتبر إتاحة خدمات تنظيم الأسرة الآمنة والطوعية حقًا من حقوق الإنسان. كما يشكل تنظيم الأسرة محورًا مركزيًا لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وعنصرًا أساسيًا للحد من الفقر، منشوره على موقع: <https://bit.ly/3hOCS3K> (٨١) سامية مشتي، مرجع سابق

(٨٢) تنظيم النسل هو موضوع الساعة الذي يحتاج من الجميع إلى تضافر الجهود سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي، ويمكن القول بأن أي إصلاح لحال المجتمع لن يكون فعالاً إلا من خلال إصلاح حال الأسرة وأول خطوة في هذا الإصلاح تمثلت في تنظيم الأسرة لا من خلال مجرد تنظيم النسل، بل من خلال عملية تنموية متكاملة من جميع الاتجاهات النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. إذ لاحظنا أن معظم الدراسات والبحوث الخاصة بالخصوبة البشرية وتنظيم الأسرة قد ركزت على النواحي الوصفية لمستويات واتجاهات معدلات الإنجاب، دون البحث عن التحليل التفسيري لاختلافاتها ومحدداتها في إطار نموذج نظري متكامل لمعرفة طبيعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على الموقف والسلوك الإنجابي للزوجين، وحقيقة الآثار الجانبية لوسائل تنظيم الأسرة، لمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع الى : زينب سعدودي، جريدة عميرة، موقف الزوجين من استعمال وسائل تنظيم النسل: دراسة ميدانية على عينة من الأسر بولاية البلدية والمديه، جامعه الجزائر، منشوره على موقع :

<http://www.tishreen.edu>.

(٨٣) اسامة محمود محمد سحويل، العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على خصوبة المرأة في محافظة شمال غزة (دراسة في جغرافية السكان)، رسالة ماجستير، ٢٠١٤، منشوره على موقع :

<https://www.sharjah.ac.ae>

(٨٥) سامية مشتي، مرجع سابق

(٨٦) هدى محمد، مرجع سابق

(٨٧) . ماجدة محمود هزاع ، عبد الفتاح محمود إدريس، مرجع سابق

(٨٨) يعد التفكير الفلسفي أحد أهم السمات التي تميز التفكير البشري، ذلك نتيجة تفرد الفلسفة عن بقية العلوم بوصفها منهجا في التفكير والبحث في ماهية الوجود وطبيعته ثم الانتقال إلى البحث في السلوك الإنساني ومقوماته من خلال مباحثها الثلاث المتمثلة في المعرفة والوجود والقيم، لمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع الى : سامية محيدات ، إيمان غالب، الثورة البيولوجية ومفهوم ما بعد الانسان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم الفلسفة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ٢٠١٨ ، مرجع سابق .

(٨٩) مصطفى النشار ، مرجع سابق .

(٩٠) جراي ويستر، مرجع سابق

(٩١) تمت كتابة هذا البحث في طارالمشروع البحثي "توطين علم الجينوم في الخليج العربي: سؤال الاخلاق الطبية الاسلامية ، لتفصيلات يمكن الرجوع الى : الشفرة الوراثية للإنسان: القضايا العلمية والاجتماعية لمشروع الجينوم البشري، مراجعة: الدكتور عبد الرحمن حللي، على موقع : <https://www.cilecenter.org>

(٩٢) دانييل كيفلس و ليروي هود ،الشفرة الوراثية للإنسان القضايا العلمية والاجتماعية : مشروع الجينوم البشري ترجمة: د. أحمد مستجير، عالم المعرفة، العدد ٢١٧، ١٩٩٧  
(٩٣) ايهاب عبد الرحيم محمد، الإطار الأخلاقي لأبحاث الجينوم والهندسة الوراثية البشرية، منشور على موقع <https://sources.marefa.org>

(٩٤) طارق الديب "اليوجينيا" .. بشر حسب الطلب! عالم "التحكم في السلالة البشرية" يعود مجددا

<https://www.mawhopon.net/?p=4547>

(٩٥) محمد غالي ،علماء الشريعة ومنجزات الطب الحديث: التحديات الاخلاقية في عصر الجينوم نموذجاً، مجله تبين للدراسات الفلسفيه والنظريات النقدية، العدد ٢٧ - المجلد السابع - شتاء ٢٠١٩، منشور على موقع :

<https://tabayyun.dohainstitute.org>

(٩٦) يتناول المقال موضوع الجينوم البشري كمشروع يهدف إلى دراسة تركيبية الجينات ووظائفها وتحديد عددها ومواقعها الكروموزومية، ودراسة الشفرة الوراثية المتضمنة فيها. مع ما يثيره المشروع في الوقت ذاته من اعتراضات أخلاقية. وقد شهد المشروع تنافساً محموماً بين مؤسسات حكومية وأخرى خاصة مستعينة في ذلك بأسرع كومبيوتر في العالم لتحليل الجينات البشرية ودراساتها. وبحلول عام ٢٠٠٣ أعلن المعهد القومي الأمريكي للصحة عن تمكنه من إنجاز مشروع الجينوم البشري والانهاء من فك رموز وجدولة كامل المخزون الوراثي البشري تقريباً. ووصف العلماء هذا الاكتشاف بأنه الإنجاز العلمي الأضخم الذي يستقبل به العالم الألفية الجديدة. إلا أن هذه الاكتشافات، تثير في الوقت نفسه، مشكلات أخلاقية وقانونية، منها ما يتعلق بالحق في احترام الكرامة الإنسانية والحق في الخصوصية. وأخرى قد تؤثر في أنظمة قانونية راسخة في المجتمع كالزواج والنسب والأسرة والميراث. وهذا ما أدى الى ارتفاع أصوات لأفراد وجماعات عبر العالم معبرة عن خشيتها من الانعكاسات اللإنسانية للاكتشافات العلمية في علم الأحياء ومشروع الجينوم

البشري على الخصوص. وترجم هذا الاهتمام عن طريق موائيق وإعلانات صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة متعلقة بحماية حقوق الإنسان واستخدام التقدم العلمي والتكنولوجي لخير البشرية، لمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع الى : عواشيرة حياة ، البيوا تيقا ومستقبل الإنسان فرانسيس فوكوياما نموذجاً، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم الفلسفة، قاله ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،

٢٠١٧، منشور على موقع :

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/140609>

(٩٧) المرجع السابق

(٩٨) المرجع السابق

(٩٩) طارق الديق ، مرجع سابق

(١٠٠) مصطفى النشار، مرجع سابق.

(١٠١) مطانيوس محول ، عدنان غانم ، عوامل التحول الديمغرافي - أثر تراجع الوفاة على الخصوبة مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلميه، ساسله العلوم الاقتصادية والقانونية،

المجلد ٣، العدد ٢ ، ٢٠٠٨، منشور على موقع : <http://www.tishreen.edu>.

(١٠٢) أيمن زهري، الديموغرافيا الخطرة: سكان مصر في القرن الحادي والعشرين ، الجمعية المصرية

لدراسات الهجرة، فبراير ٢٠١٨، منشور على موقع : <http://www.zohry.com>.

(١٠٣) المرجع السابق

(١٠٤) كيث كرين ستيفن سايمون جيفري مارتيني تقرير التحديات المستقبلية للعالم العربي تداعيات الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية، مؤسسه زاند ، ٢٠١١، منشور على موقع

<https://www.rand.org>:

(١٠٥) ماجد عثمان، القضية السكانية: مصر بعد ال ١٠٠ مليون، الخميس، مجلس الوزراء،

مركز المعلومات ودعم القرار، ١٨ فبراير، ٢٠٢١ ، منشور على موقع

<https://www.idsc.gov.eg>:

(١٠٦) ابراهيم محمد: النمو السكاني في مصر يخلق فرص التنمية الذاتية المستدامة : متطلبات

تحقيق النجاح المطلوب ، منشوره على موقع : <https://www.dw.com>

(١٠٧) حنان على كامل على ، مرجع سابق



(١٠٨) احمد عبد العزيز واخرون، مرجع سابق

(١٠٩) طارق محمد أحمد حسين واخرون ، مرجع سابق،

(١١٠) استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) الثلاثاء، ٠٧ يوليو ٢٠٢٠ ،

منشور على موقع : <https://www.sis.gov.eg>

(١١١) المرجع السابق

(١١٢) صاحبة شعار "البشر ليسوا سواسية"، صاغه السير فرانسيس جالتون عام ١٨٨٣ برؤية

أن التطور الصحيح للجنس البشري قد انحرف عن مساره الطبيعي، بسبب نزعة الخير لدى

الأثرياء وإنسانيتهم إلى تشجيع غير الصالحين على الإنجاب، الأمر الذي أفسد آلية الانتخاب

الطبيعي"، ومن ثم أصبح جنس البشر في حاجة إلى نوع من الانتخاب الصناعي، ولـ"جالتون"

مقولة عنصرية لخصت أفكاره "كلاب أفريقيا تكف عن النباح إذا ما تنفست هواءنا"، أطلق على

تلك الأفكار اسم "اليوجينيا" التي عرفت عقب ذلك بعلم تحسين الإنسان عن طريق منح

السلالات الأكثر صلاحية فرصة أفضل للتكاثر السريع مقارنة بالسلالات الأقل صلاحية، ليصبح

الإنجاب حكرا على فئة معينة من البشر، بوصفها أفضل من غيرها واشير "اليوجينيا" هنا إلى قدرة

الإنسان على التحكم في تطوره البيولوجي ليتمكن الفئات الأكثر نفعاً، لتفصيلات يمكن الرجوع

الى : محمد عصمت ، اليوجينيا.. فكرة قتلت الملايين دون رحمة ، منشور بتاريخ : ٢٤ سبتمبر

٢٠١٤ ، على موقع : <http://www.dotmsr.com>

(١١٣) لتفصيلات يمكن الرجوع الى : محمد حسين سليمان محبوب، اليوجينا : تاريخ ومآسي

، مجلة قاريونس العلمية جامعة قاريونس، ليبيا س٢٣، ع٤٣و٤، ص ص ٤٣-٨٠ ، نسخه

pdf على موقع :

<https://search.mandumah.com>

(١١٤) محمد عصمت ، مرجع سابق

(١١٥) مصطفى النشار، مرجع سابق،

(١١٦) سعديه فتح الله دسوقي ، تحسين النسل بين الطب والشرع، مجله الشريعة والقانون ، العدد

الثامن والعشرون ، المجلد الاول، ٢٠١٣، ص ص ٦٧٥ - ٦٩٥

(١١٧) الزهراء محمد، مرجع سابق.

(١١٨) ريتشارد وايكارت، مرجع سابق.

(١١٩) الزهراء محمد، مرجع سابق.

(١٢٠) ماجدة محمود هزاع ، عبد الفتاح محمود إدريس ، مرجع سابق، وايضا الزهراء محمد، مرجع سابق.

(١٢١) مات ريدلي ، الجينوم : قصة حياة الجنس البشري في ثلاثة وعشرين فصلاً ، ترجمة : محمد فتحي خضر ، الطبعة الأولى كلمات عربية للترجمة والنشر، ٢٠١٢ م ، ص ص ٣٤٩-٣٥٦ ، على موقع :

<https://www.kutub-pdf.net>

(١٢٢) سليمان عزرا ن ، مرجع سابق

(١٢٣) تنظيم الخصوبة الزوجية: تعرف على الحقائق الخاصة بالمباعدة بين فترات الحمل، منشوره على موقع: <https://www.mayoclinic.org>

(١٢٤) حسام سليمان عيد ، مرجع سابق

United Nation Population Fund Activities. Master plan (125) for action. Programme of Action of the International Conference on Population and Development (30 April 2012, pp 290-291

(١٢٦) لمزيد من التفاصيل انظر: مروه كمال، "صدى البلد" يكشف أسباب تعثر مشروع تنظيم الأسرة.. التعداد السكاني تجاوز ٨٨ مليوناً.. ومعدل الزيادة ٢,٥ مليون نسمة سنوياً، منشوره بتاريخ : ١٩/يونيو/٢٠١٥ ، على موقع :

<https://www.elbalad.news/1584266>

(١٢٧) ماهر هندواوي ، مرجع سابق.

(١٢٨) خالد السيد حسن ، التحول السكاني في التركيبة العمرية لدول المنطقة العربية، الحوار المتمدن-العدد: ٤٩٣٢ - ٢٠١٥ / ٩ / ٢١ - ، على موقع

<https://www.ahewar.org>

(١٢٩) هدى محمد، مرجع سابق.

(١٣٠) هالة يوسف واخرون ، الاستجابة للنمو السكاني السريع في مصر، موجز السياسات، نوفمبر ٢٠١٤ ، على موقع <https://www.prb.org/>

- (١٣١) المرجع نفسه
- (١٣٢) المرجع نفسه .
- (١٣٣) المرجع نفسه.
- (١٣٤) تقرير: العالم يشهد مرحلة تحول سكاني رئيسية ذات تداعيات بعيدة المدى على الهجرة والفقير والتنمية ، منشور بتاريخ : ١٠/٢٠١٥ ، ٠٧ على موقع :
- <https://www.albankaldawli.org>
- (١٣٥) على الهوارى، مرجع سابق
- (١٣٦) حسين احمد سعد الشديدي ،التوظيف الامثل لفرصة التحول الديموغرافي " الهبة الديموغرافية " ،مرجع سابق.
- (١٣٧) المرجع نفسه
- (١٣٨) الزهراء محمد، مرجع سابق
- (١٣٩) ابراهيم محمد ، تحليل الزيادة السكانية تُجهض التنمية وتزيد الفقر في مصر،
- <https://p.dw.com/p/3YBGt٢٠٢٠/٢/٢٣>
- (١٤٠) محمد حميد ، بلد ال ١٠٠ مليون.. «بحرى» يشجع «برامج تنظيم الأسرة».. والصعيد يعاديهها.. ٣ مليارات جنيه فاتورة الحرب ضد زيادة النسل في ٣٠ عاما.. وخلييل: برامج تنظيم الأسرة لم تأت بنتائج.. والأفضل تنمية المناطق الريفية، منشور بتاريخ: ١٩/فبراير/٢٠٢٠ ، على موقع :
- <https://www.albawabhnews.com/3909614>
- (١٤١) ماجد عثمان، مرجع سابق
- (١٤٢) استراتيجية مصر للتنمية المستدامة، مرجع سابق.
- (١٤٣) ماجدة محمود هزاع ، عبد الفتاح محمود إدريس، مرجع سابق،
- (١٤٤) نجاح البرنامج القومي لتنظيم الأسرة الذي تقوده الحكومة في رفع معدل انتشار وسائل تنظيم الأسرة، من ٤٨% عام ١٩٩١ إلى ٥٩% مولود حي لكل امرأة في عام ١٩٨٨ إلى ٣ في عام ٢٠٠٨ ثم ارتفع مرة أخرى في عام ٢٠١٤. وقد أرجعت الحكومة ارتفاع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى الجهود المبذولة لإعلام النساء بالخدمات الصحية. ومع ذلك، وجد المسح السكاني الصحي لعام ٢٠١٤ أن واحدة من كل ثماني نساء متزوجات كانت بحاجة إلى

تنظيم الأسرة وقت إجراء المسح. ووفقاً لبيانات عام ٢٠١٤، فإن الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة في مصر تبلغ ١٢,٦%، لتفصيلات يمكن الرجوع الى :تنظيم الاسره، منشوره على موقع :

<https://egypt.unfpa.org>

(١٤٥) ووفقاً للمسح السكاني الصحي في مصر لعام ٢٠١٤، شكلت ١٦% من الولادات في فترة الخمس سنوات السابقة للمسح ولادات غير مطلوبة في وقت الحمل. هذه النسبة أعلى بقليل من النسبة المئوية للنساء اللواتي أبلغن عن ولادة غير مرغوب فيها في المسح السكاني الصحي لعام ٢٠٠٨ (١٤%). ومن بين الولادات غير المرغوب فيها وقت الحمل، فلم يكن أكثر من النصف بقليل (٨% من جميع الولادات) مرغوب فيه على الإطلاق، ووفقاً للاستطلاع نفسه، قُدمت المشورة إلى ٣٠% فقط من النساء حول طرق تنظيم الأسرة بعد الولادة. ويمكن أن يعرض نقص المعلومات النساء لخطر الحمل غير المرغوب فيه بعد فترة وجيزة من الولادة السابقة، مما قد يحمل مخاطر صحية ويسبب مضاعفات ووفاة أثناء الحمل. لا تزال المباشرة بين الولادات تمثل تحدياً خاصة بين الأمهات الشابات، فبشكل عام حوالي ٢٠% من الولادات تحدث في غضون ٢٤ شهراً من الولادة السابقة، وكان المستوى العام لحمل المراهقات (الذين تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاماً) في اتجاه تصاعدي بطيء ولكنه ثابت، من ٩% في عام ٢٠٠٥ إلى ١٠% في عام ٢٠٠٨ وأخيراً ١١% في عام ٢٠١٤. سبعة في المائة من المراهقات أمهات بالفعل، و ٤% حامل في طفلهم الأول، لتفصيلات يمكن الرجوع الى المرجع السابق.

(١٤٦) يسير انخفاض معدلات الخصوبة، بالتوازي جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية، ذلك أن التعليم الأفضل وفرص العمل للنساء، والحصول على وسائل منع الحمل والإجهاض وانخفاض معدلات وفيات الأطفال، يعني أنه سيكون لدى النساء، في المتوسط، عدد أقل من الأطفال، لتفصيلات يمكن الرجوع الى : ريتشيل شراير، الخصوبة المنخفضة: ما الذي سيحدث إذا قلّ عدد السكان في العالم؟ ، منشوره بتاريخ : ١٧ يوليو ٢٠٢٠ ، على موقع :

<https://www.bbc.com>

(١٤٧) مدحت عادل، "المصري للدراسات الاقتصادية": تنظيم الأسرة يجنب مصر ٤ ملايين حالة حمل غير مخطط سنوياً، منشور بتاريخ : ١٠ أغسطس ٢٠٢٠ ، على موقع :

<https://www.youm7.com>

(١٤٨) احمد عبد العزيز واخرون، مرجع سابق

(١٤٩) محمد أحمد طنطاوى، حملات تنظيم الأسرة الناجحة.. فرج الكامل وكرمة مختار ، منشوره

بتاريخ : ٢٣ يناير ٢٠٢٠ ، على موقع : <https://www.youm7.com>

(١٥٠) أحمد التايب، تنظيم الأسرة طوق النجاة للحد من الزيادة السكانية، منشوره بتاريخ : ١٨

فبراير ٢٠٢٠ ، على موقع : <https://www.youm7.com>

(١٥١) امينه خيرى، "اتنين كفاية"... حملة مصرية وتحدٍ جديد لمواجهة الزيادة السكانية :التعليم

وتصحيح الأفكار المغلوطة بالتوازي مع توفير وسائل تنظيم الأسرة على نطاق واسع...

و"الإفتاء": تنظيم النسل لا تأباه نصوص الشريعة، منشوره بتاريخ : ١ مارس ٢٠١٩ ، على موقع

:

<https://www.independentarabia.com>

(١٥٢) حسام حربي ، "الحق في الصحة".. الدولة تمد مظلة الرعاية الصحية لجميع المصريين

:مبادرات رئاسية غير مسبوقه اهتمت بصحة المصريين وارتقت بالقوى البشرية ، منشوره بتاريخ

: ٢١ نوفمبر ٢٠٢٠ ، على موقع : <https://www.elwatannews.com>

(١٥٣) محمد أحمد طنطاوى ، مرجع سابق .

(١٥٤) محمد حميد ، مرجع سابق.

(١٥٥) الهيئه العامه للإستعلامات ، رئيس الوزراء يستعرض الاستراتيجية القومية للسكان لضبط

النمو السكاني، منشور بتاريخ : ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠ ، على موقع :

<https://www.sis.gov.eg>

(١٥٦) سعدية بن دنيا ، مرجع سابق.

(١٥٧) شيماء علوان ، حملة رسمية لـ"تنظيم النسل".. ومفتي مصر يوضح الحكم الشرعي، منشوره

بتاريخ : ١٩ فبراير ٢٠٢١ ، القاهرة ، سكاي نيوز عربية، على موقع :

<https://www.skynewsarabia.com>

(١٥٨) سعدية فتح الله دسوقي، مرجع سابق.